

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

تخصّص: الفضاء الإقليمي والسياسة الدولية للجزائر

دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل وتسوية النزاعات في إفريقيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم

السياسية

إشراف الأستاذ:

د. علي ربيع

إعداد الطالبة:

قاوة كريمة

السنة الجامعية: 2015/2014

الشكر و التقدير

الشكر و الحمد لله قبل كل شيء

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير لكل من ساعدني على إتمام هذا البحث ،
و أخص بالذكر مشرفي الدكتور علي ربيع الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه
المذكرة والذي لم يبخل علي بذائحه و توجيهاته القيمة ، و الأستاذ حسام حمزة الذي
ساندني و ساعدني طوال فترة إنجازي لهذه المذكرة .
كما أتوجه بالشكر الوافر لكل عائلتي، أصدقائي و زملائي الذين لم يبخلوا علي بالعون
و التشجيع .

جزاكم الله عنى خيرا

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى أحرص شخصين في حياتي :

أبي و أمي أطال الله عمرهما

إلى أسرتي الصغيرة أخي و أخواتي و أبنائهم سدي المادي و المعنوي

إلى كل أصدقائي و زملائي بتخصص الفضاء الإقليمي و السياسة الدولية للجزائر

إلى كل من جمعني بهم قسم واحد و مدرج واحد سواء على مستوى المدرسة الوطنية

العليا للعلوم السياسية أو على مستوى كلية العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3

و إلى كل الأساتذة الذين تشرفت بكون أحد طلبتهم

كرامة

ملخص

عرفت القارة الإفريقية متغيرات وتحديات إقليمية عديدة شكلت دافعا بالنسبة للدول الإفريقية قصد للاهتمام أكثر بمسألة أمنها واستقرارها، فسارعت لإيجاد بديل للتكامل والتعاون الإقليمي الأمني السابق كي تتمكن من مواجهة المعطى الأمني الجديد والتطلع إلى اتحاد إفريقي أكثر تنظيما وتنسيقا وهيكلية

من هذا المنطلق، جاء الإعلان عن إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي سنة 2002 بجنوب إفريقيا وأصبح البناء الرئيس لتعزيز الأمن والاستقرار في القارة باعتبارهما شرطين أوليين لتوفير البيئة المواتية للتنمية الاقتصادية التي تخول إفريقيا تبوأ المكانة التي تليق بها على الساحة الدولية. وعليه، أصبح حفظ السلم والأمن في إفريقيا من بين الأولويات والأهداف والمبادئ التي يسعى المجلس إلى تحقيقها عبر اتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها تحقيق الإستقرار الجماعي في القارة الإفريقية وكذا الإسراع في تسوية مختلف النزاعات الداخلية التي تعاني منها إفريقيا .

بيد أن الجهود الكبيرة التي قام بها المجلس منذ تأسيسه إلى يومنا هذا خدمة للسلم والأمن الإفريقيين تواجه تحديات وصعوبات كبيرة داخلية وخارجية جعلته يصارع للوصول إلى تحقيق أهدافه الطموحة التي تأسس من أجلها ما أدى إلى تراجع دوره في القارة وترك الساحة إلى فواعل أجنبية عديدة لطالما نظرت إلى إفريقيا بعين المصلحة.

Résumé

Le continent Africain a connu des défis et des multiples variantes régionales qui ont formé une source de motivation pour les pays Africains en vue d'accorder plus d'attention à leur prospérité ainsi que la situation sécuritaire. Et pour faire face à cette nouvelle donne sécuritaire et en songeant à une Union Africaine plus organisée, coordonnée et structurée, les pays Africains ont pensé à une solution alternative à l'intégration régionale précédente.

De ce part, vint la déclaration de la fondation du conseil de la paix et la sécurité Africaine en 2002 à l'Afrique du Sud, et devient le socle fondateur du renforcement sécuritaire et la stabilité continentales, tenant en compte qu'ils sont deux facteurs cruciaux pour fournir un environnement pertinent pour le développement économique qui peut aider l'Afrique à décrocher la position dont elle mérite sur la scène internationale . Ainsi la préservation de la paix et de la sécurité sont devenus parmi les priorités, les objectifs et les principes que le conseil tend à réaliser en prenant les mesures nécessaires pour une stabilité commune du continent et la résolution des conflits internes dont il en souffre.

Tandis que les grands efforts qui a fournis le conseil dès sa fondation au service de la paix et la sécurité , il ne cesse pas de rencontrer des défis et des difficultés internes ou externes soient elles , le fait qui l'a poussé à se débattre pour pouvoir atteindre ses objectifs ambitieux tracés, raison de sa fondation. Ce qui a impliqué un repli qui a cédé la place à de multiples intervenants étrangers qui ont toujours regardé le continent noir d'un œil d'intérêt.

Abstract

The African continent has known many challenges and regional variants that formed a source of motivation for African countries to pay more attention to their prosperity and security. To cope with the new situation safely and thinking for an African Union more organized, coordinated and structured, African countries to find an alternative solution to regional integration,

From there, came the constitutive act of the African Peace and security council in 2002 in South Africa, and became the main structure charged of reinforcing continental security and stability that are considered as the two crucial conditions to provide a relevant environment for economic development that can help Africa to take down the position it deserves on the international stage. Thus, the preservation of peace and security became the key objectives and principles that the Council tends to realize by taking necessary measures for a common continental stability and resolution of Africa's conflicts.

In spite of great efforts to maintain peace and security that the council provide since its foundation, it does not cease to face internal and external challenges and difficulties. This fact led the council to struggle for achieving its ambitious objectives set during its foundation. All This involved a downturn that has given way to many foreign actors who have always looked at the black continent with an interest eye.

مقدمة

الفصل الأول: ماهية النزاعات الإفريقية وطبيعتها

المبحث الأول: مفهوم النزاع وطرق تسويته

المطلب الأول: تعريف النزاع وعلاقته بمصطلحي الصراع والحرب

المطلب الثاني: تصنيفات النزاعات

المطلب الثالث: طرق حل وتسوية النزاعات

المبحث الثاني: طبيعة النزاعات في إفريقيا

المطلب الأول: النزاعات السياسية والاقتصادية

المطلب الثاني: النزاعات الحدودية

المطلب الثالث: النزاعات الإثنية والعرقية

المبحث الثالث: تداعيات النزاعات في القارة الإفريقية وجهود الإتحاد الإفريقي في مواجهتها

المطلب الأول: هشاشة الأنظمة السياسية

المطلب الثاني: انقسام الدول وظهور وحدات سياسية جديدة

المطلب الثالث: إنتشار ظاهرة الفقر والأمراض وظهور الجريمة المنظمة

المطلب الرابع: الإتحاد الإفريقي ودوره في حل وتسوية النزاعات

الفصل الثاني: مجلس السلم والأمن الإفريقي: البنية و الوظائف

المبحث الأول: نشأة مجلس السلم والأمن الإفريقي ومقاصده

المطلب الأول: فكرة تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي

المطلب الثاني: تشكيل مجلس السلم والأمن الإفريقي ومهامه

المطلب الثالث: أهداف ومبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي

المطلب الأول: اللجان، المفوضية وهيئة الحكماء

المطلب الثاني: نظام الإنذار القاري المبكر

المطلب الثالث: القوة الإفريقية الجاهزة

المطلب الرابع: صندوق السلم

المبحث الثالث: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي بالمنظمات الدولية والقوى العظمى

المطلب الأول: علاقة المجلس بالآليات الأمنية الإفريقية الأخرى

المطلب الثاني: علاقة المجلس مع الإتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: علاقة المجلس مع منظمة الأمم المتحدة

المطلب الرابع: علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الثالث: نماذج عن دور مجلس السلم في حل وتسوية النزاعات في القارة الإفريقية

والتحديات التي يواجهها

المبحث الأول: تحركات مجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمة دارفور

المطلب الأول: الإرهاصات الأولى لأزمة دارفور

المطلب الثاني: جهود مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الأزمة في دارفور

المطلب الثالث: تنامي دور الأطراف الغربية و تراجع الدور الإفريقي في النزاع في دارفور

المبحث الثاني: تعامل مجلس السلم والأمن الإفريقي مع النزاعات في الساحل: نموذج المالي

المطلب الأول: مدخل تاريخي للأزمة المالية

المطلب الثاني: دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في النزاع في مالي

المطلب الثالث: إخفاقات مجلس السلم والأمن الإفريقي في الأزمة المالية

المبحث الثالث: تحديات مجلس السلم والأمن الإفريقي لاستقرار القارة الإفريقية

المطلب الأول: التحديات الداخلية

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

المطلب الثالث: تقييم أداء مجلس السلم و الأمن الإفريقي

خاتمة

تعتبر الحروب والنزاعات من أبرز الظواهر المنتشرة في القارة الإفريقية، إذ لا يكاد يخلو إقليم من أقاليم الأخيرة من صراع أو حرب عنيفة كان لها آثارها العميقة ليس فقط على الحياة السياسية وإنما على كافة مناحي الحياة في القارة.

وتتسم ظاهرة الصراعات في إفريقيا بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها، أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها. فعلى صعيد الأسباب لعبت العديد من المتغيرات دوراً في نشوب الحروب، ويمكن تصنيف هذه المتغيرات في مجموعتين رئيسيتين تتعلق أولاهما بالبيئة الداخلية مثل الطبيعة التعددية للمجتمعات الإفريقية، العوامل الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى مشكلة الحدود التي كانت من نتائجها حروب عرقية وإقليمية تعود أساساً إلى تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى. أما ثانيهما فتتعلق بالبيئة الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والإقليمية في الصراعات الإفريقية.

وعلى صعيد النتائج أفرزت الحروب في إفريقيا العديد من النتائج تمثلت في انهيار الدولة وتقويضها، نشوء ظاهرة العنف السياسي أو ثقافة العنف في المجتمعات الإفريقية، بروز ظاهرتي اللاجئين وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، إنتشار ظاهرة الإرهاب وغيرها من الظواهر التي تؤدي بدورها إلى تفاقم حدة الصراعات وتجدها مرة أخرى. لذا تعد إفريقيا من أكثر مناطق العالم التي يوجد بها صراعات سواء بين الدول أو الحروب الأهلية على أسس عرقية وقبلية ودينية ولغوية، ومن ثم تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وعائقاً أساسياً أمام تحقيق التنمية في القارة.

نتيجة لذلك، قرر أعضاء دول الاتحاد الإفريقي إنشاء مجلس خاص للسلم والأمن الإفريقي خلال القمة التي عقدت في مدينة ديربان بجنوب إفريقيا في 09 أكتوبر 2002، وصادقت الدول الأعضاء عليه ليكون آلية لمنع الصراعات وحل المشكلات التي تواجه الدول الإفريقية بحلول وإرادة إفريقية، فصار ذلك من أسمى أهداف مجلس السلم والأمن الإفريقي للوصول إلى الاستقرار في الإقليم وتنمية دولها الراضحة تحت التخلف والجهل والحروب الداخلية.

إشكالية الدراسة:

بعد مرور أكثر من عشرة سنوات من تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي مازالت الدول الإفريقية تتخبط في دوامة من النزاعات والحروب، ولا يزال مجلس السلم يبحث عن الطرق والإمكانيات التي تتيح له لعب الدور الفعال لإيجاد حلول للنزاعات في القارة الإفريقية، مما فسح المجال لتدخل

العديد من المنظمات الدولية والدول الأجنبية التي لعبت دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل وإدارة مختلف حروب ونزاعات القارة الإفريقية. استنادا إلى هذا، يمكن طرح إشكالية بحثنا في صيغة سؤال مركزي على النحو التالي: كيف يمكن لمجلس السلم والأمن الإفريقي أن يطور من دوره وأدائه كفاعل ثانوي مكمل إلى فاعل رئيسي في حل النزاعات الإفريقية؟

الإجابة عن هذا السؤال المركزي يجب أن تمر بالإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل توجد علاقة بين طبيعة النزاعات والطرق المنتهجة لتسويتها وحلها؟
2. هل تشكل الآليات التابعة لمجلس الأمن والسلم الإفريقي عائقا أمام فعالية دوره في حل وتسوية النزاعات في إفريقيا؟
3. ما هي الأسباب التي دفعت مجلس السلم والأمن الإفريقي إلى الاستعانة بالمنظمات الدولية والدول الكبرى في حل النزاعات الإفريقية الداخلية؟
4. كيف تؤثر القوى الكبرى والمنظمات الدولية في مجلس السلم والأمن الإفريقي؟
5. ما هي مختلف التحديات التي تمنع مجلس السلم والأمن الإفريقي من لعب دور الرائد في الحفاظ على السلم ونشر الأمن في القارة الإفريقية؟

فرضيات البحث:

استنادا إلى الإشكالية المطروحة تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

1. كلما تغيرت طبيعة النزاعات وأسبابها تغيرت الطرق المنتهجة لحلها وتسويتها.
2. يعد تأخر تشكيل الجناح المسلح لمجلس الأمن والسلم الإفريقي المتمثل في القوة الإفريقية الجاهزة عاملا سلبيا على فعالية دوره في التدخل لحل وتسوية النزاعات.
3. إن قلة خبرة مجلس السلم والأمن الإفريقي وفشله في السيطرة على النزاعات في إفريقيا دفعاه إلى الاستجداء بالفواعل الدولية الأجنبية (منظومات دولية وقوى كبرى) الشيء الذي جعله يلعب دور المكمل بدلا من الدور الرئيس في حل وتسوية النزاعات في القارة الإفريقية.

4. إن مختلف المشاكل الداخلية من غياب الإرادة سياسية و نقص التمويل بالإضافة إلى الضغوطات الخارجية تعد كلها من أكبر التحديات التي أفلتت من مهمة مجلس السلم و الأمن الإفريقي وجعلته أداة بين أيادي الخارج .

منهجية البحث:

يعتبر المنهج طريق الوصول للدراسة العلمية الصحيحة و إحدى الوسائل التي لايقوم البحث من دونها و نظرا لطبيعة موضوع البحث واستجابة لمقتضيات تحليل الظواهر السياسية المعقدة و المركبة وسعيها إلى الإلمام بحیثیات الظاهرة محل الدراسة، و أمام صعوبة التحليل وفق منهج واحد، فقد إعتد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج وصولا للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع .

- المنهج الوصفي:

الهدف من هذا المنهج إلى تقديم معلومات وبيانات دقيقة وشاملة حول الظاهرة ثم تسجيلها وتبويبها لاحقا بهدف تقديم صورة وصفية صرفة للظاهرة محل الدراسة دون تأويل أو تفسير مما يساعد لاحقا في إقامة العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات. في بحثنا هذا، تم استخدام هذا المنهج قصد وصف مجلس السلم والأمن الإفريقي ومختلف الأدوار المخولة له، بالإضافة إلى وصف كل من النزاع في دارفور ومالي لتحديد كامل العوامل المؤثرة فيهما وتداعياتهما الوطنية والإقليمية.

- المنهج التحليلي:

تم استخدام المنهج التحليلي قصد تفسير الأسباب التي تقف عائقا أمام فعالية دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي.

- المنهج المقارن:

جاء إختيار هذا المنهج تبعا لطبيعة الموضوع محل الدراسة والتي تستدعي المقارنة بين دور ومساهمة مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاع في دارفور من جهة، ودوره ومساهمته في تسوية النزاع في مالي قصد تحديد مدى فعالية أدائه في كل من النزاعين وتحديد الأسباب المتحكمة في هذه الفعالية.

- منهج دراسة حالة:

وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، فهو الأداة الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق. تقتضي الاستعانة بمنهج دراسة الحالة من أجل تقييم التطور الحاصل في أداء وفاعلية المجلس في إدارة وتسوية كل من النزاع المالي والدارفوري.

مبررات إختيار الموضوع:

تنوعت أسباب إختيار موضوع "دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل وتسوية النزاعات في إفريقيا" وتتمثل أهمها:

- الإنتماء الجغرافي للقارة الإفريقية التي تعتبر المحيط الحيوي للجزائر ومنبع التهديدات التي تحيط بها وأن الأخيرة معنية مباشرة بكل التفاعلات التي تدور في هذه القارة، إذ شكلت هذه العناصر دوافعا بالنسبة للباحثة لدراسة هذا الموضوع الذي يتمحور حول واحد من البناءات الأمنية المحورية التي تمخضت عن العمل الإفريقي متعدد الأطراف.

- إن كثافة الظاهرة النزاعية في القارة الإفريقية والتي يفترض أن يساهم مجلس السلم والأمن الإفريقي مساهمة محورية وفعالة في إيجاد حلول وتسويات لها باعتباره الهيكل الأساسي المنوط به ذلك شكلت دافعا آخر لنا للبحث في الموضوع لاسيما وأن الواقع الإفريقي يؤكد هامشية وتراجع دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية نزاعات القارة في مقابل تصاعد التدخلات الأجنبية وكثرتها، وهذا ما أثار فضولنا لمعرفة أسباب هذا التراجع.

- نقص الدراسات السابقة حول مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي في المكتبات الجامعية لاسيما الدراسات باللغة العربية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء وتقييم دور مجلس السلم والأمن الإفريقي منذ نشأته لمعرفة مدى تطبيقه للأهداف التي تم النص عليها في البروتوكول المؤسس له ومدى فعاليته في أدائه لهامه المتعلقة بتسوية وحلّ النزاعات الإفريقية والكشف عن التحديات التي تعيق دوره في أرض الواقع.

مجالات الدراسة:

1. **المجال المكاني:** يتمثل في القارة الإفريقية ككل، كون مجال عمل مجلس السلم والأمن الإفريقي مجلس يمتد ليشمل جميع المشاكل الأمنية التي تعاني منها جميع الدول في القارة، حيث تتقاسم معظم الدول الإفريقية نفس التداعيات والأسباب والتهديدات التي تعاني منها المنطقة.
2. **المجال الزمني:** باعتبار أن مجلس السلم والأمن الإفريقي تأسس سنة 2002 فإن المجال الزمني لدراستنا ينطلق من تاريخ تأسيسه إلى غاية يومنا هذا وذلك بهدف تقديم تقييم شامل لدور المجلس عبر تتبع نشاطاته طيلة هذه الفترة الزمنية.

أدبيات الدراسة:

إستند بحثنا إلى بعض الدراسات الأكاديمية حول موضوع مجلس السلم والأمن الإفريقي ومساهماته في حل وتسوية النزاعات في القارة الإفريقية، وتعتبر الدراسات التالية القاعدة التي ارتكزت عليها دراستنا:

1. **محمد هيبية علي أخطيبة، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا:** من جامعة دمشق، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ركزت بصفة كبيرة على مختلف التحديات التي تضعف من فاعلية الدور الذي يقوم به مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات في القارة وتسويتها.

2. Yves Alexandre Chouala, Puissance, Résolution des conflits et sécurité collective à l'ère de l'Union Africaine:

هو باحث كامروني في العلوم السياسية تدور دراسته أساسا حول المنظور الجديد للاتحاد الإفريقي في مجال حل وتسوية النزاعات ومختلف المبادئ والرؤى الجديدة في مجال إدارة وتنظيم القارة الإفريقية في مجال السلم والأمن. خصّص الباحث جزءا من دراسته لمجلس السلم والأمن الإفريقي الذي وصفه بأنه الإطار الجديد المكلف بالحفاظ على السلم والأمن في القارة الموضوع من قبل الاتحاد الإفريقي وركز في دراسته على الآليات الجديدة التي جاء بها الإتحاد في إطار مجلسه والمتمثلة في اللجوء إلى التدخل العسكري إذا اقتضى الأمر حفاظا على السلم والأمن.

3. Delphine Lecoutre, le conseil de paix et de sécurité de l'union africaine, clef d'une nouvelle architecture de stabilité en Afrique ? :

هي باحثة إثيوبية في العلوم السياسية بجامعة أديس أبابا دارت دراستها حول الآلية الأمنية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية المتمثلة في آلية الوقاية وإدارة وتسوية النزاعات التي فشلت في أداء مهامها، وقدرت الباحثة أن فشل الآلية السابقة في أداء مهامها كان من بين الأسباب التي دفعت إلى التفكير في استبدال منظمة الوحدة الإفريقية بالإتحاد الإفريقي الذي قام بتأسيس آلية جديدة لتسوية النزاعات وحلها هي "مجلس السلم والأمن الإفريقي". وتركز الباحثة على الإضافات الجديدة التي جاء بها الإتحاد وعلى الجهود التي قامت بها الدول الإفريقية لجعل هذا المجلس أكثر فعالية من نظيرته القديمة.

صعوبات الدراسة:

إن ندرة المراجع المهمة بدراسة دور مجلس السلم والأمن الإفريقي التابع للإتحاد الإفريقي تعد من أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها أثناء قيامنا بهذه الدراسة، خاصة تلك المتعلقة بدور المجلس في النزاع في مالي و هذا ما جعلنا نعتمد بشكل كبير على المقالات و روابط الإنترنت.

تبرير خطة البحث:

إنطلاقاً من إشكالية وفرضيات البحث، قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول، فصل نظري وفصلين تطبيقيين:

في الفصل الأول، نتطرق إلى ماهية النزاع من خلال المبحث الأول الذي عرفنا في المطلب الأول منه النزاع ووضحنا علاقته بالمفاهيم الأخرى المقاربة له كالحرب والصراع من أجل تجاوز الخط الذي قد يحدث بين هذه المفاهيم. أما في المطلبين الثاني والثالث، فقدما تصنيفاً للنزاعات ومختلف طرق تسويتها وطرق التعامل معها. بالنسبة للمبحثين الثاني والثالث فخصصناهما لتبيين طبيعة وخصوصية النزاعات في إفريقيا ثم وضحنا تداعياتها على أمن القارة قصد إعطاء صورة لمدى خطورة هذه النزاعات ومدى تعقيدها مما يصعب التعامل معها.

بالنسبة للفصل الثاني فقد تم تخصيصه لتحليل أسباب نشأة مجلس السلم والأمن الإفريقي بالعودة إلى تاريخ نشأة الإتحاد الإفريقي باعتبار أن تأسيس الإتحاد قد ساهم في ميلاد الآلية الأمنية

الجديدة وريثة آلية الوقاية وإدارة وتسوية النزاعات. كما قمنا باستعراض أهم المواد الواردة في البروتوكول المنشئ له التي توضح طبيعة المجلس وأهدافه ومبادئه وآليات عمله. أخيرا تطرقنا في المبحث الثالث من هذا الفصل إلى علاقة المجلس مع مختلف المنظمات الإقليمية الإفريقية والدولية كالأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي، وكذا علاقاته بالقوى العظمى، كالولايات المتحدة الأمريكية، قصد معرفة طبيعة العلاقة التي تربط المجلس مع مختلف الشركاء المذكورين أعلاه.

أما الفصل الثالث والأخير فتضمن دراسة لحالتي نزاع شهدتهما القارة وتدخل فيهما المجلس ليس فقط من خلال التسوية السلمية بل باستخدام آليات التسوية العسكرية أيضا، بما في ذلك إرسال قواته لحفظ السلام. وقد وقع الاختيار على حالتي دارفور ومالي بغرض إقامة مقارنة بين تعامل المجلس مع الحالتين، ففي حين نجد أنه أرسل قواته لحفظ السلام إلى دارفور نلاحظ غياب هذه القوات في مالي مما دفعنا إلى البحث عن أسباب الاختلاف في التعامل مع الحالتين الذي ميز سلوك مجلس السلم والأمن الإفريقي تجاههما. واختتمنا دراستنا بمحاولة تقييم أداء المجلس في حل وتسوية النزاعات طيلة 13 سنة من النشاط واستنتاج أهم التحديات التي تواجهه وتمنعه من لعب دور الأساسي بدلا من المكمل.

تمهيد

تكتسي المفاهيم أهمية بالغة في الإطار النظري لأي عمل بحثي، فهي البناء الأساس الذي تؤسس عليه الدراسات العلمية، لذلك يعد الوضوح المفاهيمي من بين أهم شروط علمية البحث¹. وبما أن موضوعنا يدور حول النزاعات في إفريقيا توجب علينا أن نخصص المبحث الأول لتحديد مفهوم النزاع ومختلف أنواعه لمعرفة كيفية التعامل معه خاصة وأن هذا المفهوم يعد من بين المفاهيم المعقدة التي لم يحدث الإتفاق حول مدلوله الدقيق، كما أنه يعاني من خلط وتداخل مع مفاهيم أخرى مقارنة له في المعنى يجب علينا توضيحها.

في معرض المبحث الثاني، نتطرق إلى طبيعة النزاعات في إفريقيا والتي تنقسم إلى نزاعات سياسة، إقتصادية، إثنية وحدودية، إذ تعد النزاعات الإفريقية بأنواعها عائقا كبيرا أمام التطور الإقتصادي والإجتماعي للقارة الإفريقية وتهديدا كبيرا للسلم والأمن فيها. ففهم ظاهرة النزاعات في إفريقيا يمكن أن يساعد على فهم أسباب إندلاع هذه النزاعات والعوامل التي أدت إلى تفاقمها والنتائج التي أفرزتها سواء السياسية، الأمنية أو الإجتماعية.

تزداد تداعيات هذه النزاعات على القارة الإفريقية أكثر فأكثر مع مرور السنوات، إذ أصبحت القارة الإفريقية في القوائم الأولى عالميا في مجال اللأمن وعدم الإستقرار، إذ أدت مختلف النزاعات التي عرفتها إفريقيا، خاصة مع مطلع التسعينات، إلى بروز ظواهر جديدة لم تكن تعرفها المجتمعات الإفريقية ولا الدولية من قبل، كظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة وظاهرة إنقسام الوحدات السياسية وغيرها من الظواهر التي تم التطرق إليها بالتفسير في المبحث الثالث.

¹ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات)، الجزائر، دار الكتاب، 1997، ص32.

المبحث الأول: مفهوم النزاع وطرق تسويته

يعتبر مفهوم النزاع، كأغلب المفاهيم المستعملة في حقل العلوم السياسية، موضوع تضارب فكري، لذا يصعب تقديم تعريف موحد ومحدد للظاهرة النزاعية، فهناك العديد من المفاهيم والتصورات النظرية التي قدمت لمصطلح النزاع، والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف المدارس الفكرية والتوجهات السياسية لبعض الدارسين، لذلك سنحاول تقديم مختلف تعاريف مصطلح النزاع ومحاولة توضيح حدوده الدلالية، فبتعيين حدود مفهوم النزاع يمكننا فهم السلوكات، الأحداث والظواهر التي يعبر عنها، وهذا ما يساعد على إدراك الفواصل الموجودة بينه وبين المفاهيم الأخرى التي تشابهه في المعنى.

وفضلا عن تعدد تعاريفها، تشهد الظاهرة النزاعية تعددا أيضا في مستوى أشكالها وأنواعها التي سوف نبرزها من خلال المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث فسوف نركز على الطرق الدبلوماسية والعسكرية في حل وتسوية النزاعات .

المطلب الأول: تعريف النزاع وعلاقته بمصطلح الصراع والحرب

يعتبر مفهوم النزاع، كأغلب المفاهيم المستعملة في دراسة العلاقات الدولية، من المفاهيم التي تشكل موضوع تضارب، فمن الصعب تقديم تعريف موحد ومحدد للظاهرة النزاعية، لذا نجد أن أدبيات النزاع تتميز بتنوع كبير في المصطلحات والمفاهيم المستعملة لتحديد ووصف الظاهرة محل الدراسة. إن مفهوم النزاع من المفاهيم المرنة أو المائعة التي تثير الكثير من الغموض حيث يعبر عنه بالكثير من المعاني، فيعرف النزاع من الناحية اللغوية على أنه: " مصدر للفعل نازع ينازع مناذعة بمعنى الجذب والسلب والقلع والكف عن الشيء والخصومة". والنزاع كلمة أصلها من الكلمة اللاتينية "Confligere" وتعني حرفيا أن يصطدم شيئان ببعضهما¹.

أما من الناحية الاصطلاحية، فيرى كل من **جيمس دورتي** و **روبرت بالاستغراف** أن "النزاع مصطلح يستخدم عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد، سواءً قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية أو أي مجموعة أخرى،

¹ خالدة ذنون مرعي، "الأمم المتحدة وإدارة النزاع الدولي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 241، مارس 2009، ص244.

منخرطة في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك"¹.

من الناحية السياسية يشير النزاع حسب جون بورتون (John BURTON) إلى أنه "حالة تفاعل قائم على اللا تعايش بين فاعلين أو أكثر، حالة من التناقض وعدم التطابق في المصالح والأهداف، قد تكون مصادر النزاع مادية (الموارد الطبيعية أو الرقعة الجغرافية) أو معنوية قيمة (الإيديولوجية أو الهوية مثلا)".

كما يعبر كينيث بولدينغ (Kenneth BOULDING) عن هذا الوضع بقوله: "حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان عدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي لا يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته".

أما من الناحية الإجتماعية يعرف النزاع على أنه : "تضال حول مطالب أو قيم أو أوضاع معينة أو حول موارد محدودة أو نادرة، ويكون الهدف هنا متمثلا ليس فقط في كسب قيم مرغوبة بل أيضا في تحييد أو إلحاق الضرر أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم"².

وعلى صعيد العلاقات الدولية يعني النزاع حسب جوزيف ناي (Joseph NYE) تسلسلا ينطلق من نشوء أزمة، حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري، أو يتطور إلى أشكال أخرى إقتصادية، أمنية أو إعلامية"³.

كما تم تعريفه على أنه خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما.

إن إشكالية استعمال مفهوم النزاع أو مفهوم الصراع للتعبير عن التفاعلات السلبية بين الدول لا تبرز إلا في الدراسات العربية، حيث يتم الخلط بين المفهومين في الكتابات السياسية، وأحيانا عند عدد من المختصين في العلوم الاجتماعية والسياسية والقانونية. إذ يعتبر مفهوم النزاع من أبرز

¹ جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص140.

² Tilly Charles, «Décrire, mesurer et expliquer le conflit», Revue internationale de politique comparée, Vol 17, N°2, 2010, p.189.

³ جوزيف ناي، المنازعات الدولية مقدمة للنظريات والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين جمل ومجدي كامل، القاهرة، الجمعية المصرية، 1997، ص15.

المفاهيم المشابهة للصراع، حيث تبدو للوهلة الأولى إشكالية ترجمة مفهوم "Conflit" أو "Conflict" باللغتين الفرنسية والانجليزية، إلى اللغة العربية، إذ تعد أول تحدّد أمام الباحث فيما يخص التمييز بين مصطلحي الصراع والنزاع.

لقد قدم ابن منظور تمييزاً بين الصراع والنزاع، في معجمه "لسان العرب"، إذ يرى بأن التنازع هو التخاصم ونزاع القوم هو خصامهم، أما الصراع والمصارعة فيدلان على المجابهة الحادة حيث على واحد أن يصرع الآخر. كما تأخذ العديد من الموسوعات الأجنبية بهذا التمييز إذ تعتبر أن الصراع ينطوي على "جدال عنيف" أو "كفاح ضد الغير"، في حين يشير النزاع إلى "الاختلاف" أو "التعارض" أو "التنافس في الأفكار" وهذا يعني أن النزاع هو مرحلة سابقة للصراع وقد لا يتحوّل إلى صراع.

وهناك من يعرف الصراع بأنه "التعارض في المصالح، في حين أنّ النزاع هو التعارض في الحقوق القانونية"، كما أن أساليب التعامل مع كل موقف تختلف فقد يجري احتواء الصراع بمعنى الإحاطة به والسيطرة عليه وحصره ومنع انتشاره، أما النزاع فقد تتم تسويته بمعنى التوصل إلى حلول قانونية وسياسية¹.

يتضح من ذلك بأن النزاع أقل حدة وشمولاً من الصراع حيث نجد أن النزاع هو الخلاف بين اتجاهات دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة ويمكن أن ينشأ بين الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة، أما الصراع فهو تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أو هو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكانياتها واستراتيجياتها البعيدة. إذن فالمقصود بالنزاع الدولي هو الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر أو تعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة ما وبدت هذه الأمور للوهلة الأولى متناقضة بينهما ولكن في حالة التقارب بين الطرفين يمكن معالجة هذا الخلاف وحله سلمياً بالطرق الودية والدبلوماسية .

¹ بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988 مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسنطينة، جامعة الإخوة منتوري، 2007/ 2008، ص17.

يشير هذا التعريف إلى أن النزاع يتضمن خلافا بين دولتين أو أكثر حول مسألة محددة مع وعي الطرفين بهذا التناقض أو الخلاف، لكن إمكانية التقارب ممكنة إذا ما أرادت الأطراف الاتفاق حول المسألة المتنازع عنها ذلك وبالتالي إنهاء النزاع.

يبدو إذن، أن مفهوم الصراع أوسع من مفهوم النزاع، مثل الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب بالإضافة إلى الصراع الإيديولوجي بين ما كان يعرف بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، إذ غالبا ما يمتد الصراع لعقود أو لقرون طويلة، في حين أن النزاع يشتمل على مسائل محدودة وواضحة منذ البداية، كما يبدو قابلا للتسوية لأنه يحفظ مصالح معينة للأطراف، بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من النزاع، ولهذا عادة ما نبحت عن السلام عندما نكون في صراع وعن التسوية عندما نكون في حالة نزاع.

يرتبط بذكر مصطلح النزاع الكثير من المفاهيم التي تستخدم في كثير من الأحيان كمصطلحات مترادفة، غير أن التدقيق في طبيعتها يفرض بعض أوجه الاختلاف بينها وبين مفهوم النزاع، ويعتبر مصطلح الحرب من بين هذه المفاهيم التي تستخدم خطأ للتعبير عن حالات النزاع المختلفة. ويمكننا تحديد أوجه الاختلاف بين الحرب والنزاع من خلال عرض التعاريف التي قدمت للحرب.

إذ يعتبر مفهوم النزاع أشمل وأكثر تعقيدا من مفهوم الحرب، لأن هذا الأخير يستخدم للتعبير عن حالات التصادم التي تتضمن استخدام العنف المادي كالسلاح، في حين أن النزاع يشمل حالات التناقض والاختلاف حتى دون وجود العنف المادي. على هذا الأساس تعرف الحرب بأنها: الصراع المسلح بين دولتين أو أكثر في إطار القوانين والأعراف الدولية، ويكون الهدف من هذا الصراع هو الدفاع عن المصالح الوطنية للدول الأطراف في النزاع (هذا التعريف يستثني النزاعات المسلحة التي لا يكون أطرافها من أشخاص القانون الدولي العام كالحروب الأهلية والثورات الداخلية وبالتالي فهو تعريف تقليدي)¹.

¹ كمال حداد، النزاعات الدولية، بيروت، دار الوطنية للدراسات والنشر، 1997، ص21.

كما يعرفها "برتراند راسل" (Bertrand RUSSEL) بأنها: "نزاع بين مجموعتين أو أكثر، تحاول كل منها قتل أو تشويه أو تعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف تعمل له." ويقدم كل من دافبيد سينغر، كارل دويتش وإلفن سمول تعريفا دقيقا للحرب، اعتمدوا في وضعه على معايير كمية تتضمن وجود 03 شروط:

1. وجود 1000 قتيل كحد أدنى في السنة من العسكريين خلال المعارك (العسكريين كل من يحمل السلاح وليس المنظمين رسميا لجيش نظامي). تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة والتجنيد والتدريب لنشر القوات المسلحة، واعتماد الخطط للقتال والسلم.
2. وجود تغطية شرعية: من خلال وجود دولة أو وحدة سياسية معينة تعتبر أن ما تقوم به ليس بمثابة جريمة بل واجب لخدمة أهداف جوهرية و شرعية عن الدولة.
3. الحرب هي ذروة أو أعلى مرحلة ومستوى من مستويات النزاع. وتعتبر حالة الحرب عن فشل الأطراف في إدارة النزاع عند بلوغهم مرحلة النزاع المسلح العنيف¹.

المطلب الثاني: تصنيفات النزاعات

إن فهم النزاع ، أي نزاع، وطريقة التعامل معه يعتمدان بصورة كبيرة على درجة المعرفة بنوع و طبيعة هذا النزاع. مبدئيا، تصنف النزاعات تصنيفا بسيطا كالتالي:

أولاً- نزاعات داخلية أو خارجية:

هناك تداخل في تصنيف النزاعات إلى نزاعات "داخلية" أو "خارجية"، إذ تعتبر بعض النزاعات نزاعات داخلية لأنها تحدث بين أطراف متعارضين داخل دولة واحدة دون تدخل أطراف خارجية. كما يوجد نوع آخر من النزاعات الداخلية ذات البعد الدولي حيث تكون شبيهة بالنزاعات الداخلية من الصنف الأول لكن الأطراف المتنازعة تتلقى الدعم من الدول الأخرى. الحرب الأهلية الداخلية في رواندا والتي تحولت من نزاع داخلي إلى أزمة دولية تدخلت فيها الأمم المتحدة سواء بإرسال قوات عسكرية أو بإرسال الإمدادات هي مثال جيد عن هذا الصنف. ويعتبر النزاع الداخلي من أخطر التهديدات التي تواجهه دولة ما لأنه يمس كيانه الداخلي ويهدد أمنها الوطني.

¹ عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992، ص95.

أما بالنسبة للنزاعات الخارجية فتتسأ بين دولة وأخرى أو بين دولة وعدة دول لا تنتمي إلى منطقة واحدة، وقد تكون نزاعات إقليمية وهي التي تحدث داخل منطقة لها خصائص واحدة متقاربة مثل الدول العربية. وتهدف الدول عادة من خلال هذه الأنواع من النزاعات إلى إحداث تغيير حاد ومفاجئ في الوضع الراهن مما يشكل تهديدا للأمن الوطني للدولة أو مجموعة الدول. وتنتج عن هذا النزاع ردود أفعال قد تؤدي إلى حدوث صراع مسلح أو تخلق شعورا باحتمال حدوث الحرب¹.

ثانيا - من حيث الخطورة:

بموجب هذا المعيار، يتم تصنيف النزاعات على أساس عدد الضحايا التي تخلفها، إذ تخلف النزاعات المسلحة الصغيرة أقل من 1000 قتيل، أما بالنسبة للحروب فيفوق عدد ضحاياها 1100 قتيل.

ثالثا - من حيث طبيعتها:

وفق هذا المعيار، توجد النزاعات ذات الطبيعة القانونية التي تخضع للقضاء وهي تتعلق بتفسير المعاهدات أو أحد موضوعات القانون الدولي، كما نجد النزاعات ذات الطابع السياسي فهي لا تخضع للقضاء بل تنشأ من طلب أحد الأطراف بتعديل الوضع القائم .

ومع بداية القرن الواحد والعشرين برز نوع جديد من النزاعات واكبها تطور للمفاهيم خاصة عند المحللين في الولايات المتحدة الأمريكية، فنجد تصنيف النزاعات الدولية حسب مقاييس تناسب إستراتيجيات الحلف الأطلسي، إذ يصنف الأخير النزاعات كالتالي:

1. نزاع شديد الحدة (Haute intensité) .
2. نزاع متوسط الحدة (Moyenne intensité).
3. النزاع منخفض الحدة (Faible intensité).

1. من حيث المدى الزمني للنزاع:

- نزاعات ذات مدى قصير: من يوم إلى أسبوع.
- نزاعات ذات مدى متوسط: من أسبوع وحتى ستة أشهر.
- نزاعات ذات مدى طويل: تمتد لأكثر من ستة أشهر.²

¹ محمد عبد الغني هلال، المهارات في إدارة النزاعات، القاهرة، مركز تطوير الأداء والتنمية، ط 4 ، 2004، ص77.

² كمال حداد، مرجع سابق، ص25.

رابعاً - من حيث مجال النزاع:

أ - **نزاعات اقتصادية:** تحدث النزاعات الاقتصادية عامة عندما تعاني الدول من: نقص موارد (قصور في موارد وتمويل الميزانية)، انهيار عملة الدولة، تزايد معدلات البطالة، أزمة الديون، انهيار صناعي، طاقات العاطلة.

ب- **نزاعات عسكرية:** يمكن أن تكون النزاعات العسكرية داخلية مثل محاولة القيام بتغيير نظام الحكم أو تعديله داخل الدولة، وقد تكون النزاعات العسكرية خارجية مثل الحشود العسكرية على الحدود بين دولتين الأمر الذي ينتج عنه تصاعد حدة التوتر بينهما ما قد يؤدي إلى الحرب، مثل الحشود العسكرية التي تمت تعبئتها في سيناء عام 1967 وكان من نتائجها قيام الحرب. وقد تكون النزاعات العسكرية ظهور العدو في مكان غير متوقع للجانب الآخر كما حدث في حرب أكتوبر 1973 عندما قامت القوات الإسرائيلية بعبور قناة السويس إلى الضفة الغربية وحاولت تطويق الجيش الثالث من الغرب مما خلق أزمة عسكرية أطلق عليها "الثغرة" وأستغرق حلها عدة شهور.

ج- **نزاعات سياسية:** هي النزاعات التي تنشأ بسبب تخلف وقصور النظام السياسي بمفهومه الواسع (إداريا، دستوريا، سياسيا، اجتماعيا وثقافيا). تحدث النزاعات السياسية نتيجة سلسلة من المتغيرات في النمط السياسي المعتاد للدولة. وتعتبر النزاعات الدولية أحد صور النزاعات السياسية نتيجة تعارض المصالح بين دولتين سيدتين أو أكثر.

د- **النزاعات الاجتماعية:** هذا النوع يكون داخليا أي داخل الدولة نفسها وتقوم بها فئة معينة من جماعات الضغط داخل المجتمع قد يكون لها مطالب معينة محدودة، ويظهر ذلك في المظاهرات والاضطرابات التي تقوم بها هذه الجماعات. تنشأ هذه النزاعات نتيجة عدم توفر الحريات الضرورية للشعب (غذاء، أمن، صحة، عمل أو عدم توفر الحريات أو عدم توفر كل ما سبق جميعا. ويمكن أن تكون هذه النزاعات في صورة إضطرابات عامة، سخط شعبي، مظاهرات سياسية، إضراب عن العمل أو تمرد. وفي حالة عدم السيطرة على هذه الاضطرابات العامة قد تتحول إلى صور أعنف مثل الثورة الشعبية أو الحرب الأهلية .

هـ - **النزاعات الثقافية:** هي عبارة عن فكرتين مختلفتين بين جماعتين يعتنق كل منهما مبادئ معينة أو يفسر وقائع معينة بطريقة مختلفة عن الطرف الآخر، وغالبا ما يكون هذا النوع من النزاعات الداخلية مهددا للأمن الداخلي¹

¹ محمد صدام جبر، "المعلومات وأهميتها في إدارة النزاعات"، تونس، المجلة العربية للمعلومات، 1998، ص98.

المطلب الثالث: طرق حل وتسوية النزاعات

I. الوسائل السلمية:

لم تكن الحرب، وليست الآن الطريقة الوحيدة لمعالجة النزاعات بين الدول، فقد عرفت الإنسانية وسائل يمكن أن نعدها سلمية منذ أعماق التاريخ حتى اليوم، وقد أعطت ثمارا لاسيما عندما كانت النوايا حسنة. وقد تمسك واضعو ميثاق الأمم المتحدة بهذه الوسائل السلمية، بعد أن أصبح تحريم استخدام القوة أو التهديد في العلاقات الدولية من أهم المبادئ القانونية المستحدثة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة على وجه الإطلاق.

فقد كانت قواعد القانون الدولي التقليدي تقرر مشروعية الحرب، بينما أصبح استعمال القوة محرماً في نطاق ميثاق الأمم المتحدة حيث كانت هناك نصوص كثيرة تشير إلى أنه يجب حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية. وتتعدد هذه الوسائل على النحو التالي:

1. التفاوض (Négociation):

يعتبر التفاوض من الوسائل الدبلوماسية الأهم لحل وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وما يزال التفاوض إلى يومنا هذا أكثر الوسائل تطبيقاً للتسوية بغض النظر عن طبيعة النزاع سواء كان نزاع إقليمياً، أو عرقياً أو دولياً أو غير ذلك. ويعرف التفاوض على أنه: "تبادل الرأي بين دولتين أو جماعتين متنازعتين بقصد تسوية النزاع القائم بينهما" ويقوم بها عادة وزراء الخارجية أو ممثلو الجماعات في حالة النزاع الداخلي، وقد تكون على إقليم إحدى الدولتين أو في دولة محايدة، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً والأقل تكلفة¹.

تمتاز المفاوضات الدبلوماسية بالمرونة والكتمان ولذلك تصلح عملاً للتسوية مختلف أنواع المنازعات وأغلبها باستثناء المنازعات العسيرة". وتعتمد المفاوضات الدبلوماسية على توافر حد أدنى من تعادل القوى السياسية بين الطرفين المتفاوضين وذلك للخروج من الأزمة بحل يرضي جميع الأطراف حيث لا يكون هناك غالب ومغلوب.

وتتم التسوية بينهم ويفتح المجال أمام إقامة علاقات بين تلك الأطراف، ومن شروط المفاوضات أيضاً تواجد أطراف النزاع فقط أثناء التفاوض وإذا تدخلت دولة خارجة عن النزاع القائم يعتبر بمثابة وساطة.

¹ محمد ذيب، التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة، مذكرة ماجستير في القانون العام، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2010/2011، ص 30.

ويمكن أن نعدد خصائص ومميزات التفاوض الدبلوماسي، كوسيلة لتسوية النزاعات سلمياً، على النحو الآتي:

- الدول المعنية أو الأطراف النزاع تتصرف معا وتلتقي فيما بينها.
 - النزاع بين الأطراف يتناول شيئاً ملموساً يمكن أن يتعلق بمختلف ميادين العلاقات الدولية، ويكتسي أو لا يكتسي طابعاً قانونياً.
 - لأطراف النزاع هدف مشترك هو تسوية نزاعها بالطرق الدبلوماسية التي يمكن أن يندرج فيها إجراء قضائي.
- وفضلاً عن التفاوض هناك الوساطة والمساوي الحميدة كوسيلتين من وسائل حل وتسوية النزاعات، والمقصود هو تدخل أطراف أخرى لتسيير والبحث عن التسوية.

2. الوساطة (Médiation):

الوساطة هي عمل ودي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو وكالة تابعة لمنظمة دولية أو حتى فرد ذو مركز رفيع في سعيه لإيجاد تسوية للنزاع القائم بين دولتين. وتعني الوساطة أيضاً "إشترك" الدولة في المفاوضات لتقريب وجهات النظر فقط، وأشارت إليها اتفاقية لاهاي لعام 1907، مع ملاحظة أن دور الوسيط يقتصر على "تقريب وجهات النظر" فلا يحق له تقديمات توصيات ولا حلول.

أما على مستوى العلاقات بين الدول فإن الطرف الوسيط أو الدولة الوسيطة في حالة رفضها من قبل الدول المتنازعة لا تعدّ مخالفة للقانون الدولي وإن كان الرفض قد يعد عملاً "غير ودي". ومن أمثلة رفض الوساطة، رفض هولندا سنة 1947 وساطة الصين في النزاع بينها وبين أندونيسيا، ورفض الهند سنة 1951 وساطة استراليا لإنهاء النزاع بينها وبين باكستان حول كشمير، ورفض المغرب وساطة الجمهورية العربية المتحدة في حل النزاع بينها وبين الجزائر في نهاية عام 1963 بخصوص الحدود بين هاتين الدولتين¹.

¹ شارل روسو، القانون الدولي العام، ترجمة: شكر الله خليفة وعبد المحسن سعد، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، 1987، ص390.

ومن نافلة القول إن الوساطة تكون مجردة من كل قوة ملزمة ولا يمكن فرضها على الأطراف المتنازعة، لأنها لا تعد حكماً "واجب التنفيذ، ولكن قد يكون اللجوء إلى الوساطة إجبارياً" إذا وجد نص في هذا المعنى يتضمنه اتفاق دولي. ومن أمثلة ذلك نص المادة الثامنة من معاهدة باريس المبرمة في 30 مارس عام 1856 حيث فرضت على الدول الأطراف مبدأ الوساطة لتذليل العقبات التي قد تنشأ بين الإمبراطورية العثمانية وإحدى دول الوفاق الأوروبي¹.

3. المساعي الحميدة (Good offices):

تكون بعد فشل المفاوضات مع خشية أن يؤدي النزاع وتطوره إلى قطع العلاقات أو حتى نشوب الحرب. وتعرف المساعي الحميدة على أنها "عمل ودي تقوم به دولة ثالثة أو شخصية مرموقة على المستوى الدولي كأمين العام للأمم المتحدة ويسعى هذا الطرف إلى إقناع الطرفين بالجلوس إلى طاولة المفاوضات". فإذا بدأت المفاوضات انتهى دور الساعي "فلا يحق له المشاركة في المفاوضات"، ولأطراف المتنازعة قبول المساعي أو رفضها ومن غير المعقول مشاركة الساعي في المفاوضات وإلا اعتبر "وسيطاً أو موقفاً" وأشهر مثال لذلك "معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية"، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بدور الساعي².

4. التحقيق:

ظهر عام 1904 نتيجة قصف سفينة حربية روسية لسفينة بريطانية، ولقي رواجاً في عهد "بريان كيلوج" (الأمين العام السابق للأمم المتحدة) حيث أجري في عهده 33 تحقيقاً، وأسفر عن إبرام 22 معاهدة، ويعتبر حالياً من أهم الوسائل لحل المنازعات الدولية التي عمدت إليها الأمم المتحدة، ومثال ذلك "لجنة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق". يتم اللجوء إلى التحقيق إذا لم يكتب النجاح للمفاوضات الخاصة بحل النزاع القائم بين دولتين لأسباب ترجع إلى اختلافهما حول تحديد وقائع النزاع، فيمكن للدولتين المتنازعتين الاتفاق على تعيين لجنة يوكل إليها حصر الوقائع وتحديد أسباب النزاع وفحصها وتقديم تقرير عنها برأيها، ويكون تقرير لجنة التحقيق غير ملزم لأطراف النزاع ويكون موضوع التحقيق فقط لإثبات الوقائع.

¹ محمود أحمد عبد الغفار ، فض النزاعات في الفكر و الممارسات الغربية، الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 62.

² شارل روسو، مرجع سابق، ص 394.

5. التوفيق (Conciliation):

هو حل النزاع عن طريق إحالته إلى هيئة محايدة تتولى فحص الموضوع وتحديد الوقائع واقتراح التسوية الملائمة على الأطراف المتنازعة. وتجدر الإشارة إلى أن قرار هيئة التوفيق ملزم لأطراف النزاع، وهذا ما يميزه عن قرار هيئة التحكيم الذي يلتزم أطراف النزاع بتنفيذه. وهي عرض النزاع الدولي على لجنة أو فرد بقصد دراسته من جميع الأوجه مع إمكانية التوصل إلى حلول مقنعة للطرفين "توصيات" ولهم الأخذ بالتوصيات من عدمه، ويعتبر التوفيق "وسطا" بين الوساطة والتحكيم، فهو أكثر من الوساطة كونه يقدم حولا، وأقل من التحكيم كون أرائه غير ملزمة¹.

6. الطرق القضائية:

التسوية القضائية تعني تولي شخص من غير أطراف النزاع سلطة الفصل فيه على أساس من قواعد القانون وإصدار قرار ملزم بشأنه من الناحية القانونية. وتنتم مباشرة الوظيفة القضائية في المجتمع الدولي بإحدى صورتين هما: التحكيم أو القضاء.

- **التحكيم الدولي:** هو النظر في نزاع ما لمعرفة الشخص أو الهيئة التي يلجأ إليها المتنازعون مع التزاماتهم بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع، كما أن المادة 37 من معاهدة لاهاي 1907 عرّفت التحكيم كما يلي: "التحكيم الدولي يهدف إلى تسوية المنازعات بين الدول على يد قضاة تنتخبهم هذه الدول على أساس احترام الحق. اللجوء إلى التحكيم يشترط التعهد بالرضوخ للحل الناتج عنه على أساس حسن النية". وبهذا يتميز التحكيم عن الوساطة والتوفيق، فسلطة الوسيط أو لجنة التوفيق كما ذكرنا فيما تقدم تقف عند حد العرض والاقتراح، بينما سلطة التحكيم كسلطة القاضي وقراره له صفة الإلزام. ظهر إلى العمل الدولي بعد قضية "الأباما"، والفرق بين التحكيم والقضاء الدولي من حيث أن تشكيلها وإنشائها متوقف على إرادة الخصوم "عكس" القضاء الدولي الذي يحدد التشكيلة مسبقا، ويتشابها من حيث "إلزامية أحكامهما" على القبول المسبق بأحكام المحكمة، والظاهر أن التحكيم أكثر انتشارا من اللجوء إلى القضاء الدولي.

¹ David Ruzié, *Droit international public*, 14 ème ed, paris, 1999, p164.

- **القضاء الدولي محكمة العدل الدولية:** اختصاص هذه المحكمة النظر في المنازعات الدولية التي يرفعها إليها الخصوم وكذلك إعطاء آراء استشارية في كل ما تطلبه منها الجمعية العامة فيما يتعلق بالخلافات القانونية التي تنشأ بين الدول. والشيء الملاحظ أن تنظيم هذا الجهاز ونشاطه محكوم بنظام أساسي ملحق بالميثاق ويسمى بالنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية . اختصاص محكمة العدل الدولية الاختياري :

للدول وحدها الحق في أن تكون أطرافاً في الدعاوى التي ترفع أمام المحكمة وتملك الدول المشتركة في النظام الأساسي الحق في التقاضي مباشرة أمامها، وتشمل هذه الدول جميع الأعضاء في الأمم المتحدة وكذلك الدول غير الأعضاء التي تنضم للنظام الأساسي وفقاً للشروط التي تحددها الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على توصية مجلس الأمن، وللمحكمة سلطة اختيارية وجبرية (إجبارية)¹.

أولاً: اختصاص المحكمة الاختياري: لا تمتد لغير ما يتفق الخصوم على إحالته إليها سواء عند قيام النزاع أو قبله وقد كان هناك اتجاه لجعل اختصاص المحكمة إلزامياً بالنسبة للدول الأطراف في النظام وفيما يخص المنازعات ذات الصبغة القانونية، غير أنه حال دون ذلك اعتراف بعض الدول الكبرى. **ثانياً: اختصاص المحكمة الجبري:** أما الاختصاص الجبري فهو مؤكد استناداً إلى نص المادة 36، كما أن اختصاص المحكمة يمتد إلى تقديم الآراء الاستشارية. وتدخل في إطار النشاط ذي الطابع القضائي الذي تمارسه الأمم المتحدة في محكمة العدل الدولية لأنها تفصح عن رأي القانون بصدد نزاع معين أو بشأن وجهات النظر المتعارضة وذلك حسب المادة 96 من الميثاق و65 من النظام الأساسي.

ومن أشهر الآراء الاستشارية للمحكمة الرأي المتعلق بالجدار الفاصل الذي يفصل بين المناطق التابعة لإسرائيل والمناطق التابعة للسلطة الفلسطينية واعتبرته جداراً يخالف قواعد حقوق الإنسان².

¹ محمود أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 44.

² Pierre –Marie Dupuy, **Droit international public**, 04eme édition, paris, 1999, p.477.

II. التدخل العسكري:

من المعلوم أن الحرب وسيلة من وسائل العنف تلجأ إليها الدول لفض المنازعات وخلافاتها أو سعياً وراء تحقيق غاية أو مطمح سياسي أو إقليمي، ولما كانت هذه الظاهرة قديمة قدم التاريخ الإنساني والقواعد القانونية التي تحكمها وتنظم سير عملياتها كانت محل اهتمام القانون الدولي وموضوعاً لاتفاقاته. وقد تأصل قانون الحرب بعد أن أعلنت الدول استعدادها للحد من اللجوء إلى القوة عن طريق إخضاع الأعمال العسكرية لبعض قواعد الأطراف وفرض الالتزامات بإصدار تصريح سابق عن نشوبها.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء منظمة الأمم المتحدة، إعتمدت هذه الأخيرة نموذجاً جديداً لحل النزاع يقوم على تطبيق تدابير القمع على الدول التي لها مواقف تهدد السلم والأمن الدوليين، أو أي نزاع مع أعضاء في المنظمة وعدم إفساح المجال لدفع أي منها بدخول مسألة في صميم اختصاصها الداخلي، إذا ما كان المجلس بصدد اتخاذ إجراء من إجراءات القمع لحفظ الأمن الدولي أو إستعادته. وتؤكد المادة (41) هذا النموذج، فعبارة (لمجلس الأمن...) الواردة فيها تشير إلى الخيار، فللمجلس أن يتخذ الإجراءات أو أن لا يتخذها، وله أن يحدد التدابير المطلوبة ونوعها، وله أن يطلب وقف إطلاق النار أو عرض النزاع على منظمة إقليمية أو اللجوء إلى غير ذلك من التدابير. كما يتمتع المجلس وفق المادة (39) من الميثاق بصلاحيات واسعة للنظر في أي نزاع أو موقف، فمن خلالها يقول المجلس كلمته بوجود أو عدم وجود تهديد للسلم أو إخلال به أو وقوع عمل من أعمال العدوان، ويعود إليه وحده تقدير وضع النزاع أو الموقف.

وفي السياق ذاته إذا فشلت المساعي الودية السابقة في تسوية النزاع، فإن مجلس الأمن باعتباره الجهة الأولى والرئيسية التي تتحمل المسؤولية في حفظ السلم والأمن الدوليين يكون مطالباً استناداً إلى بنود ميثاق الأمم المتحدة باتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين وفقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق. ويرتبط تطبيق سلطات المجلس في هذا الشأن بتوافر حالات إما تهدد السلم والأمن الدوليين أو تخل بهما أو إذا وقع عمل العدوان، ويمكن تقسيم التدابير التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن في هذا الشأن، إلى تدابير مؤقتة طبقاً لنص المادة (40) من الميثاق تدابير عسكرية طبقاً لنص المادة (42) من الميثاق، للحفاظ على السلم والأمن الدوليين في إطار

الأمن الجماعي الذي يقضي بأن المجتمع الدولي يشكل وحدة متكاملة لرد المعتدي ويكفل الأمن للجميع، مع إباحة حق الدول فرادى وجماعات في استخدام القوة على سبيل الدفاع الشرعي.

عند بروز أي نزاع دولي وتكييفه وفقا للحالات الثلاث الواردة في المادة (39) من الميثاق يملك المجلس إمكانية اتخاذ إجراءات وتدابير مؤقتة يراها مناسبة ومفيدة للحيلولة دون تفاقم الأوضاع من جهة، وتهيئة الظروف المواتية لحل النزاع من جهة ثانية، وذلك دون المساس بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو مراكزهم¹.

المبحث الثاني: طبيعة النزاعات في إفريقيا

تعتبر القارة الإفريقية ساحة لوقائع مأساوية؛ فقد شهد هذا الجزء من العالم لفترة طويلة - ولا يزال يشهد - اضطرابات داخلية وخلافات حدودية خلفت آثارا سلبية على من بقي على قيد الحياة من شعوبه، وجروحا يبدو أنه من الصعب التئامها واندمالها؛ فالذي يقرأ ما دون من أحداث إفريقية ويتتبع ما تقدمه وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المسموعة والمقروءة والمرئية، يدرك أن كثيرا من دول القارة عانت تجارب قاسية من ويلات الحروب و أشد حالات العنف السياسي، فضلا عن دول أخرى مرت بانقلابات عسكرية أو اغتيالات بين الحين والآخر، وكان معظم حالات النزاعات في إفريقيا بسبب خلافات حدودية، أو قبلية، أو دينية، أو إجتماعية والتي سوف نقوم بتفصيلها في المطالب الثلاثة لهذا المبحث.

المطلب الأول: النزاعات السياسية والاقتصادية

لقد أدت ظروف التحول الديمقراطي التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية منذ أواخر الثمانينات إلى حدوث اضطرابات عنيفة يفسرها البعض بحالة الإنفتاح والحرية السياسية التي تؤدي إلى ظهور التناقضات والإنقسامات المجتمعية التي ظلت مكتوبة فترة طويلة في ظل الحكم التسلطي لاسيما إذا احتكرت جماعة عرقية السلطة واضطهدت الأقليات الأخرى².

¹ كمال حماد، النزاع المسلح و القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1997، 40.

² حمدي عبد الرحمن ، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، القاهرة، جامعة القاهرة، 2001، ص62.

شهدت نظم الحكم الإفريقية العديد من مراحل التطور منذ بداية عهد الإستقلال ،ففي البداية كانت السمة الأكثر شيوعا هي نظم الحكم الشخصية و نظم الحزب الواحد القائمة على هيمنة الزعيم على النظام السياسي و انفراده باتخاذ القرارات الهامة مما يعطي الحاكم دورا كبيرا للغاية في ممارسة السلطة السياسية ويصبح هو محورها في الدولة ويركز على العلاقات بين العناصر المرتبطة بالنظام مثل: أفراد القبيلة، الأتباع، المؤيدين، القادة والمنتفعين، وهو ما يؤدي إلى انفجار الأوضاع وازدياد معدلات العنف السياسي بمجرد موت الحاكم سواء اتخذت صورة الانقلابات العسكرية، الاغتيالات السياسية، التطهير العرقي والحروب الأهلية¹.

عموما فالمشهد السياسي في إفريقيا يصاغ في تأسيس نمط من الحكم الشخصي يولي أهمية لدور الحاكم، واقع السياسي لا يؤمن بالتعددية الحزبية بل يجسد نظام الحزب الواحد. فالأحزاب السياسية اليوم في إفريقيا - ومنها النخبة - التي تمتلك زمام السلطة هي في معظمها ذات ثقافة غربية وخاصة غرب إفريقيا وهي لا تمثل الجماعات العرقية أو ممالك ما قبل الحقبة الاستعمارية مما خلق تقسيمات اجتماعية جديدة إضافة إلى غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية الخلافة السياسية وهو الأمر الذي شجع تبني وسائل غير سلمية كالانقلابات، الإغتيالات السياسية والحروب الأهلية في عملية نقل السلطة لأن عملية تنظيم الانتخابات تتحول إلى آلية ليس نحو الديمقراطية بل نحو تدعيم وتقوية الحكم الفردي المتعسف².

أما بالنسبة للنزاعات الاقتصادية، فيشكل التخلف الاقتصادي في إفريقيا سببا للنزاعات، حيث تبدو خصائص التخلف الاقتصادي في إفريقيا واضحة في العديد من المؤشرات مثل: تدني معدل النمو السنوي، تفاقم الديون، تدهور الإنتاج القطاعي في مجالات الزراعة والصناعة التحويلية، تدني متوسطات دخول الأفراد، ضعف مستوى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، ضعف البنية الأساسية فضلا عن الضالة الشديدة في الإسهام القاري العام في الإنتاج العالمي. وقد أدت هذه المشاكل الاقتصادية إلى بروز البطالة، التضخم والمنافسة على الموارد الطبيعية وبالذات على الأرض، وهو ما

¹ المرجع السابق، ص 69.

² أحمد حجاج، "الديمقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، يوليو 2002، ص

تسبب في نشوء توترات اجتماعية وساعد على تهيئة الظروف لانفجار النزاعات الداخلية والحروب الأهلية¹.

المطلب الثاني: النزاعات الحدودية

تعرضت دول القارة الإفريقية إلى الاستعمار لفترات متفاوتة من طرف دول أوروبية هي: فرنسا و بريطانيا وإسبانيا والبرتغال. وبإلقاء نظرة سريعة على خريطة إفريقيا يتضح أنّ الدول المستعمرة عملت على تقسيم القارة إلى دول تفصل بينها حدود ذات طبيعة مختلفة، فلم تزد نسبة الحدود الطبيعية التي تتماشى مع عوامل التضاريس في القارة عن 26% من طول الحدود، ووصلت نسبة الحدود السياسية المعتمدة على خطوط الطول والعرض إلى 44%، أما الحدود التي وُضعت على أسس رياضية فقد بلغت 30%. وبالتالي ورثت الدول المستقلة هذه الحدود الاصطناعية وكان ذلك باعثاً على اندلاع بعض الخلافات الحدودية، إذ تمثل المطالب الإقليمية المرتبطة برفض الحدود الموروثة عن الاستعمار وعدم الاعتراف بها من قبل بعض الدول الإفريقية، أهم العوامل المسببة للنزاعات بين الدول، إذ نجد أنه بين 1980-2000 تم رصد أكثر من 32 نزاعاً حدودياً في إفريقيا أهمها: النزاع الجزائري-المغربي سنة 1963، النزاع بين التشاد وليبيا من 1973 إلى 1994، النزاع بين أوغندا وتنزانيا في 1978 و 1979.

صحيح أن الرسم العشوائي للحدود الذي وضعه المستعمر ساهم في خلق وضعية معقدة بالنسبة لبعض الشعوب الإفريقية، مما أدى إلى تصادم القبائل والإثنيات وقيام نزاعات وحروب أهلية عنيفة، وقد استند أنصار مبدأ الحدود التاريخية على هذا ونظروا إلى مبدأ قدسية الحدود باعتباره يتعارض مع حق الشعوب في تقرير مصيرها لكونه يحرّمها من ذلك ولا يمنحها إمكانية إقامة دول متجانسة اجتماعياً، ثقافياً و قبلياً.

إلا أن الاتجاه الذي ساد بين الدول الإفريقية بعد الاستقلال ركز على قبول الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار، حتى لا تتسبب إثارة هذا الموضوع في اندلاع مشاكل لا تنتهي، وجرى النص في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على مبدأ قدسية الحدود وورثه الإتحاد الإفريقي بعدها، حيث

¹ إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، 2001، ص ص151-153.

* مبدأ قدسية الحدود أقرته منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 مبدأ قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار ادراكاً لما يمكن أن ينتج من فوضى وحروب لو فتح الباب لاعادة ترسيم الحدود بين الدول حديثة الإستقلال،

كان الأفارقة مقتنعين أن أي تغييرات حدودية واسعة في الحدود الموروثة عن الاستعمار سوف تؤدي إلى نشوب فوضى عارمة، لذلك أصبحت صيانة هذه الحدود مبدأ رئيسيا في السياسة الإفريقية، وأضحت سيادة الدول الإفريقية على حدودها محل إجماع دولي، إلا أن هذا لم يمنع بعض النزاعات من النشوب على غرار النزاع الصومالي-الكينيني، النزاع الإثيوبي-الصومالي والنزاع الإثيوبي-الإريتري والنزاع الصراع المغربي-الصحراوي الذي يعتبر آخر نزاع حدودي لم يتم حله بعد في القارة الإفريقية.¹

المطلب الثالث: النزاعات الإثنية والعرقية

تعاني القارة الإفريقية من مشاكل الصراعات العرقية والإثنية التي تهدد استقرار القارة وتعيق مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتؤدي إلى لجوء ونزوح أعداد كبيرة من السكان وما يترتب عن ذلك من مشاكل متعلقة بتبردي الأحوال الصحية والتعليمية والنفسية لسكان القارة، وليس بعيدا عن أسباب هذه الصراعات العامل الأجنبي المتمثل في تأجيج الصراعات وإذكائها والحيلولة دون حلها بصورة ترضي الأطراف الإفريقية.

وليس خفيا أن الواقع الإفريقي الراهن يموج بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية. فثمة فروق واضحة بين إفريقيا الناطقة بالعربية وإفريقيا جنوب الصحراء. وحتى في إطار إفريقيا غير العربية هناك تمايزات بين مجموعة "الدول الأنجلوفونية" الناطقة بالإنجليزية والدول "الفرنكفونية" الناطقة بالفرنسية والدول "اللوزفونية" الناطقة بالبرتغالية. كما تمتلك أفريقيا نحو (33%) من جملة اللغات الحية في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة (10%) من جملة سكان المعمورة. وتوجد بأفريقيا كذلك كافة الأديان السماوية: الإسلام والمسيحية واليهودية، بالإضافة إلى الديانات التقليدية. وباستثناءات محدودة، فإن هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست بصورة، أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال. فقد أدت في بعض الحالات إلى حروب أهلية كبيرة كما هو الحال بالنسبة لأزمة "بيافرا" في نيجيريا عام 1967 والتي استمرت نحو ثلاثين شهراً، والحرب الأهلية في جنوب السودان، وأعمال التمرد والعصيان التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية الأخرى مثل: رواندا وبوروندي وأنغولا وموزمبيق.

¹ زياني كلثوم، الإتحاد الإفريقي و تسوية النزاعات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2011/2012، ص ص 50-52.

ونظراً لزيادة اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وعجز الدولة التنموية عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الإفريقية بسبب انهيار أسواق المواد الخام في منتصف السبعينيات فإن الدولة الإفريقية عانت من أزمات خانقة، بسبب تنامي الهويات العرقية والإقليمية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء. لقد أضحت وجود الدولة الإفريقية بحد ذاته محل شك ونزاع، ولندكر - على سبيل المثال - الكونغو والسودان والصومال وسيراليون. وثمة مطالب شعبية متزايدة بضرورة إيجاد أسس جديدة للحكم في إفريقيا تعلي من تمكين الشعب، ومحاسبة القادة الفاسدين¹.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود الظاهرة الإثنية في حد ذاتها لا يعتبر سبباً كافياً لظهور الصراعات الأهلية؛ فهذه الصراعات تبرز إلى الوجود فقط عند شعور جماعة أو جماعات إثنية معينة بالحرمان والظلم بسبب تعرضها لنوع من أنواع الضرر الجماعي المتمثل في عدم المساواة الاجتماعية، وحرمان أعضائها من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية الذي تتمتع به الجماعات الأخرى، أو حرمانها من المشاركة في تداول السلطة أو غيرها من أشكال التمييز والحرمان. بمعنى آخر، فإن الظاهرة الإثنية تعتبر ركيزة أو أساساً للحرب الأهلية عندما يجري رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة على أساس الاعتبارات الإثنية المتحيزة.

ولعل منطقة "البحيرات العظمى" تطرح نموذجاً واضحاً لهذا النمط من النزاعات. فمن المعروف أن أحد إشكاليات الصراع وعدم الاستقرار في هذه المنطقة يرتبط في المقام الأول بحقيقة الروابط والتفاعلات العرقية بين التوتسي "Tutsi" والهوتو "Hutu" وعدم تطابقها مع الحدود السياسية الموروثة عن العهد الاستعماري. فإذا كان إجمالي سكان كل من رواندا وبوروندي يبلغ قرابة ثلاثة عشر مليون نسمة فإن 85% منهم ينتمون إلى قبائل الهوتو موزعين عبر الحدود الرواندية البوروندية مع دول الجوار الأخرى. فثمة حوالي أربعمئة ألف من التوتسي وبعضهم من الهوتو، يحاولون اقتفاء آثار أجدادهم في منطقة شرق الكونغو الديمقراطية سواء في مقاطعة شمال كيفو أو في مقاطعة جنوب كيفو، كما يوجد قرابة المليون من الهوتو موزعين على الحدود التتزانية مع كل من رواندا، وبوروندي، إضافة إلى عشرات الآلاف من التوتسي والهوتو الذين يعيشون في منطقة الحدود الأوغندية-الرواندية، ولا سيما في مقاطعة كيسورو.

¹ حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية والسياسات في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد الأول، أكتوبر 2004، على الرابط: www.siironline.org تاريخ الإطلاع (2015/03/05)

وأياً كان الأمر فإن حدة الصراعات العرقية والسياسية في الواقع الإفريقي ترتبط بدرجة الاستجابة لمطالب الجماعات العرقية. فثمة مطالب قابلة للتفاوض مثل: المطالبة بالمساواة بين الجماعات العرقية المختلفة في عملية توزيع الثروة والسلطة، فالجماعة أو الجماعات المهيمنة في المجتمع تسعى دوماً إلى الحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن لها الهيمنة على باقي الجماعات. على أن هناك مطالب يصعب التفاوض بشأنها مثل: السعي من أجل الاستقلال والانفصال عن الدولة أو الحصول على الحكم الذاتي لإقليم معين داخل الدولة¹.

المبحث الثالث: الإتحاد الإفريقي في مواجهة تداعيات نزاعات القارة

أثقلت ظاهرة الصراعات الداخلية، والصراعات فيما بين الدول الإفريقية تاريخ القارة منذ الاستقلال. وتبدو خطورة الأوضاع المتردية التي تعاني منها أفريقيا في هذا الإطار من متابعة حجم الصراعات الدموية التي عانت منها القارة في الفترة الأخيرة. وشهدت القارة 16 صراعاً داخلياً من ضمن 35 صراعاً من هذا النوع على مستوى العالم في منتصف التسعينيات، وظلت أفريقيا تستأثر بأكبر عدد من الصراعات الداخلية خاصة خلال عامي 1998 و1999 على مستوى العالم، وعددها 25 صراعاً داخلياً. وفي عقد التسعينيات توفي ما بين اثنين إلى أربعة ملايين شخص في تلك الصراعات. وهكذا أدت الصراعات الداخلية إلى تكثيف الحروب الأهلية الدموية، وتشريد أعداد هائلة من الأفراد، ومن المأسوي أن 90% من ضحايا هذه الصراعات من المدنيين لا العسكريين، ونصف هؤلاء من الأطفال؛ مما يمثل تهديداً مستمراً لاستقرار الدول الإفريقية مع ما يمثله من خطورة عبور الصراع للحدود الدولية للدولة للتأثير على أمن واستقرار الدول الإقليمية المجاورة.

وتظهر خطورة ظاهرة الصراعات والنزاعات الداخلية من آثارها السلبية على مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. فالدول التي تعاني حالة مستمرة من هذا النوع من الصراع غالباً ما تعجز عن تنفيذ السياسات الاقتصادية، والاجتماعية طويلة الأجل، فتصبح الدولة فريسة لحالة تدهور وعجز مستمر يهدد أي أمل لتحسين حالة المعيشة لمواطنيها.

¹ Dani Nabudere, **Africa's First World War. Mineral Wealth, conflicts and war in the Great Lakes Region**, AAPS Occasional Paper Series, vol 08, n°01, 2004, p.20.

المطلب الأول: انهيار الأنظمة السياسية

تعد مشكلة انهيار الأنظمة السياسية من أولى النتائج والآثار المترتبة على الحروب الأهلية، ويقصد بانهيار النظام السياسي تفويض مؤسسات الدولة وأجهزتها بما لا يسمح لها بأداء وظائفها المختلفة. ويتخذ انهيار الدولة أو النظام السياسي كنتيجة للحروب الأهلية نمطين أساسيين:

1. هو الانهيار الشامل للدولة، ويقصد به انهيار السلطة المركزية للدولة، ويحدث عندما تؤدي الإطاحة بالنظام إلى حدوث حالة من الفوضى الشاملة، بما لا يسمح لأي من الجماعات المتصارعة بالسيطرة على الحكم بصورة كاملة .
2. هو الانهيار الجزئي، ويقصد به ضعف سلطة الحكومة وترهل جهازها البيروقراطي الذي ينجم عنه عجز الدولة عن فرض سيطرتها على جميع أقاليم الدولة، ويتسم هذا النمط بأنه مؤقت، ويقتصر على فترة محددة من الحرب الأهلية¹.

ويعود انهيار الدولة الإفريقية إلى أسباب مرتبطة بالضعف الهيكلي للدولة الإفريقية التي تعاني من العديد من الاختلالات والمشكلات، ولأسباب مرتبطة بطبيعة الدولة الإفريقية التي توصف بأنها دولة رخوة، وأنها دولة وقف، ودولة نخبة. بيد أن انهيار الدول الإفريقية يظل أيضاً وثيق الصلة بالعوامل الخارجية؛ ففي فترة الحرب الباردة كان للمساعدات التي تقدمها القوى الكبرى للدول الإفريقية أكبر الأثر في صمود هذه الدول في وجه التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها، ومع انتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من متغيرات على الساحة الدولية قادت إلى انخفاض الأهمية النسبية للدول الإفريقية. توقفت هذه المساعدات لتجد الدول الإفريقية نفسها مضطرة لمواجهة هذه التحديات بمفردها، ومن ثم فإن عدداً قليلاً جداً من الدول الإفريقية هي التي نجحت في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني.

ويعتبر الصومال وليبيريا نموذجين دالين لما يتعلق بحالات الانهيار الشامل للدولة؛ ففي الحالة الليبيرية غابت الدولة بوصفها النظام الشرعي القائم، كما انهار المجتمع اجتماعياً واقتصادياً. ويرجع انهيار الدولة الليبيرية إلى عملية تاريخية طويلة من التآكل التدريجي في البنية السياسية

¹ خليل الغناني، العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا، مجلة آفاق إفريقية، المجلد الثاني، العدد السادس، صيف 2001، ص6.

الاجتماعية للمجتمع الليبيري أسفر عن انهيار النظام الديكتاتوري للرئيس ويليام ريشارد تولبرت ليحل محله نظام أكثر ديكتاتورية يهيمن فيه صامويل دو وجماعته الإثنية على مقاليد الحكم في البلاد.

أما بالنسبة للصومال فقد تكاثفت عدة عوامل أدت في النهاية إلى انهيار الدولة الصومالية، ومن هذه العوامل: نظام الحكم الفردي لنظام سياد بري، الاعتماد الكثيف على المؤسسات العسكرية والبوليسية في مختلف قطاعات الدولة، هذا إضافة إلى العوامل الخارجية المتمثلة في الأدوار التي لعبتها القوى الإقليمية والدولية في الحرب الأهلية الصومالية. وأخذ انهيار الدولة الصومالية شكلاً متطرفاً أعاد المنطقة إلى الوضع الذي كانت عليه في القرن التاسع عشر من حيث غياب السلطة المركزية والنظام القضائي وانهيار الخدمات العامة.

وبالرغم من أن انهيار الدولة هو أحد نتائج الحروب الأهلية في إفريقيا، إلا أنه بدوره له العديد من الآثار والنتائج الفادحة؛ إذ أن هذا الانهيار يؤدي إلى تدمير الركائز الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويؤدي إلى الفصل العملي والواقعي للدولة نظراً لغياب سلطة مركزية تفرض سلطتها على أرض الواقع وهو ما يؤدي في التقدير إلى إطالة أمد الحرب الأهلية، وصعوبة حسمها لصالح أي من الأطراف المتصارعة¹.

المطلب الثاني: انقسام الدول وظهور وحدات سياسية جديدة

تعد قارة إفريقيا من أشهر مناطق العالم التي تعاني اضطرابات سياسية متنوعة الأشكال، سواء انقلابات على النظم الحاكمة أو اعتراضات على نتائج انتخابات معينة، أو محاولات تمرد ومحاولات اغتيال وغيرها، ومن ضمن تلك الاضطرابات طلب جماعات معينة الانفصال وتشكيل دول مستقلة.

والحقيقة أن تلك المطالب بالاستقلال ترجع في الأساس إلى أن القارة الإفريقية تقطنها جماعات وعرقيات مختلفة في معظم الأحيان تتعقد مصالحها فتلجأ إلى المطالبة بالاستقلال عن نظام حكم معين. إذ تتعرض الحقوق الإثنية في العديد من الدول الإفريقية إلى انتهاكات تقليدية وهناك تناقض كبير في التعامل الحكومات الإفريقية مع شعوبها، ففي معظم الدساتير الإفريقية هناك نصوص واضحة وصريحة تؤكد على أن جميع مواطنين متساوون أمام القانون، كما تحضر كافة أشكال التمييز الإثني، إلا أن العديد من الحكومات الإفريقية تنتهك عملياً هذه الحقوق أو على الأقل لم تضع آليات

¹ خليل العناني، مرجع سابق، ص 9.

محددة لتطبيق هذه المبادئ بفاعلية، الشيء الذي يؤدي بالجماعات الإثنية نتيجة فشل الدولة في سياسية الإدماج وممارستها لسياسية التهميش إلى المطالبة بالانفصال عن الدولة الأم وتكوين دولة جديدة¹.

ويمكن الإشارة في هذه الحالة إلى المنطقة الجنوبية الشرقية المعروفة باسم بيافرا في نيجيريا حيث حاول سكان هذا الإقليم الانفصال عن نيجيريا وتكوين دولة مستقلة خاصة بعرقية الإيبو في 30 ماي 1967 وحتى 15 جانفي 1970، الأمر الذي أدى إلى حرب أهلية نتج عنها ما يقرب من 02 مليون قتيل.

وكانت هناك محاولة انفصال أخرى في الجنوب الشرقي لمحافظة كاتانغا في الكونغو عام 1960 مما تسبب في خمس سنوات من الفوضى. وقد حصلت الجمهورية الانفصالية على اعتراف عدد قليل من الدول هي هايتي والغابون وكوت ديفوار وتنزانيا وزامبيا.

في حالتين أخريين من الحروب الأهلية الدامية الطويلة التي أدت في النهاية إلى الانفصال المعترف به دوليا تم قبول انفصال إريتريا عن إثيوبيا في عام 1993، كما أعلنت دولة جنوب السودان استقلالها عن السودان في التاسع من جويلية عام 2011 بعد حرب أهلية دامية مع العرب في الشمال والتي استمرت لعقود، وفي كلتا الحالتين تم عقد اتفاقيات السلام بالاستفتاء عليه.

الملاحظ أنه عندما تفشل الحكومات تكثُر دوافع الانفصال التي عادة ما تكون مدعومة بالصراع العرقي والطائفي كما حدث منذ عامين في مالي عندما دعت الجماعات الجهادية إلى الانفصال مما دفع فرنسا بالاشتراك مع تحالف إفريقي للتدخل من أجل منع الانفصال بالقوة، لم تكن مالي البلد الوحيد المهتد بالانفصال في أونة الأخيرة، ففي الشرق الليبي مازال الحديث يتراوح ما بين الحكم الذاتي أو الانقسام، كما يسعى المتطرفون الإسلاميون من جماعة بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا للسيطرة على مناطق هناك من أجل تحقيق الخلافة. في المقابل تلاشت فكرة الانقسام في أماكن أخرى في القارة الإفريقية بسبب الازدهار الاقتصادي مثلما هو الحال في أنغولا الغنية بالنفط².

¹ رانيا حسين، خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا، مجلة (السياسة الدولية)، عدد أكتوبر 2004 م ص 19 .

² حركات الانفصال خطر يهدد إفريقيا، على الرابط: www.daralhilal.com.eg تاريخ الإطلاع (06 / 03 / 2015)

المطلب الثالث: إنتشار ظاهرة الفقر وظهور الجريمة المنظمة

أخفقت أغلب خطط التنمية الاقتصادية التي وضعتها الحكومات الإفريقية، بالرغم من تدفق المنح، والقروض، وغيرها من المساعدات المالية أو المعونات الفنية، والتي وصلت إلى ملايين الدولارات، وفقدت العديد من الأنظمة الحاكمة في إفريقيا مشروعيتها؛ نتيجة لعجزها عن حماية مجتمعاتها من كوارث المجاعة، والقحط، والصراعات الأهلية، والتصحر وما إلى ذلك من الكوارث القومية.

وكان لظاهرة الصراع داخل القارة العديد من الأسباب، أهمها: التنافس على الموارد النادرة والفقر وحرمان المواطنين الأفارقة من ممارسة حقوقهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وفوق كل ذلك، كانت الحرب الباردة من أهم أسباب استعارة الصراع داخل القارة، وكانت النتيجة أن أصبح 04% من سكان القارة أي حوالي 23 مليون نسمة من اللاجئين والنازحين. وقد تسببت هذه الصراعات في تآكل جهود سنوات من التنمية الاقتصادية والبشرية في العديد من الدول الإفريقية، مثل: رواندا والصومال وليبيريا وأنغولا. وبالتالي أدت ظاهرة الصراع في القارة الإفريقية إلى زيادة الفقر، سواء على مستوى الدخل أو على مستوى القدرات البشرية في أكثر من 20 دولة إفريقية، وتعد فتنة النساء والأطفال أكثر الفئات تأثراً بهذه الظاهرة؛ حيث قدرت منظمة اليونسيف سنة 2013 نسبة القتلى بما يفوق 60% من ضحايا هذه النزاعات، وهو ما يهدد جهود التنمية في القارة على المستوى القريب والبعيد على حد سواء¹.

حيث تعتبر النزاعات سببا رئيسيا من أسباب الفقر في إفريقيا، فعلى الرغم من أن الفقر يعتبر في الأصل ناتجا لعوامل اقتصادية وطبيعية إلا أن ظروف النزاع المسلح تؤدي إلى تفاقمها، حيث تستخدم الحكومات في بعض الأحيان سلاح التجويع كأداة أثناء النزاعات وذلك من خلال حرمان مناطق التمرد من الحصول على المساعدات الغذائية، وقد استخدم هذا التكتيك في كل من موزمبيق وتشاد والسودان. كما تستهلك أثناء النزاعات والحروب موارد الدولة من جانب الجيوش الوطنية بسبب تكاليف الإنفاق العسكرية الرسمية في الدول التي تعاني من النزاعات، كما تتسبب النزاعات في تدمير الممتلكات العامة والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وتعرض المناطق الزراعية الغنية للدمار.

¹ United Nations Development Program (UNDP), The eight millenium development goals at: www.africa2015.org/poverty (2015/03/06)

ولا تزال إفريقيا بعيدة كل البعد عن هدف القضاء على ظاهرة الفقر، خاصة هدف تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر الشديد بأقل من النصف، وهدف توفير التعليم الابتدائي لأكثر من 120 مليون طفل إفريقي، وهو الشيء نفسه بالنسبة لهدف تحقيق الأمن و الاستقرار¹.

كنتيجة للأوضاع المزرية التي تعيشها القارة الإفريقية خاصة منذ نهاية التسعينات ظهرت فواعل جديدة عابرة للحدود تهدد بدورها أمن واستقرار القارة. وتعتبر الجريمة المنظمة والإرهاب كأحد هاته الفواعل، والتي استفادت من المزايا التي منحها لها العولمة خاصة تلك المتعلقة بالثروة التكنولوجية والرقمية، فأصبحت هذه الظاهرة تبحث عن المناطق التي تؤمن لها الحماية والفعالية اللازمة لنشاطها خاصة في تلك المناطق التي تكون فيها الدولة عاجزة عن قيام بوظائفها الأساسية بما فيها توفير الأمن و الاستقرار الداخلي لمواطنيه، كمنطقة الساحل الأفريقي التي شهدت في السنوات الأخيرة معتبرا لظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعها: تبييض الأموال، تهريب المخدرات، الأسلحة.

تعرف هذه الأخيرة من طرف الأمم المتحدة حسب إتفاقية باليرم (Palermo) بأنها "مجموعة مهيكلة مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر وتعمل هذه المجموعة بالتركيز على هدف ارتكاب عدد من المخالفات الضارة وأي مخالفات طبقا للاتفاقية الحاضرة وذلك لأجل تحصيل مكاسب مالية مباشرة"² وتتخذ الجرائم المنظمة العابرة للحدود في إفريقيا، حالها حال بقية دول العالم، أشكالاً متعددة تشمل الاتجار بالمخدرات، وتهريب الموارد الطبيعية، والتزوير، وتهريب السجائر، والاتجار بالأسلحة، وغسيل الأموال، والقرصنة البحرية، الهجرة السرية، الإتجار بالبشر وغيرها.

وثمة اليوم قناعة متزايدة بأن معظم هذه الأشكال، إن لم نقل كلها، تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة الجماعات الإرهابية في القارة، حيث تتجلى مظاهر الاختلاف بين الجريمة المنظمة والإرهاب في كون الإرهاب يهدف إلى تحقيق أهداف ومطالب سياسية، بينما تسعى منظمات الجريمة المنظمة إلى تحقيق أرباح مالية بطرق وأساليب غير مشروعة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالإرهابيون يرفضون غالباً الاعتراف بجرائمهم ويرفضون وصف ما يقومون به "بالإرهاب"، وقد يقومون

¹ Michel Katz, «La dimension humaine», Géopolitique Africaine, n°07-08, Octobre 2002, pp. 139-140.

² بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص ص86،85.

بإصدار تصريحات سياسية بعد القيام بأعمالهم، بينما الجريمة المنظمة فتحافظ على سريتها وتحرص على إخفاء أنشطتها.

وتعتبر منطقة شمال إفريقيا والساحل والصحراء فضاء خصبا للجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها، مما جعلها مصدرا لتهديدات أمنية إقليمية والدولية خطيرة .

ويتفق هذا التوصيف مع ما اسفر عنه نقاش بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ماي 2013 حول مظاهر نمو وترابط الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا. وفي هذا الصدد، أعرب مجلس الأمن الدولي عن "قلقه إزاء التعاضد والتلاحم، في كثير من الحالات، بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، من جهة وبين تفشي ممارسة الأنشطة غير المشروعة مثل تهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر من جهة أخرى. وقد شدد المجلس على الحاجة إلى تعزيز تنسيق الجهود على المستويات القطرية وشبه الإقليمية وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل مضاعفة السبل الكفيلة بالواجهة العالمية لهذا التحدي وهذا التهديد الخطيرين للسلام والأمن في إفريقيا¹.

وعلى الصعيد الإقليمي، فقد تفاعلت الجهود الأمنية الحكومية ومن خلال جمعية دول "الساحل-الصحراء". ففي أوائل التسعينيات، قام وزراء الداخلية العرب بإعلان تعاونهم إزاء تصاعد حركات الجماعات الإرهابية، ويعقد اتفاق جماعي ضد الإرهاب في أبريل 1998؛ وهو الاتفاق الذي كان يشكل بداية لتعاقدات أمنية أخرى تمت بعد ذلك في إطار جامعة الدول العربية.

واجتمع وزراء خارجية بلدان الساحل الأفريقي والصحراء في الجزائر 2010 للبحث في قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة والتنمية بالمنطقة. وقد اتفق وزراء الدول المشاركة ليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو بإجماع كامل على "مواجهة الإرهاب" في المنطقة والجريمة المنظمة، كما دعت الدول المشاركة إلى ضرورة تفعيل اتفاقيات تسليم الإرهابيين الموقعة بين الدول السبع المشاركة، وقد كانت الجزائر قد وقعت على أربع اتفاقيات للتعاون القضائي مع دول المنطقة أساسها *لا للفدية: أي على الدول المشاركة رفض دفع الفدية المالية للإرهابيين مقابل الإفراج عن الرهائن مختطفين.

¹ فريدم سي أونوفا وجيرالد إي إزريم الحناشي، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود، على الرابط :

www.studies.aljazeera.net/reports تاريخ الإطلاع (2015/03/08)

*تعتبر الجزائر من الدول الأوائل في العالم التي تنازلت من أجل تجريم دفع الفدية في ظل الإصرار الغربي لدفع الفدية مقابل الإفراج عن الرهائن .

واستمررا للاجتماع السابق الذكر، اجتمع في مرة أخرى في أبريل من سنة 2010 بالعاصمة الجزائر وزراء الداخلية وقادة أركان الجيش في دول المنطقة باستثناء المغرب وتونس لمعالجة خطر الإرهاب بالمنطقة والجريمة المنظمة واتفقوا على ضرورة تكثيف الجهود لمواجهة التهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة¹.

المطلب الرابع: الإتحاد الإفريقي ودوره في حل و تسوية النزاعات

يمكن اعتبار 26 ماي 2001 يوما فاصلا في تاريخ القارة الإفريقية حيث شهد ذلك اليوم ولادة الاتحاد الإفريقي كوريث لمنظمة الوحدة الإفريقية وكهيكل مؤسسي إفريقي قاري يتميز بالشمولية والمرونة ويضم آليات قارية أكثر قابلية للتعاطي مع تحديات القرن الحادي والعشرين، وتوفر إطارا شاملا لعرض رؤية فاعلة للنهضة الإفريقية الجديدة.

وإذا كان الاتحاد الإفريقي قد ولد، سياسيا وقانونيا، في 26 ماي 2001، بعد التصديق على القانون التأسيسي للاتحاد، إلا أن الإعلان عن ولادته العملية قد أُجّل إلى آخر مؤتمر لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي بدأت أعماله في 09 يوليو 2001، في العاصمة الزامبية لوزاكا.

وقد جاء قيام الاتحاد الإفريقي ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية التي تم إنشائها في عام 1963، تحقيقا لحلم الشعوب الإفريقية في إقامة نظام تعاوني مبني على التضامن والتعاون والمشاركة وأداة لتحرير القارة من كافة أشكال الاستعمار والتفرقة العنصرية، ولتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل السلام والأمن. كما جاء الإعلان عن الاتحاد ليشكل فضاء جهويا وتكتلا قاريا، إلى جانب التكتلات الجهوية الأخرى في أمريكا وأوروبا وآسيا، من شأنه أن يمنح إفريقيا القدرة على تجسيد إرادتها سياسيا واقتصاديا ويمدها بالبنى المؤسسية والبرامج التي تمكنها من إحراز التقدم والتنمية المستدامة والقضاء على الأمراض وأسباب التخلف والحروب، وصولا إلى تحقيق الحلم الإفريقي الكبير المتمثل في إقامة الولايات المتحدة الإفريقية².

شهدت الفترة التالية لتأسيس الاتحاد الإفريقي طفرة في ثلاثة مجالات رئيسية مرتبطة بتعزيز التعاون في مجالات الأمن والدفاع، والتي تعتبر في جوهرها ترجمة للأولويات الرئيسية والأكثر إلحاحا

¹ التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء، على الرابط: www.ar.saharatimes.com تاريخ الإطلاع (2015/03/09)

² The African Union (AU , **Constitutive Act of the African Union**, Lome, 11 July 2000,p.5.

على أجددة التعاون الإفريقي، وتتمثل هذه المجالات الثلاثة على وجه التحديد في: إقرار معاهدة الدفاع المشترك، وإنشاء قوة التدخل السريع، وإقرار البروتوكول المكمل للاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب.

لقد شكل إقرار معاهدة الدفاع المشترك تطورا بالغ الأهمية في علاقات التعاون الدفاعي والأمني في القارة الإفريقية وتتمثل نقطة البداية الرئيسية في هذه المسألة في أن الميثاق المؤسس للاتحاد الإفريقي نص على ضرورة وضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة لإفريقيا. ولدى العمل على تطبيق هذا النص، كلفت قمة ديربان لعام 2002 رئيس جمعية الاتحاد بتشكيل مجموعة خبراء لدراسة كافة أبعاد هذه السياسة، وتقديم التوصيات لهذا الغرض. وعلى هذا الأساس، قامت مفوضية الاتحاد بإعداد ورقة سياسية حول هذه المسألة ثم جرت بعد ذلك مداوات عديدة للغاية بشأن هذه المسألة، بدأت بإعداد أوراق أولية، ثم التباحث بشأنها في اجتماعات للخبراء ثم تعرض بعد تنقيحها على مؤسسة القمة، حيث طالبت قمة مابوتو في جويلية 2003 بمواصلة المشاورات بشأنها مع الأطراف المعنية، ثم جرت الموافقة على المعاهدة الإفريقية لعدم الاعتداء والدفاع المشترك في قمة أبوجا في يناير 2005 واستكملت عملية التصديق عليها، ودخلت حيز التنفيذ في 25 يوليو 2006¹.

وتتمثل هذه المعاهدة ركيزة أساسية في بلورة رؤية مشتركة للدول الإفريقية بشأن التهديدات التي تواجه الأمن الإفريقي وسبل مواجهتها. ولذلك، تحدد هذه المعاهدة أربعة أشكال محددة من التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن الإفريقي، وهي: الصراعات والتوترات بين الدول، والصراعات والتوترات الداخلية، وحالات عدم الاستقرار في فترة ما بعد انتهاء الصراعات والعوامل الأخرى المسببة لانعدام الأمن، مثل تدفقات اللاجئين والنازحين، واستخدام الألغام الأرضية والمتفجرات، وانتشار وتوزيع وتهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة بطرق غير مشروعة وغير ذلك وإلى جانب هذه المصادر الأربعة الرئيسية لتهديد الأمن الإفريقي فإن المعاهدة تشير إلى تهديدات مشتركة أخرى تتمثل في: العدوان الخارجي، والصراعات والأزمات الدولية، وظاهرة المرتزقة، والإرهاب الدولي والأنشطة الإرهابية، وامتلاك وتخزين وتصنيع أسلحة الدمار الشامل، والجريمة العابرة للحدود، ودفن النفايات الكيماوية والنووية في إفريقيا. وبالتالي، فإن المعاهدة الإفريقية لعدم الاعتداء والدفاع المشترك تمثل بحد ذاتها إطارا متكاملا للتعاون الإفريقي في المجالات الدفاعية والأمنية، وهي تكاد تكون شاملة لكافة القضايا

¹ زياني كلثوم، مرجع سابق، ص 131.

ذات الصلة بالأمن الإفريقي وهي في هذا الصدد تتبنى مفهوما موسعا وغير تقليدي للأمن، لا يقتصر فقط على الأمن بمعناه التقليدي المتعلق بمواجهة التهديدات ذات الطبيعة العسكرية والأمنية، وإنما يوسع من هذا المفهوم، بحيث يشمل أبعادا اقتصادية واجتماعية وثقافية، مثل الآثار السلبية للعولمة في مختلف المجالات. إلا أن الملاحظ أن مجالات مواجهة التهديدات التي تضمنتها المعاهدة لم تتضمن تحديدا دقيقا لكيفية مواجهة هذه النوعية من التهديدات، وإنما اقتصر التركيز على مجالات تدخل في أغلبها ضمن ما يمكن وصفه بـ"الأمن التقليدي"، إضافة إلى أن إدخال مثل هذه القضايا ضمن هذه المعاهدة يحولها من معاهدة لعدم الاعتداء والدفاع المشترك إلى معاهدة شاملة للتعاون الإفريقي في كافة المجالات، وليس فقط في المجالات الدفاعية، الأمر الذي يزيد من أعباء تطبيق هذه المعاهدة بالفعل، كما يحدث تداخلا بينها وبين المعاهدات والاتفاقيات المعنية بالتعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية¹.

وفى الوقت نفسه، من الضروري ملاحظة أن معاهدة الدفاع المشترك الإفريقية لا تمثل أساسا لتحالف دفاعي أممي بين الدول الإفريقية، وإنما يقتصر دورها على كونها تمثل إطارا عريضا للتعاون بين الدول الإفريقية في المجالات الدفاعية والأمنية فعلى الرغم من الرؤية الطموح بشأن تعزيز العمل الجماعي الإفريقي في المجالات الدفاعية والأمنية التي كانت تكمن وراء صياغة هذه المعاهدة، فإنها مع ذلك لا تتضمن العديد من الآليات المتعارف عليها للأحلاف العسكرية، مثل: سكرتارية دائمة، وهيكل قيادة مشتركة، وتخصيص قوات دائمة تعمل تحت إمرة القيادة المشتركة بصورة مباشرة، وتطوير عقيدة قتالية مشتركة وما إلى ذلك².

أما المجال الثاني للتعاون الدفاعي والأمني، فيتمثل في تسريع عملية إنشاء قوة التدخل السريع الإفريقية، تطبيقا لنص البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقي. وقد أثارت هذه المسألة تباينا ما بين رؤية طموحة للغاية طرحتها ليبيا من حكم القذافي، ورؤى أكثر واقعية تمسكت بها أغلبية الدول الإفريقية. فقد دعت ليبيا إلى عدم الاكتفاء بتشكيل قوة تدخل سريع، وإنما تشكيل جيش إفريقي موحد، مؤلف من مليون فرد على مستوى القارة الإفريقية، استنادا إلى أن ذلك سوف يساعد على منع النزاعات وخفض النفقات العسكرية في إفريقيا، مع تكليف هذا الجيش بوظائف حفظ السلام في إفريقيا،

¹ أحمد إبراهيم محمود، الأمن الإقليمي في إفريقيا: نظرة تقييمية، السياسة الدولية، العدد 169، جويلية 2007، ص 23

² المرجع نفسه، ص 26.

على أن تتولى قيادة هذا الجيش سلطة عليا برئاسة رئيس الاتحاد الإفريقي، سواء في حالة الحرب أو في حالة السلام. وقد طرح القذافي فكرة الجيش الإفريقي الموحد في قمة مابوتو لعام 2003، ثم أصر عليها بشدة في القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي في سرت بليبيا يومي 27 و 28 فبراير 2004، إلا أن هذا الاقتراح ووجه منذ البداية بعدم ترحيب من جانب معظم الدول الإفريقية، نظرا لعدم واقعيته، ولما يتطلبه من تكاليف هائلة، وانتهت قمة سرت إلى اتفاق على تشكيل قوة التدخل السريع الإفريقية وصدر بموجب ذلك عن القمة إعلان عن السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة، والذي نص على تشكيل قوة مؤلفة من خمسة ألوية عسكرية تنتشر في غرب وشمال وجنوب وشرق ووسط القارة، وتتبع هذه القوات مجلس السلم والأمن الإفريقي على أن تستكمل عملية التشكيل بحلول عام 2015¹.

وبالمثل، فقد كانت قضايا منع ومكافحة الإرهاب تحتل حيزا رئيسيا من الاهتمامات الإفريقية في إطار التعاون الدفاعي والأمني تحت مظلة الاتحاد الإفريقي لاسيما وأن إفريقيا شهدت أشكالاً مختلفة من التهديدات الإرهابية منذ تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كل من نيروبي ودار السلام في عام 1998، ثم أصبح التهديد الإرهابي يكتسب أبعادا أكثر خطورة على الساحة الإفريقية بعد هجمات 11 سبتمبر، وهو ما انعكس في وقوع سلسلة من العمليات الإرهابية في العديد من دول القارة، لاسيما كينيا والمغرب والجزائر ومصر، علاوة على وجود مخاوف قوية من إمكانية تحويل القارة الإفريقية إلى إحدى الساحات الساخنة لعمل الجماعات الإرهابية، التي تحاول أن تستفيد من حالة الفراغ السياسي والأمني في إفريقيا، فضلا عن حالة الضعف التقليدي للحكومات الإفريقية في أغلبية دول القارة، وعجزها بالتالي عن القيام بوظائفها الأمنية بكفاءة.

وكان الاهتمام الإفريقي بقضايا مكافحة الإرهاب سابقا على إنشاء الاتحاد الإفريقي حيث تلقت جهود مكافحة الإرهاب في إفريقيا قوة دفع رئيسية عقب تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في عام 1998، والتي عززت من جهود التعامل مع التحدي الإرهابي كبند رئيسي على أجندة العمل الجماعي الإفريقي، وهو ما أفضى إلى إقرار الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب في القمة الإفريقية الثالثة والثلاثين في الجزائر في عام 1999، والتي وفرت إطارا للعمل الجماعي الإفريقي في مجال منع ومكافحة الإرهاب. وتضمنت هذه المعاهدة تعريفا محددا للإرهاب، كما حددت بدقة

¹ The African Union, **Report of the Chairperson of the Commission on the Common African Defense and Security Policy**, Addis Ababa , pp.01-04.

مجالات التعاون بين الدول الإفريقية في مختلف مجالات منع ومكافحة الإرهاب، كما حددت نطاق التفويض الممنوح من جانب الدول في هذا المجال¹.

ومع التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، استحوذت مسألة مكافحة الإرهاب على حيز رئيس من اهتمامات المنظمة الجديدة، حيث يقوم التعامل مع ظاهرة الإرهاب في إطار الاتحاد الإفريقي على أنه لا يعتبر فقط عملا خارجا عن القانون، وانتهاكا جديا لحقوق الإنسان، ولكنه يعتبر أيضا عقبة كبيرة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الإفريقية، لذلك تضمن الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي إدانة لأعمال الإرهاب، باعتبار ذلك واحدا من المبادئ الحاكمة لعمل الاتحاد الإفريقي.

كما أن الأهم من ذلك أن البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقي تضمن تأكيدات واضحة على قضايا منع ومكافحة الإرهاب، باعتبارها مسألة رئيسية على أجندة أعمال هذه المنظمة الجديدة، حيث جرت الإشارة ضمن أغراض المجلس إلى تنسيق وتناغم الجهود القارية في منع ومكافحة الإرهاب الدولي في كافة أبعاده، كما أعطيت للمجلس سلطة التأكد من تنفيذ الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، وكافة الاتفاقيات الدولية والقارية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، علاوة على تولى المجلس لمهمة تنسيق وتناغم الجهود على المستويات الإقليمية والقارية لمكافحة الإرهاب الدولي.

وعلى الصعيد العملي، قطعت جهود التعاون الإفريقي في مجال منع ومكافحة الإرهاب خطوات مهمة، إذ ساعدت المتغيرات الإفريقية والدولية على تسريع بدء العمل باتفاقية منع ومكافحة الإرهاب، فدخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2002، حينما اكتمل النصاب القانوني للدول الموقعة على هذه الاتفاقية، كما انتهت الدول الإفريقية من صياغة خطة العمل الإفريقية في مجال منع ومكافحة الإرهاب والتي أقرها الاجتماع الحكومي رفيع المستوى لمنع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا الذي عقد في العاصمة الجزائرية خلال الفترة من 11 إلى 14 سبتمبر 2002، وتضمنت هذه الخطة تحديد مجالات التعاون بين الدول الإفريقية في مجالات الشرطة والسيطرة على الحدود، والإجراءات التشريعية والقضائية وغير ذلك².

¹ ملكة آيت عميرات، الإتحاد الإفريقي في مواجهة التحديات، مجلة الجيش، عدد 516، جويلية 2006، ص 44.

² المرجع نفسه، ص 46.

وفي خطوة لاحقة، جرى الانتهاء في جويلية 2004 من إقرار البروتوكول الملحق باتفاقية منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا، حيث تمت الموافقة عليه في ذلك الوقت من قبل القمة العادية الثالثة للاتحاد الإفريقي التي عقدت وقت ذاك في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، ويتمثل الغرض الرئيسي من هذا البروتوكول في تعزيز عملية تنفيذ الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى وضع آليات تفعيل المادة الثالثة من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقي والمتعلقة بالحاجة إلى تنسيق وتناغم الجهود القارية في مجال منع ومكافحة الإرهاب في كافة المجالات والأبعاد، علاوة على تنفيذ كافة الأدوات الدولية ذات الصلة، فضلا عن تحديد دور مفوضية الاتحاد الإفريقي والآليات الإقليمية المعنية بمنع ومكافحة الإرهاب.

وفي الوقت نفسه، فإن معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك تضمنت نصا يدعو الدول الأعضاء إلى تكثيف المشاركة والتعاون في كل المجالات المرتبطة بمكافحة الإرهاب الدولي وأي شكل آخر من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للجنسية أو أي شكل من أشكال تفويض الاستقرار في أي دولة عضو، كما دعت إلى إنشاء المركز الإفريقي لدراسات وبحوث الإرهاب، الذي سوف يعمل على جمع ونشر المعلومات والدراسات والتحليلات عن الإرهاب والجماعات الإرهابية¹.

¹ African Union, **Plan of action of the african union high-level inter-governmental meeting on the prevention and combating of terrorism in Africa**, Algeria, 11-12 Septembre 2002.

خلاصة الفصل الأول:

رأينا في هذا الفصل تعريف النزاعات، تصنيفاتها وطرق تسويتها والتي تنقسم إلى وسائل سلمية والتي هي أول ما يجب على الدول أن تلجأ إليها وأخرى عسكرية والتي يتم اللجوء إليها في حالة إخفاق الأولى.

كما تم التطرق إلى مختلف أنواع النزاعات التي شهدتها وتشهدها القارة الإفريقية والتي تنطوي على جانب كبير من الأهمية لما له من آثار مباشرة وغير مباشرة في عجز القارة وشعوبها عن التقدم والتطور وذلك بالنظر إلى المتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية.

حيث تتسم الحروب والنزاعات الإفريقية بطبيعة بالغة التعقيد نظرا لتعدد أبعاد ومستويات كل حرب تندلع وظاهرة التنوع العرقي وتعدد القوميات داخل الدولة الواحدة وتباين ثقافتها، ولهذا تعددت أشكال النزاعات ما بين نزاعات سياسية، اقتصادية نزاعات حدودية وإثنية والتي ترجع جذورها إلى مرحلة ما قبل الاستقلال.

كما تطرقنا أخيرا إلى الجهود الرامية إلى مواجهة النزاعات والحروب والقضاء عليها من خلال مجموعة من المشاريع والإستراتيجيات التي وضعها الإتحاد الإفريقي فور تأسيسه وذلك كون منظمة الوحدة الإفريقية فشلت في التعامل مع مختلف تلك النزاعات التي كانت تمثل عائقا أساسيا أمام تطور وازدهار القارة الإفريقية.

تمهيد

عرفت ظاهرة النزاعات في عهد منظمة الوحدة الإفريقية انتشارا وتزايدا كبيرا وذلك راجع إلى التحولات التي حصلت على مستوى النظام الدولي بالإضافة إلى التحولات التي شهدتها القارة الإفريقية نفسها، خاصة تلك المتعلقة بازدياد عدد النزاعات الداخلية في العديد من الدول الإفريقية، فبات من الصعب على المنظمة التعامل مع تلك النزاعات وخرجت عن سيطرتها لاسيما بعد فشل التدخل الأجنبي لحلها، فشككت أحد العوامل التي أدت إلى انهيار المنظمة وإفلاسها السياسي والقانوني.

لم تلعب الآلية المختصة في السلم والأمن آنذاك المتمثلة في آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات في إفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية والتي تأسست سنة 1993 دورا بارزا في تسوية النزاعات والمشاكل التي تمس بالسلم والأمن في القارة الإفريقية، إذ لم تحقق تحولا ملموسا في التعامل الإفريقي مع النزاعات الجارية.

وبعد تأسيس الإتحاد الإفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 2002، كانت مسألة تحقيق الأمن والاستقرار ركيزة من ركائز الإتحاد الإفريقي، وكان من الطبيعي أن ينصب التركيز على إنشاء مؤسسات جديدة في المجالات الأمنية ذات أهداف وأجندات طموحة للغاية وإبرام اتفاقات متنوعة لدفع و تعزيز علاقات التعاون القاري الإفريقي لحل المنازعات بين الدول الإفريقية، فتم إنشاء مجلس الأمن والسلم الإفريقي كآلية جديدة تختص في ضمان الأمن في إفريقيا وتكون أكثر فعالية واستقلالية في تسويتها للنزاعات الإفريقية.

وبما أن موضوعنا يدور حول مجلس الأمن والسلم الإفريقي خصصنا الفصل الثاني كاملا للتعرف عن قرب على هذا المجلس وذلك من خلال ثلاثة مباحث. في المبحث الأول سنتعرض إلى نشأة مجلس الأمن والسلم الإفريقي ومقاصده، لننتقل بعد ذلك إلى إلقاء الضوء على الإطار المؤسسي للمجلس في المبحث الثاني، أما في المبحث الثالث فسنتناول علاقة مجلس الأمن والسلم الإفريقي بالمنظمات الدولية و القوى الكبرى.

المبحث الأول: نشأة مجلس السلم والأمن الإفريقي ومقاصده

أدت الجهود التي قادتتها الدول الإفريقية في إطار الإتحاد الإفريقي للتغلب على المشاكل الأمنية إلى تأسيس مجلس الأمن والسلم الإفريقي كآلية تتولى مهمة الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي وذلك من خلال إبعاد خطر التدخل الأجنبي والعمل على توقيف التدمير الذاتي للقدرات المحلية الإفريقية، بالإضافة إلى ضمان سلامة الأراضي الإفريقية من النزاعات وحلها بالطرق السلمية في الإطار الإقليمي الإفريقي.

تضمن بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي مهامه ومبادئه الأساسية بالإضافة إلى اللجان المؤسسة له، كما نص على إقامة تعاون وشراكة مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى فيما يتعلق بتعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا وهذا ما سنراه من خلال مطالب المبحث الأول.

المطلب الأول: فكرة تأسيس مجلس السلم و الأمن الإفريقي

عرفت القارة الإفريقية خلال العقود الأخيرة أوضاعا متردية بسبب حجم النزاعات التي تعرفها دولها. ومع فشل منظمة الوحدة الإفريقية في وضع حد لهذه النزاعات، قرر القادة الأفارقة إقامة مشروع تعديل القانون الأساسي لمنظمة الوحدة الإفريقية بما يتماشى مع تحديات الألفية الجديدة، والتي تمحورت أساسا حول مشكل السلم والأمن في إفريقيا، حيث امتنعت منظمة الوحدة الإفريقية - طبقا لميثاقها - عن التدخل في النزاعات الداخلية الشيء الذي أكد عجز المنظمة في التدخل لإدارة العديد من نزاعات القارة التي تشكل عائقا أمام تنفيذ البرامج التنموية الإجتماعية والإقتصادية في إفريقيا، فكان لا بد من حل يعيد إفريقيا إلى كنف الاستقرار وسرعان ما لاح ذلك الحل في مبادرة الإتحاد الإفريقي.

في هذا الإطار نص القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي على أهمية تسوية واحتواء النزاعات التي تحدث بين الدول الإفريقية لتحقيق التنمية، مع سعيها لإيجاد آلية تحفظ أمن واستقرار إفريقيا وذلك لغياب إطار محدد للأمن والسلم في القارة الإفريقية في القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي، على الرغم من وجود آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها التي كانت تابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، إلا أن مستقبل تلك الآلية كان مجهولا، الشيء الذي ترك فراغا في نصوص القانون من حيث غياب آلية محددة يمكن من خلالها تنفيذ نصوص القانون التأسيسي المتعلقة بإعطاء الأولوية للسلم والأمن في إفريقيا.

زمن أجل إيجاد حل لهذه المشكلة، قررت الدول الإفريقية خلال القمة السابعة والثلاثين لمجلس رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية والتي عقدت في لوزاكا (زامبيا) من 09 إلى 11 جويلية 2001 دمج الجهاز المركزي لآلية إدارة وتسوية النزاعات ضمن هيكل الإتحاد الإفريقي، وتم تقديم طلب إلى الأمين العام لمراجعة هيكل هذا الجهاز ودراسة كافة البدائل والتغييرات المحتملة فيما يتعلق بتفعيل عمل الآلية وكذا مراجعة الهياكل والإجراءات وطرق العمل الخاصة بالجهاز المركزي وحتى إمكانية تغيير اسمه¹.

لكن بعد فترة طويلة من المشاورات توصل القادة الأفارقة إلى قرار التخلي عن آلية منع وإدارة وحل النزاعات التي كانت حاملة للأهداف التقليدية لمنظمة الوحدة الإفريقية التي لم تعد تقي بمتطلبات القارة. ونتيجة لتغير النظام الأساسي للإتحاد الإفريقي كان لابد من إنشاء آلية جديدة تتضمن مجموعة من الأهداف والمبادئ لتعطي دفعا جديدا لمسيرة إفريقيا فتم الإقرار بإقامة هيكل فعال لتنفيذ القرارات التي تتخذ من أجل الحد من اندلاع النزاعات وتنظيم عمليات حفظ وبناء السلام في القارة، ف جاء إعلان عن إنشاء البروتوكول المؤسس لمجلس الأمن والسلم الإفريقي في القمة الأولى للإتحاد الإفريقي في جنوب إفريقيا وتحديدا في مدينة دوربان في جويلية 2002، ليصبح بذلك الجهاز الأمني المسؤول عن حفظ السلم والأمن في القارة وتجسيد سياسة الإتحاد للدفاع المشترك².

جاء بروتوكول مجلس الأمن والسلم الإفريقي في اثنتين وعشرين مادة فضلا عن الديباجة. دخل حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003 في قمة مابوتو (Mabuto) عاصمة الموزمبيق بعد مصادقة ثلثي الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي³، وبدأ المجلس ممارسته الفعلية لعمله في 25 ماي 2004⁴.

¹ زياني كلثوم ، الإتحاد الإفريقي و تسوية النزاعات ، مرجع سابق ، ص125

² مصطفى عثمان إسماعيل، قضايا إفريقيا المعاصرة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2008، ص13.

³ زياني كلثوم، مرجع سابق، ص126.

⁴ سعدي هارون، بناء السلام في إفريقيا عن طريق المنظمات الدولية، مذكرة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 01، 2010/2011، ص142.

المطلب الثاني: تشكيل مجلس السلم والأمن الإفريقي ومهامه

1. تشكيل المجلس:

حسب المادة 05 من بروتوكول إنشاء مجلس الأمن والسلم الإفريقي يتشكل المجلس من خمسة عشر (15) عضواً يمثلون أقاليم القارة الخمسة يختارون على أسس متساوية*، حيث يتم انتخاب عشرة 10 أعضاء لمدة عامين وخمسة أعضاء ينتخبون لمدة ثلاثة 03 سنوات لتحقيق الاستمرارية¹. الأعضاء الحاليون هم: الجزائر، وبوروندي، وتشاد، وإثيوبيا، وغينيا الاستوائية، وزامبيا، وغينيا، وليبيا، وموزمبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، وتنزانيا، وأوغندا.

وعلى أساس مبدئي التمثيل الإقليمي العادل والتناوب، يجوز إعادة انتخاب أي عضو تنتهي مدة ولايته في مجلس السلم والأمن مباشرة، ويشترط ألا تكون الدولة المرشحة للعضوية خاضعة للعقوبات وفقاً للمادة 23 من القانون التأسيسي للاتحاد. وأما عن طريقة انتخاب الأعضاء، فنتم من خلال الاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الدول التي لها حق التصويت².

عند انتخاب أعضاء مجلس السلم والأمن يطبق المؤتمر مبدأ التمثيل الإقليمي العادل والتناوب والمعايير التالية فيما يتعلق بكل دولة عضو محتملة:

- الإلتزام بتعزيز مبادئ الاتحاد.
- الإسهام في تعزيز السلم والأمن وصيانتهما في أفريقيا، وفي هذا الصدد، تكون الخبرة في مجال عمليات دعم السلام ميزة إضافية.
- المقدرة والالتزام بتولي القيام بالمسؤوليات المطلوبة من العضوية.
- المشاركة في تسوية النزاعات وصنع السلام وتعزيز السلام على المستويين الإقليمي والقاري.

* كان أعضاء المجلس عند تأسيسه يتكوّن من الدّول الخمس عشرة التّالية: إثيوبيا، توغو، الجزائر، جنوب إفريقيا، السنغال، السودان، الغابون، غانا، الكامرون، الكونغو الديمقراطيّة، كينيا، لوزوتو، ليبيا، موزمبيق ونيجيريا.

¹ المادة 05 من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم و الأمن الإفريقي، أنظر الملحق رقم 01 .

² أعيان فاروق، الأمم المتحدة وبناء السلام في إفريقيا، مذكرة ماجستير في القانون الدبلوماسي ، جامعة الجزائر 01، 2012-2013، ص 122 .

- الاستعداد والقدرة على تحمل المسؤولية بخصوص المبادرات الإقليمية والقارية لتسوية النزاعات.
- الإسهام في صندوق السلام أو الصندوق الخاص الذي ينشأ لغرض معين.
- إحترام الحكم الدستوري طبقاً لإعلان لومي، علاوة على حكم القانون وحقوق الإنسان.
- وجود بعثات دائمة مزودة بعدد كاف من العاملين ومجهزة على نحو جيد لدى المقر الرئيسي للإتحاد والأمم المتحدة للتمكن من تولي المسؤوليات التي تنطوي عليها العضوية.
- الوفاء بالالتزامات المالية للإتحاد.

يقوم المؤتمر بتقييم دوري لمدى استيفاء أعضاء مجلس السلم والأمن للمعايير المنصوص عليها في المادة 25 واتخاذ كل إجراء مناسب لهذا الغرض¹. يجتمع المجلس بصفة دورية ويتم ذلك على مستوى الممثلين الدائمين كلما اقتضت الضرورة لكن على الأقل مرتين في الشهر، كما يجتمع الوزراء أو رؤساء الدول والحكومات مرة في السنة على الأقل، ويداوم مجلس الأمن والسلم الإفريقي على مدار السنة حتى يكون بالإمكان إخباره في أي وقت بالحالات الخطرة المحتملة الوقوع.

يعقد المجلس اجتماعه في شكل جلسات مغلقة ولا يسمح للدولة العضو التي ينظر في نزاعها المشاركة في المداولات أو في عملية صنع القرار، لكن يمكن للمجلس أن يدعو تلك الدولة لحضور الجلسة لتقديم وجهة نظرها متى كان ذلك مناسباً بعدها تتسحب من الجلسة. أما في حالة لم تكن الدولة التي ينظر المجلس في نزاعها عضواً في مجلس الأمن والسلم فإنها تدعى ل طرح وجهة نظرها، وتشارك في المداولات دون أن يكون لها الحق في التصويت. ويمكن لدولة عضو في الإتحاد إذا لم تكن عضواً في المجلس أن تشارك في المداولات دون أن يكون لها الحق في التصويت إذا كانت تلك الدولة متأثرة بالنزاع محل النظر.

إن النصاب القانوني للمجلس يتكون من ثلثي كل الدول الأعضاء في المجلس، أما من حيث التصويت فلكل دولة عضو في المجلس صوت واحد، ويهتدي المجلس في اتخاذ قراراته بمبدأ الإجماع وفي حال تعذر تحقيق هذا الأخير فمن حق المجلس أن يتبنى قراراته في المسائل الإجرائية على أساس الأغلبية البسيطة، أما قراراته حول المسائل الأخرى فإنها تتخذ على أساس أغلبية ثلثي أعضاء.

¹ المادة 05 من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم و الأمن الإفريقي، أنظر الملحق رقم 01 .

2. مهام المجلس:

تتمثل المهمة الأساسية لمجلس السلم والأمن الإفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا. ولكي يتمكن المجلس من تحقيق هذه المهمة، حدد البروتوكول للمجلس عدداً من المهام الفرعية الأخرى للقيام بها منها الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة والوساطة والمصالحة والتحقيق ودعم عمليات السلم والتدخل طبقاً للمادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي التي تنص على حق الاتحاد في التدخل في أية دولة عضو في أعقاب قرار صادر عن مؤتمر الاتحاد إذا تعلق الأمر بظروف خطيرة (كجرائم الحرب، الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية). كما يساهم المجلس في العمل الإنساني وإدارة الكوارث، وبناء السلم وإعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراعات.

وقد تضمنت المادة الرابعة عشرة من بروتوكول المجلس شرحاً تفصيلياً لكيفية قيام المجلس بهذه المهمة. وفضلاً عن هذه المهام التي ذُكرت، يقوم المجلس بأية مهام أخرى قد يقرها مؤتمر الاتحاد¹.

يعتبر مجلس الأمن والسلم الإفريقي - حسب المادة 02 من بروتوكول تأسيسه - جهازاً دائماً لصنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها، يتعاون معه في تحقيق هذه المهمة كل ومجمع الحكماء، ونظام للإنذار القاري المبكر وقوة إفريقية للتدخل السريع وصندوق خاص لتسهيل الاستجابة الفعالة وفي الوقت المناسب لأوضاع النزاعات والأزمات في أفريقيا² بالإضافة إلى الجهاز الأهم وهو "المفوضية" (Commission)*. كما تم إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي من أجل الوقاية من النزاعات، بتوسيع خطر الإنذار ووضع القوات العسكرية موضع التنفيذ المعبر عنها بسياسة

¹ المادة 06 من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم و الأمن الإفريقي، أنظر الملحق 01 .

² فخار هشام، ضمانات تنفيذ القانون الدولي الإنساني في إفريقيا، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 01، 2014/2015، ص45.

* إحدى أجهزة الاتحاد الإفريقي، حلت محل الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية، ورئيسها الأول هو ألفا عمر كوناري (Alfa Omar Konaré) من مالي، أما حالياً فترأسها منذ سنة 2011 نكوسوزانا دلاميني زوما (Nkosazana Dlamini-Zuma) من جنوب إفريقيا. يقوم رئيس المفوضية بأدوار مهمة في إطار مجلس الأمن والسلم، إذ يضطلع بالتشاور مع كافة الأطراف المتورطة في أي نزاع وكذلك بحث التطورات ذات الصلة بعمل بعثات السلم وإحالة جميع المشاكل التي تواجهها إلى المجلس ليقوم بدراستها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. المادتان 21 و 22 من بروتوكول مجلس الأمن والسلم الإفريقي.

الدفاع المشترك، فهو بذلك يشكل نظاماً آمناً جماعياً وتحذيراً للتدخل السريع الفعال في النزاعات الإفريقية¹.

وحتى يقوم المجلس بهذه المهام على أكمل وجه، قدم الإتحاد الإفريقي لهذا الأخير سلطات واسعة وشبه مطلقة في اتخاذ كافة المبادرات والإجراءات التي يراها مناسبة للحيلولة دون تفجير الصراعات واتخاذ القرارات بشأن أي مسألة لها آثار على إحلال السلم والأمن في القارة وذلك بالتنسيق مع رئيس المفوضية للإتحاد الإفريقي حسب المادة السابعة من البروتوكول، وهذه السلطات هي: ترقيب الخلافات والصراعات ومنعه، فضلاً عن السياسات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، والقيام بمهام صنع السلم وبنائه لتسوية الصراعات حينما تحدث. وتشمل سلطات المجلس التصريح بتشكيل بعثات دعم السلم ونشرها، وهي من أهم السلطات التي يتميز بها المجلس، ويأتي استخدام المجلس لهذه السلطة بعد استخدام سلطته في التوصية للمؤتمر بالتدخل نيابة عن الإتحاد في أية دولة عضو في ظروف خطيرة، وفقاً للفقرتين (ح، ي) من المادة الرابعة في القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي.

كما يدخل ضمن سلطات المجلس سلطة فرض العقوبات عندما يحدث تغيير غير دستوري للحكومة في أية دولة عضو في الإتحاد، ومن سلطات المجلس أيضاً ضمان تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن منع الإرهاب ومكافحته، والاتفاقيات والمواثيق الدولية والقارية والإقليمية الأخرى ذات الصلة. وقد أثارت هذه الصلاحيات جدلاً حول مدى تأثيرها على السيادة الوطنية للدول الأعضاء، خاصة في ظل حق مجلس في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية².

¹ صابر سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا: دراسة تقييمية للإتحاد الإفريقي 1999-2010، مذكرة ماجستير في العلوم

السياسية، جامعة الجزائر 03، 2010/2011، ص 91.

² محمد هبة أخطيبة، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات و تسويتها في إفريقيا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011، ص 06.

المطلب الثالث: أهداف ومبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي

أولاً: الأهداف:

نص بروتوكول مجلس الأمن والسلم الإفريقي في مادته الثالثة على الأهداف التي أسس من أجلها المجلس، وحددها في:

- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا من أجل ضمان حماية وحفظ حياة وممتلكات ورفاهية الشعوب الإفريقية وبيئتها وإيجاد الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة.
- ترقيب ومنع النزاعات وفي حالات حدوث النزاعات تكون مسئولية مجلس السلم والأمن هي تولي مهام إحلال وبناء السلام بغية تسوية هذه النزاعات.
- تعزيز وتنفيذ الأنشطة المتعلقة ببناء السلام وإعادة التعمير في فترة ما بعد النزاعات وذلك لتعزيز السلام والحيلولة دون تجدد أعمال العنف.
- تنسيق ومواءمة الجهود القارية الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب الدولي بكافة جوانبه.
- وضع سياسة دفاع مشترك للاتحاد طبقاً للمادة 04 من القانون التأسيسي.
- تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية واحترام قدسية حياة الإنسان والقانون الإنساني الدولي وذلك كجزء من الجهود الرامية إلى منع النزاعات¹.

ثانياً: المبادئ:

تعتبر المبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الأطر المرشدة لمجلس السلم والأمن الإفريقي، ويسترشد بنوع خاص بالمبادئ التالية²:
التسوية السلمية للخلافات والنزاعات.

- الاستجابات المبكرة لاحتواء أوضاع الأزمات للحيلولة دون تطورها إلى نزاعات كاملة.
- إحترام سيادة القانون والحقوق والحريات الأساسية للإنسان واحترام قدسية حياة الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
- الترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأمن الشعوب والدول.

¹ المادة 3 من البروتوكول التأسيسي لمجلس الأمن والسلم الإفريقي. أنظر الملحق رقم 01.

² المادة 4 من البروتوكول التأسيسي لمجلس الأمن و السلم الإفريقي. أنظر الملحق رقم 01.

- احترام سيادة ووحدة أراضي الدول الأعضاء.
- عدم التدخل من جانب أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.
- المساواة المطلقة والترابط بين الدول الأعضاء.
- الحق الثابت في الوجود المستقل.
- احترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال.
- حق الاتحاد في التدخل في أية دولة عضو في أعقاب مقرر صادر عن المؤتمر فيما يتعلق بظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وذلك طبقاً للمادة 04 (ح) من القانون التأسيسي.
- حق أية دولة عضو في أن تطلب التدخل من الإتحاد بغية استعادة السلام والأمن وذلك طبقاً للمادة 04 (ي) من القانون التأسيسي.

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للمجلس السلم والأمن الإفريقي

يعتمد مجلس الأمن والسلم الإفريقي في عمله على رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي وعلى مجموعة من الآليات المنصوص عليها في البروتوكول التأسيسي، إذ أعطى هذا الأخير مهمة لكل لجنة حتى تسهل من مهام المجلس. وتتمثل هذه الآليات في: هيئة الحكماء، نظام قاري للإنذار المبكر، قوة إفريقية جاهزة وصندوق خاص.

المطلب الأول: رئيس المفوضية وهيئة الحكماء

أولاً: رئيس المفوضية

تقوم مفوضية الإتحاد الإفريقي بأعمال الأمانة العامة للمجلس الأمن والسلم الإفريقي ويقوم رئيسها بتصريح من مجلس السلم والأمن بالتشاور مع جميع الأطراف المتورطة في نزاع وبيد كل الجهود والمبادرات اللازمة لمنع وإدارة وتسوية النزاعات بما في ذلك:

- يسترعي اهتمام مجلس السلم والأمن إلي أي موضوع قد يهدد في رأيه السلام والأمن والاستقرار في القارة.
- يجوز أيضاً أن يسترعي اهتمام هيئة الحكماء إلي أي موضوع يعتقد أنه يستحق اهتمامهم.

- يجوز بناءً على مبادرته الخاصة أو عندما يطلب منه ذلك أن يستخدم مجلس السلم والأمن مساعيه الحميدة إما شخصياً أو عن طريق مبعوثين خاصين أو ممثلين خاصين أو هيئة الحكماء أو الآليات الإقليمية لمنع نزاعات محتملة وتسوية نزاعات فعلية وتعزيز بناء السلام وإعادة البناء في فترة ما بعد النزاعات.
- يقوم رئيس المفوضية أيضاً بما يلي:
- ضمان تنفيذ ومتابعة المقررات الصادرة عن مجلس السلم والأمن بما فيها تشكيل ونشر بعثات دعم السلام التي يجيزها هذا المجلس وفي هذا الصدد يقوم رئيس المفوضية بإطلاع مجلس السلم والأمن على التطورات ذات الصلة بعمل هذه البعثات وتحال جميع المشاكل التي من المحتمل أن تؤثر على الأداء المستمر والفعال لهذه البعثات إلى مجلس السلم والأمن لكي يقوم بدراستها واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها.
- ضمان تنفيذ ومتابعة المقررات التي يتخذها المؤتمر وذلك طبقاً للمادة 04 من القانون التأسيسي.
- إعداد تقارير ووثائق دورية شاملة - إذا لزم الأمر - لتمكين مجلس السلم والأمن وهيكله الفرعية الأخرى من أداء مهامها بصورة فعالة. وفي ممارسته لمهامه وسلطاته يساعد رئيس المفوضية المفوض المسؤول عن السلام والأمن الذي يكون مسؤولاً عن شؤون مجلس السلم والأمن، كما يعتمد رئيس المفوضية على الموارد البشرية والمادية الأخرى المتاحة للمفوضية لخدمة مجلس السلم والأمن وتوفير الدعم اللازم له، وفي هذا الصدد سوف يتم إنشاء أمانة لمجلس السلم والأمن على مستوى الإدارة المكلفة بمسائل منع النزاعات وإدارتها وتسويتها¹.

ثانياً: هيئة الحكماء

بغية دعم الجهود التي يبذلها مجلس السلم والأمن وتلك التي يبذلها رئيس المفوضية، لاسيما في مجال منع النزاعات تم إنشاء هيئة للحكماء. تتكون هيئة الحكماء من خمس شخصيات أفريقية تمثل 05 مناطق تتمتع بالاحترام البالغ من مختلف فئات المجتمع، تكون قد قدمت إسهامات بارزة لقضية السلام والأمن والتنمية في القارة يختارهم رئيس المفوضية بعد التشاور مع الدول الأعضاء المعنية على أساس التمثيل الإقليمي ويتم تعيينهم للعمل لفترة ثلاث سنوات من قبل المؤتمر.

¹ المادة 10 من البروتوكول التأسيسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي. أنظر الملحق رقم 01.

أنشئت هيئة الحكماء رسمياً في 2007 وفقاً للمادة 11 من بروتوكول مجلس السلم والأمن. تتمثل مهمتها الأساسية في تقديم النصح إلى مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية بخصوص جميع المسائل المتعلقة بصون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا.

بناء على طلب مجلس السلم والأمن أو بناء على مبادرتها الخاصة، تقوم هذه الهيئة باتخاذ الإجراءات الملائمة لدعم جهود المجلس، كما تقوم بإبداء رأيها بشأن المسائل ذات الصلة بتعزيز وصون السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا، بالإضافة إلى تقديم تقارير إلى مجلس السلم والأمن وعن طريق مجلس السلم والأمن إلى المؤتمر.

تجتمع هيئة الحكماء كلما لزم ذلك لتنفيذ صلاحياتها، وتعد الهيئة اجتماعاتها عادة في المقر الرئيسي للاتحاد، ويجوز لهيئة الحكماء بالتشاور مع رئيس المفوضية أن تعقد اجتماعاتها في أماكن أخرى غير المقر الرئيسي للاتحاد، ويقوم رئيس المفوضية بتحديد طرق عمل هيئة الحكماء ويتم إقرارها من قبل مجلس السلم والأمن، كما أنه يحدد رئيس المفوضية البدلات التي تدفع لأعضاء هيئة الحكماء طبقاً للنظم واللوائح المالية للاتحاد¹.

المطلب الثاني: النظام القاري للإنذار المبكر

تم إنشاء النظام القاري للإنذار المبكر لتسهيل عملية ترقيب النزاعات ومنعها، إذ ينقسم هذا الأخير إلى وحدة مركزية في أديس أبابا بإثيوبيا ووحدات فرعية منتشرة في أقاليم القارات الخمس داخل الآليات الأمنية التابعة للتجمعات الإقليمية.

يتكون النظام القاري للإنذار المبكر من مركز مراقبة ورصد - يعرف بغرفة الأوضاع - ويكون موقعه في الإدارة المعنية بإدارة النزاعات في الاتحاد ويكون مسؤولاً عن جمع وتحليل البيانات على أساس وحدة قياس ملائمة لمؤشرات الإنذار المبكر. وحدات للمراقبة والرصد تابعة للآليات الإقليمية يتم ربطها بصورة مباشرة من خلال وسائل الاتصالات المناسبة بغرفة الأوضاع وتعمل على جمع البيانات ومعالجتها على مستواها ونقل هذه البيانات إلى غرفة الأوضاع، وتعد جزءاً من إدارة السلم والأمن في الاتحاد، وتتصل بوحدات فرعية للمراقبة والرصد داخل الآليات الإقليمية، مثل آلية الإكوموج في تجمع الأيكواس بغرب إفريقيا ويتم ربط الوحدات بالمركز للتنبؤ بالنزاعات.

¹ المادة 11 من البروتوكول التأسيسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي. أنظر الملحق رقم 01.

تقوم المفوضية بالتعاون مع الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة ومع مراكز الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية لتسهيل الأداء الفعال لنظام الإنذار المبكر. يضع نظام الإنذار المبكر وحدة قياس للإنذار المبكر تقوم على أساس مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وإنسانية يتم تحديدها وقبولها بصورة واضحة وتستخدم لتحليل التطورات داخل القارة وللتوصية بشأن أفضل المسارات.

يستخدم رئيس المفوضية المعلومات التي يتم جمعها عن طريق نظام الإنذار المبكر لتقديم النصح في الوقت المناسب إلى مجلس السلم والأمن بشأن النزاعات المحتملة والتهديدات للسلام والأمن في أفريقيا، ويوصي بأفضل المسارات ويستخدم رئيس المفوضية هذه المعلومات أيضا لتنفيذ المسؤوليات والمهام الموكلة إليه بموجب البروتوكول الحالي.

تنص المادة 12 في نهايتها على ضرورة تعهد الدول الأعضاء بتسهيل الإجراءات المبكرة من قبل مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية علي أساس معلومات الإنذار المبكر¹.

المطلب الثالث: القوات الإفريقية الجاهزة

بغية تمكين مجلس السلم والأمن من أداء مسؤولياته فيما يتعلق بنشر بعثات دعم السلام والتدخلات الخاصة بها وفقاً للمادة 04 من القانون التأسيسي، نص البروتوكول على إنشاء قوة إفريقية جاهزة. وتتكون هذه القوة من فرق جاهزة متعددة الأفرع تضم عناصر مدنية وعسكرية في بلدانها الأصلية وتكون مستعدة للانتشار السريع عند إشعار ملاتم.

لهذا الغرض تتخذ الدول الأعضاء الخطوات اللازمة لإنشاء فرق جاهزة للمشاركة في بعثات دعم السلام التي يقرها مجلس السلم والأمن أو للتدخل الذي يجيزه المؤتمر، ويتم تحديد قوة وأنماط مثل هذه الفرق العسكرية ودرجة استعدادها وموقعها العام وفقاً للإجراءات التشغيلية الموحدة المعمول بها في الاتحاد الإفريقي لدعم السلام، وسوف تكون خاضعة للمراجعة الدورية حسب أوضاع النزاعات والأزمات السائدة.

¹ المادة 12 من البروتوكول التأسيسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي. أنظر الملحق رقم 01.

تقوم القوة الإفريقية الجاهزة بمهام في المجالات التالية:

- بعثات المراقبة والمتابعة.
- أنواع أخرى من مهام دعم السلام.
- التدخل في حالة وجود ظروف خطيرة في دولة عضو أو بناء على طلب دولة عضو من أجل استعادة السلام والأمن، وذلك طبقاً للمادة (4) من القانون التأسيسي.
- الانتشار الوقائي بهدف منع تصعيد أي خلاف أو انتشار نزاع عنيف مشتعل إلى المناطق أو الدول المجاورة والحيلولة دون تجدد أعمال العنف بعد توصل أطراف النزاع إلى اتفاق.
- تعزيز السلام: ويتضمن ذلك نزع السلاح وتسريح القوات في فترة ما بعد النزاع.
- المساعدات الإنسانية الهادفة إلى التخفيف من معاناة السكان المدنيين في مناطق النزاعات ودعم الجهود الرامية إلى معالجة الكوارث الطبيعية الرئيسية.
- أي مهام أخرى قد يكلفها بها مجلس السلم والأمن أو المؤتمر.

عند الاضطلاع بهذه المهام تتعاون القوة الإفريقية الجاهزة - عند الاقتضاء - مع الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية ذات الصلة الأخرى والمنظمات الإقليمية وكذلك مع السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية. ويبحث ويوافق مجلس السلم والأمن تفاصيل مهام القوة الإفريقية الجاهزة وطريقة عملها بالنسبة لكل بعثة يرخص بها بناء على توصية المفوضية.

تنص الفقرة 17 من المادة 13 على مسؤولية الدول الأعضاء حول مساهمتهم بقوات، على الفور بناء على طلب المفوضية وبعد الحصول على تصريح من مجلس السلم والأمن أو من المؤتمر بالإذن بنشر القوات الجاهزة بعد تزويدها بالمعدات اللازمة للعمليات المنصوص عليها في المادة 13 من البروتوكول التأسيسي. كما نص الأخير على ضرورة تعهد الدول الأعضاء بتقديم كافة أشكال المساعدات والدعم اللازم للاتحاد من أجل تعزيز وإحلال السلام والأمن والاستقرار في القارة بما في ذلك حقوق المرور عبر أراضيها¹.

¹ أنظر المادة 13 من البروتوكول التأسيسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي. أنظر الملحق رقم 01 .

تضم القوات الإفريقية الجاهزة كل من القوات الإفريقية للاحتياط، الطاقم العسكري والعناصر المدنية. وفيما يلي تفصيل لذلك:

1. القوات الإفريقية للاحتياط:

تتألف من 05 فرق متعددة الجنسيات والتي أنشئت في 2004، وتتمركز في المناطق الخمسة. وهذه القوات تجهز لتكون مستعدة للانتشار السريع في المهمات التي تتراوح من مهمات الملاحظة إلى مهمات فرض السلام، ويمكنها استخدام القوة عند طلب إحدى الدول الأعضاء أو دولة عضو تشهد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان أو نوعا من الإبادة، ويكون التكليف لهذه المهام صادرا إما من الإتحاد الإفريقي أو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

2. الطاقم العسكري:

مهمته دعم مجلس السلم والأمن الإفريقي. ويضم ضباطا محنكين الذين يلعبون دور المستشارين للمجلس في القضايا العسكرية والأمنية وتتمثل هذه اللجنة في ممثلين عن الدول المنتخبين في المجلس.

3. العناصر المدنية:

هي قوات خاصة بمهام ذات علاقة بالإدارة والخبراء المدنيين المختصين في حقوق الإنسان قضايا إنسانية، إدارة حكومية، نزع السلاح، تسريح وإعادة الإدماج¹.

رغم مرور عدة سنوات على إعلان تأسيس القوة الإفريقية الجاهزة، إلا أن هذا الجهاز الضخم مازال عاجزا عن العمل بكامل طاقته. فقد تمّ وضع ثلاث خرائط طريق متتالية في أعوام 2006 و2009 و2011، لكنها لم تتمكن من تحديد الملامح الدقيقة لقوة الاحتياط الإفريقية، كما تأجل مرارا التشكيل الفعلي للفيالق الخمسة المسماة بقوات احتياط رغم أنّ إسماعيل الشرقي، مفوض السلام والأمن في الإتحاد الإفريقي، كان قد وعد بأن تكون قدراتها العمليّة العامة جاهزة في نهاية سنة

¹ Union Africaine, **feuille de route pour la mise en place de la force africaine en attente**, Addis Abeba, 22 -23 Mars 2005.

2015 بتاريخ 28 يونيو 2014. وما زالت القاعدة اللوجيستية العامة التي من المقرر إقامتها في دوالا بالكاميرون لم تر النور، إذ لم يتوفر بعد التمويل اللازم.

ترجع هذه العراقيل إلى النقص في الوسائل وفي الكفاءات الخاصة وكذلك إلى التشتت بين مختلف الجهات في تلك المنطقة، هذا فضلا عن أنّ نيجيريا وجنوب إفريقيا ومصر - وهي الدول التي تساهم بالقسط الأكبر في تمويل مجلس السلم والأمن الإفريقي كما أنّها البلدان التي تمتلك أهمّ الجيوش في القارة الإفريقية - ليست في وضعيّة تسمح لها بأن تضطلع بدور قياديّ في هذا الموضوع.

وقد فسّرتُ أمنيدين جانجون (Amandine Gnanguênon)، الباحثة في معهد الدراسات الأمنية بداركار (Institute for Security Studies - ISS) هذا الوضع بقولها: "إنّ الاختيار بين تنظيم إقليمي معين أو الإتحاد الإفريقي لكي يقوم أحدهما بالدور الأساسي (في حفظ السلام) ليس هو نتيجة استراتيجية تم وضعها بوضوح ودقة بقدر ما هو انعكاس لموازن القوى بين الدول الأعضاء"، وأنه إذا كانت إفريقيا تريد أن تجعل من مجلس السلام والأمن التابع لها ما يشبه مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة فعليها أن توفر ما يلزم لذلك من الاعتمادات المالية وذلك لتجنب اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي أو إلى غيره من الشركاء (وخصوصا فرنسا)¹.

لقد أشار مجلس السلم والأمن الإفريقي، في بيان أصدره بأديس أبابا، عقب الاجتماع الذي عقد لبحث تفعيل هذه القوة إلى وجود بعض العقبات الرئيسية التي ما زالت تحول دون تفعيل هذه القوة، وهي نقص القدرات اللوجستية والتمويل، مطالبًا الدول الأعضاء بالاتحاد والشركاء، بضرورة تركيز الاهتمام على التعجيل بتفعيل القوة الإفريقية الجاهزة والتي يتعين تشغيلها بحلول 2015. وطالب كل الدول الأعضاء بالإسهام في، "صندوق الاتحاد الإفريقي للسلام" بموجب المادة 21 من بروتوكول مجلس السلم والأمن لتمكين الاتحاد الإفريقي من توفير حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية في إدارة مواقف الصراعات في القارة.²

¹ فيليب ليماري، "إفريقيا ومصاعب الحفاظ على الأمن"، السياسة الدولية، 2015، على الرابط :

www.digital.ahram.org.eg تاريخ الإطلاع (2015/03/10)

² مجلس السلم والأمن الإفريقي يدعو إلى تفعيل القمة الجاهزة بحلول 2015 على الرابط : www.albawabhnews.com تاريخ الإطلاع (2015/03/11)

المطلب الرابع: صندوق السلم

تعتبر مسألة التمويل نقطة حساسة في عمل المجلس وذلك راجع لاعتماد المجلس بشكل مفرط على مصادر تمويل مختلفة مثل الأمم المتحدة، القطاع الخاص والمصادر الأخرى من خارج الاتحاد، الشيء الذي يؤثر سلباً على استقلالية المجلس في ممارسته لعمله¹.

قصد التخلص من التبعية المالية وإيجاد حل لمشكلة التمويل، تم إنشاء صندوق خاص يعرف بـ "صندوق السلام" وذلك لتوفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم السلام والأنشطة التشغيلية الأخرى المتعلقة بالسلام والأمن.

يتكون صندوق السلام من الاعتمادات المالية في ميزانية الاتحاد الإفريقي ومن مساهمات الدول الأعضاء، ونسبة من المعونات الاقتصادية من داخل القارة أو من خارجها، ثم المساهمة الطوعية (التبرعات)، كما يحق لرئيس المفوضية قبول أي تمويل من المجتمع المدني والأفراد وأية مصادر أخرى من خارج أفريقيا بشرط أن يكون ذلك وفقاً لمبادئ الاتحاد وأهدافه².

¹ سماح سيد، دور مجلس الأمن والسلم الإفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار، أفاق افريقية، عدد20، ربيع 2006، على الرابط: www.sis.gov.eg تاريخ الإطلاع (2015/03/12)

² المادة 16 من البروتوكول التأسيسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي. أنظر الملحق رقم 01.

المبحث الثالث: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي بالمنظمات الدولية والدول العظمى

إن تكاثر النزاعات في إفريقيا وما يرافقها من عنف يعد عائقا رئيسا يحول دون تحقيق تنمية ونمو مستدامين ويعوق الجهود المبذولة لتخفيف وطأة الفقر، فاستمرار النزاعات والافتقار إلى الموارد الضرورية لتنفيذ المبادرات الإفريقية في مجال الأمن والسلم يجعل القارة تتوه في التخلف. حتى تتمكن إفريقيا من معالجة ظاهرة النزاعات، يجب أن تتحصل على دعم كامل من المجتمع الدولي.

لقد حاول مجلس السلم والأمن الإفريقي منذ تأسيسه إلى ترقية السلام في إفريقيا وتسوية النزاعات بمختلف أشكالها، إلا أن تفاقم الآثار الكارثية للصراعات الداخلية وامتدادها إلى أقاليم أخرى وعدم مساهمة الدول المشكلة للمجلس بشكل كبير في تمويل عمليات حفظ وبناء السلام وتوفير الموارد البشرية اللازمة لذلك، جعل من مهمة مجلس السلم والأمن الإفريقي صعبة التحقيق الشيء الذي دفع المجلس إلى الاتجاه لربط علاقات تعاون مع مجموعة من المنظمات الإقليمية الأساسية على مستوى القارة والشركاء الدوليين على غرار الإتحاد الأوروبي، منظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ربطه لعلاقات مع دول كبرى والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك للحصول على يد العون في مواجهة مختلف النزاعات خاصة العنيفة منها والتي تحتاج إلى دعم مالي، لوجستي وبشري كبير، إلا أن هذا الإعتدال المفرط على الشركاء خاصة الدوليين منهم، جعل المجلس يدخل في دوامة التبعية والتهميش لدوره، الشيء الذي نسعى إلى إبرازه من خلال مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع المنظمات الجهوية في القارة

لقد بين مجلس السلم والأمن الإفريقي أن التنسيق والتعاون والإنسجام بين المنظمات الجهوية الإفريقية الأخرى يشكل إحدى أولوياته، إذ نص في مادته 16 على أن الآليات الإقليمية تعتبر جزءا من النظام الأمني الشامل للإتحاد الإفريقي وتنسيق هذه الآليات مع المجلس يهدف إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية كلها، وذلك من خلال التشاور بين مجلس السلم والآليات لتعزيز المبادرات الرامية إلى توقع النزاعات ومنعها وفي حالة حدوث النزاعات تقوم الآليات بالتنسيق مع مجلس السلم والأمن بمهام صنع وبناء السلام، كما تقوم الآليات الإقليمية عن طريق رئيس المفوضية

بإطلاع مجلس السلم والأمن الإفريقي بصورة كاملة ومستمرة على أنشطتها، كما يقوم المجلس بالشيء ذاته عن طريق رئيس المفوضية.

في إطار التبادل المنتظم للمعلومات يعقد رئيس المفوضية اجتماعات دورية مرة واحدة علي الأقل في كل سنة مع الرؤساء التنفيذيين أو المسؤولين عن السلام والأمن في الآليات الإقليمية. كما يتخذ رئيس المفوضية جميع الإجراءات اللازمة لضمان المشاركة الكاملة للآليات الإقليمية في إنشاء نظام الإنذار المبكر والقوة الإفريقية الجاهزة وسير أعمالها بفاعلية. يمكن للآليات الإقليمية المشاركة في مناقشة أي مسألة معروضة علي مجلس السلم والأمن عندما تعالج هذه المسألة من قبل أي من هذه الآليات أو تكون ذات اهتمام خاص بالنسبة لها. ومن أجل تعزيز التنسيق والتعاون تقوم المفوضية بإنشاء مكاتب اتصال لدي الآليات الإقليمية، ويتم تشجيع الآليات الإقليمية على إنشاء مثل هذه المكاتب لدى المفوضية¹.

حصر المجلس تعاونه أساسا مع أربعة منظمات إقليمية هي:

1. السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (COMESA):

تأسست هذه المنظمة سنة 1993، وهي تحتل مكانة خاصة باعتبارها تضم منطقتي الجنوب والشرق الإفريقي، إذ تضم ما يزيد عن 20 دولة والمتمثلة في: أنغولا، بروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي، ليبيا، وكانت تضم أيضا لوزوتو، موزمبيق وتنزانيا قبل أن تنسحب. مما يجعل منها المجموعة الاقتصادية الأكبر في أفريقيا، وتتمثل أهداف الكوميسا كما يرد في المعاهدة المنشئة لها في تحقيق مجموعة اقتصادية إقليمية متكاملة على نحو كامل وقادرة على التنافس².

تبنت المنظمة سنة 2001 هيكل مؤسسي وبرنامجا لتعزيز السلام والأمن في المنطقة يتكون هيكلها المؤسسي المفوض لمنع النزاع من:

- هيئة برمانية من دول المنظمة والفاعلين من غير الدول في عملية بناء السلام تجتمع دوريا.

¹ المادة 16 من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقي. أنظر الملحق رقم 01.

² R.Vanegeim, Ni pardon ni talion : La question de l'impunité dans les crimes contres l'humanité, Paris, la découverte, 2009, p.98.

- برنامج كوميسا للتكامل الإقتصادي يتكون من نظام الإنذار المبكر، هيئة لإدارة النزاع، هيئة خاصة بالتحول فيما بعد النزاع.
- لجنة وزراء الخارجية: يجمع وزراء خارجية الدول الأعضاء مرة كل سنة على الأقل، لمناقشة سبل تعزيز السلام والأمن في المنطقة ومعوقاته.
- لجنة السلم والأمن: تتكون هذه اللجنة من وزراء وموظفين حكوميين على أعلى مستوى من الدول الأعضاء وترفع اللجنة التوصيات المتفق عليها في اجتماعات وزراء الخارجية، أين تقوم أمانة الكوميسا ببناء على طلب الدول الأعضاء بالمبادرة لمنع الصراع.
- و يقوم الأمين العام بالتشاور مع المكتب في الأعمال الخاصة بمنع النزاع، وتقوم الأمانة بتوفير الدعم الإداري اللوجستي والفني للمكتب¹.

وضعت منظمة كوميسا في خطتها الأخيرة تحت عنوان "خطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة الأجل 2011 - 2015" مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وأدمجت مسألة الأمن والسلم، إذ يعتبر الأخيران من الضرورات التي توفر بيئة قادرة ومؤهلة لعملية النمو الإقتصادي حيث يهدف برنامجها إلى مواصلة العمل مع الدول الأعضاء من أجل تطوير آليات ذات فعالية للحيلولة دون وجود صراعات أو نزاعات، واستعادة السلام وإعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد الصراع وخلق استراتيجيات لمكافحة الإرهاب والقرصنة في المناطق الفرعية².

2. المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS):

بالرغم من أن منظمة الإيكواس هي منظمة إقتصادية بالأساس تهدف إلى تحقيق الوحدة الإقتصادية لدول الإقليم، إلا أن قادة المنظمة أدركوا من اللحظة الأولى مدى الترابط بين البعد الإقتصادي من ناحية والبعدين السياسي والأمني من ناحية أخرى، فهي تعتبر من بين المنظمات الأكثر اهتماما ونشاطا بالمسائل الأمنية وعمليات الحفاظ على السلام في إفريقيا، خاصة المنطقة الغربية.

¹ سعدي هارون، بناء السلام في إفريقيا عن طريق المنظمات الدولية مرجع سابق ، ص136.

² الاجتماع الخامس للجنة كوميسا، لوزاكا (زامبيا)، 19. 21 أوت 2013، على الرابط : www.comesa.int تاريخ الإطلاع (2015/03/15)

قامت الإيكواس بإنشاء آلية لمنع وإدارة وحل الأزمات وحفظ السلام والأمن سنة 1999 بالإضافة إلى قوات للتدخل السريع سنة 2004 ، وتعمل المنظمة على تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل أهمها في: وقف بيع واستيراد الأسلحة الخفيفة، العمل على القضاء على الجريمة العابرة للحدود وتطوير شبكة الإنذار المبكر لرصد بؤر التوتر قبل انفجار النزاع.

قامت منظمة الإيكواس بالتدخل في العديد من النزاعات من أجل الوصول إلى تسويتها. من هذه النزاعات نجد النزاع في التوغو سنة 2005 بسبب مخالفة ابن الرئيس لأحكام الدستور وتولييه لكرسي الرئاسة بعد وفاة أبيه، إلا أن منظمة الإيكواس تمكنت من الضغط على أطراف النزاع الذين توصلوا إلى توقيع اتفاقية سلام في أبريل 2005¹.

فيما يخص القضايا الراهنة، تعمل المنظمة الإيكواس بشكل كثيف لإيجاد حلول لمختلف النزاعات التي تعرفها القارة حاليا، حيث ناقش رئيس مجموعة الإيكواس ورئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي خلال اجتماع القمة الرابعة والعشرين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي بتاريخ 27 جانفي 2015 في أديس أبابا بإثيوبيا، المسائل المتعلقة بالسلم والأمن وخاصة الإرهاب الذي ترتكبه جماعة بوكو حرام. ودعت منظمة الإيكواس إلى تقييم حالة الصراع في شمال شرق نيجيريا على محمل السرعة وتقديم الدعم الكامل والفعال لجهود إنهاء أعمال العنف ضد المدنيين وإدانة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها جميع الأطراف. تشكيل قوة عسكرية إقليمية مهمتها مواجهة بوكو حرام، بالإضافة إلى السعي للحصول على دعم الاتحاد الإفريقي لخطتها².

¹ Kwesi and BAH, **ECOWAS and conflict prevention in west Africa: confronting the triple threats**, Center of international cooperation, NY university, Available at: www.cic.nyu.edu (2015/03/14)

² القمة الرابعة والعشرين للاتحاد الإفريقي: إيكواس تعرب عن تقديرها لدعم وتعاون الاتحاد الإفريقي، أديس أبابا، 2015، على

الرابط : www.summits.au.int/ar/ecowas-expresses-gratitude-au-support-and-cooperation تاريخ

الإطلاع (2015/03/18)

3. تجمع تنمية الجنوب الإفريقي (SADC):

السادك هي جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي" وتعرف اختصاراً باسم سادك (SADC) تضم في عضويتها 51 دولة على التوالي: أنغولا، بوتسوانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، لوزوتو، مدغشقر، ملوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، سيشل، جنوب إفريقيا، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي. تقدر المساحة الإجمالية لبلدان هذه المنظمة بنحو 26% من إجمالي مساحة القارة الإفريقية. تضطلع منظمة تنمية الجنوب الإفريقي "السادك" بمهام ومسؤوليات كثيرة في نشر وتعزيز الأمن والسلام في المنطقة من خلال الجهاز السياسي والدفاعي والأمني الذي أنشأته عام 1996، وتعد هذه المنظمة أحد الروافد الأساسية للاتحاد الإفريقي عموماً ومجلس السلم والأمن الإفريقي خصوصاً، حيث تقوم إلى جانب البلدان الإفريقية الأخرى بدور إيجابي لتفعيل وإنجاح أهداف هذا المجلس وتحقيق طموحات الشعوب الإفريقية في التنمية والاستقرار.

وبشكل عام يمكن، بلورت أهم أهداف التعاون الأمني في التالي:

- دعم السلم والأمن في كافة دول إقليم جنوب إفريقيا.
- العمل على وضع سياسات تهدف إلى حماية السكان ضد أخطار عدم الإستقرار.
- تفعيل التعاون الإقليمي في مجالات الدفاع والأمن.
- إقرار سياسات منع وإدارة وتسوية الصراعات.
- المشاركة في عمليات السلم والأمن الإقليمي والدولي.

جدير بالذكر، الإشارة إلى تعدد النجاحات التي حققتها جهود التعاون الأمني بين دول السادك سواء في منع أو إدارة العديد من ملفات الصراع في المنطقة ومنها على سبيل المثال لعب السادك دوراً في أنغولا والتوصل إلى إتفاق سلام بين الحكومة من جانب وجبهة يونيتا المعارضة في عام 2002، فضلاً عن التوصل إلى اتفاق بين الحكومة والمتمردين في الكونغو الديمقراطية عام 2003¹.

¹ "تجمع التنمية لدول الجنوب الإفريقي سادك"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الثامن، نوفمبر 2013، على الرابط:

www.sis.gov.eg تاريخ الإطلاع (2015/03/19)

4. الهيئة عبر الحكومية للتنمية (IGADD):

تعد الهيئة عبر الحكومية للتنمية (إيغاد) إحدى المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا، والتي ترعى التعاون والتكامل الإقليمي في منطقة شرق إفريقيا تأسست عام 1996. وقد حلت "إيغاد" محل الهيئة عبر الحكومية للتنمية ومواجهة الجفاف (IGADD) التي تم تأسيسها في عام 1986 من جانب ست دول تعاني من الجفاف في شرق إفريقيا، وهي جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا، ثم انضمت إليها إريتريا كعضو سابع بالمنظمة¹.

بالرغم من أن المنظمة أهدافها تنموية بالأساس إلا أنها لم تغفل الجانب الأمني، خاصة وأن المنظمة متكونة من دول الإفريقي والتي تعيش معظمها حالات من التوتر والأزمات. فمن أهدافها الأمنية رغبتها في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتأسيس آليات لمنع وإدارة وتسوية المنازعات التي تتم بين الدول أو النزاعات الأهلية. تعتبر منظمة إيغاد من المنظمات التي تهتم بشكل دقيق بمسألة الإرهاب، حيث توصلت إلى إنشاء آلية خاصة لمكافحة الإرهاب المسماة بـ (Antiterrorism Unit)²، بالإضافة إلى إنشائها لآلية الإنذار المبكر والاستجابة للصراع سنة 2002 وغيرها من الآليات التي ساعدت المنظمة في تدخلاتها في مختلف النزاعات شرق إفريقيا لاسيما الحرب في الصومال.

اهتمت الإيجاد منذ نشأتها بمتابعة الصراع الداخلي في الصومال، لأنها إحدى الدول الأعضاء في المنظمة، حيث عقد قادة دول الإيجاد إجتماعا على هامش قمة الإتحاد الإفريقي التي عقدت في جانفي 2002 في مدينة أبوجا، أين أكدوا على ضرورة نشر مهمة لدعم السلام في الصومال وطالبوا الإتحاد الإفريقي بإعطاء الإيجاد التفويض الكامل لتشر تلك القوات، إلا أن مخطط الإيجاد اصطدم بالرفض من طرف مجلس الأمن الدولي سنة 2006، حيث رفض قرار مشاركة الدول المجاورة للصومال في تلك البعثة، لذلك تقرر إنشاء بعثة أخرى تابعة لمجلس السلم والأمن الإفريقي³.

¹ طارق شيخ، "التجمعات الإفريقية.. مقومات النجاح ومعوقات التكامل"، مجلة السياسة الدولية، جويلية 2007، على الرابط: www.digital.ahram.org.eg تاريخ الإطلاع (2015/03/19)

² محمد أبو العينين، "الإتحاد الإفريقي وإمكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الإفريقية"، في: أبو العينين (محررا)، الإتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2001، ص94.

³ Kidist Mulugeta, "The Role of Regional and International Organizations in Resolving the Somali Conflict: The Case of IGAD", Friedrich Ebert, Addis Ababa. December 2009, at: www.fes-ethiopia.org (2015/03/21)

يمكن القول أنه بالرغم من الدور الكبير للدول والمنظمات (الإقليمية والفرعية) في عملية إيجاد الحلول للمختلف النزاعات في القارة الإفريقية، إلا إن هذا الدور يواجه العديد من الصعوبات. من بين هذه الصعوبات سوء العلاقات ما بين الدول الأعضاء ووصولها في بعض الأحيان إلى مرحلة الحرب، كما هو الحال مع الدول الأعضاء في منظمة "إيغاد" حيث شهدنا مجموعة من الخلافات والنزاعات بين كل من إثيوبيا والصومال، السودان إريتيريا، كينيا وأوغندا وغيرها من الصراعات والتوترات التي تؤثر على العلاقات بين دول الأعضاء¹.

ومن المعوقات الأخرى للدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمة الإقليمية أو المنظمات الفرعية الأخرى في حل وتسوية أعمال العنف في دولة عضو هو الافتقار للموارد المالية والقدرات العسكرية التي تمكن الدول الإفريقية من إرسال قوات حفظ سلام قادرة على فرض السلام على أطراف النزاع، فعلى سبيل المثال، فإن عددا قليلا من الدول الأعضاء في منظمة (إيكواس) قادر على إرسال قوات عسكرية خارج حدودها، ولا يقتصر ذلك على حجم القوة، بل أيضا المعدات وقدرة نقل الجنود والأسلحة خارج الحدود. كما أن بعضا من القوات العسكرية يفتقر للإحترافية والمهنية، إذ سجل تورط ضباط وجنود من قوات الإيكواس في ليبيريا في عمليات سلب ونهب وتجارة المخدرات². هذا كله دفع مجلس السلم والأمن الإفريقي إلى عدم الاكتفاء بالتعاون مع هذه المنظمات والتجمعات الإفريقية الفرعية، بل إلى ضرورة إيجاد شركاء آخرين أكثر فعالية لتسهيل مهامه في إيجاد حلول أمنية للقارة الإفريقية.

المطلب الثاني: علاقة المجلس مع الإتحاد الأوروبي

تستحوذ قضايا السلم والأمن على جانب كبير من اهتمام المجتمع الدولي بصفة عامة والإتحاد الأوروبي بصفة خاصة، حيث تتابع أجهزة الإتحاد ومسؤولية تطورات الأحداث في عدد من الدول الإفريقية التي تواجه سيناريوهات الاضطرابات والنزاعات على اعتبار أن اتساع نطاق الأزمات في القارة السمراء يؤثر بلا شك على استقرار الكتل الجغرافية الأقرب إلى نطاقها.

¹ أميرة عبد الحليم، "الدور الإقليمي والموقف من الصراع في الصومال"، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2010/2009، ص20.

² Dirk Van Den Boom, "ECOWAS: How Regional Integration Works in West Africa?", International Institute for Journalism, Berlin, 2010, p.54.

لقد تطورت العلاقة بين مجلس الأمن والسلم الإفريقي الممثل للإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي في العقود الماضية بشكل كبير وذلك يعود لزيادة اهتمام هذا الأخير بمجال السلام والأمن في إفريقيا، حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي هذا المجال حيويًا يستلزم إقامة التعاون والحوار بشأنه، حيث دعا الإتحاد الأوروبي إلى البحث عن إمكانية إنشاء مرفق عملي لدعم السلام وتمويل عمليات دعم السلام التي تجرى تحت إشراف مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد بغية تعزيز قدرته على تأدية دوره الكامل في إحلال السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا على نحو عاجل، فقرر الإتحاد الأوروبي إنشاء ما يطلق عليه "تسهيل السلام في إفريقيا" في 2004 والذي يعبر عن التطور المستمر للسياسة الإفريقية داخل الإتحاد الأوروبي.

تعتبر عملية تسهيل عملية دعم السلام أداة مزودة بميزانية تقدر بـ 250 مليون أورو يتم تخصيصها لتمويل عملية حفظ السلام في إفريقيا مع إسناد الإدارة، الاستغلال والتجهيز للأفارقة وتقوم على 03 مبادئ أساسية:

- الملكية: حيث يساعد تسهيل دعم السلام كلا من الإتحاد الإفريقي والمنظمات الجهوية على تولي تسوية النزاعات الإفريقية، كما أنه يشجع البحث عن الحلول الملائمة والتي يمكن تطبيقها في كامل أرجاء القارة الإفريقية.
- تشجيع التضامن الإفريقي.
- إيجاد الشروط الضرورية للتنمية باعتبار هذه الأخيرة مستحيلة التحقيق في ظل غياب الأمن والاستقرار.

يمول الإتحاد الأوروبي بنسبة 70% من ميزانية الإتحاد الإفريقي، حيث وفر خلال العشرة السنوات الأخيرة 1.2 مليار أورو لتسهيل عمليات حفظ السلام تحت قيادة مجلس الأمن والسلم الإفريقي، كما تم التكفل بتقديم مساعدات لوجيستية عديدة في المجال الطبي والتكنولوجي وذلك لأغراض مدنية وليس عسكرية.

إبتداءً من 2007 قرر كل من مجلس السلم والأمن الإفريقي والإتحاد الإفريقي توسيع حقل تسهيل دعم السلام في إفريقيا ليشمل الوقاية من الأزمات، تعزيز الإستقرار في فترة ما بعد النزاع إضافة إلى دفع مسار اتخاذ القرار والمسار التعاوني. ولهذا الغرض تم تخصيص 100 مليون أورو

لتعزيز القدرات لضمان السير الحسن لمختلف البرامج الأمنية على مستوى المجلس وتطوير التعاون في مجال حل و تسوية النزاعات في إفريقيا. كما تم تخصيص 600 مليون أورو لتمويل عمليات حفظ السلام و 15 مليون أورو لآلية الإنذار المبكر، وتم ترك 40 مليون أورو للإحتياجات غير متوقعة، كما قدم الإتحاد الأوروبي 12.5 مليون أورو في ديسمبر 2013 لدعم تشغيل آلية الإنذار المبكر¹.

عمليا، دعم الإتحاد الأوروبي مجموعة النزاعات المهمة في إفريقيا والتي تمثلت في:

- **الأزمة السودانية:** ساهم الاتحاد الأوربي تحت نافذة تمويل السلام بتوفير 300 مليون يورو للاتحاد الإفريقي تم توجيه معظمها لدعم قوات مجلس السلم والأمن الإفريقي في السودان (AMIS) سنة 2004. كما وفرت المفوضية الأوروبية مساعدات إنسانية للمتضررين من النزاع بقيمة 110 مليون يورو خلال سنة 2014 بالإضافة إلى 20 مليون يورو قدمتها المفوضية لمساعدة لاجئي جنوب السودان. مع تقديم دول الاتحاد الأوروبي مساعدات إنسانية بقيمة 137 مليون يورو ليصل إجمالي ما قدمه الاتحاد الأوربي من مساعدات إنسانية إلى 267 مليون يورو، إلى جانب تقديم 1.1 مليون يورو إلى مرفق السلام الإفريقي التابع للمفوضية الأوروبية والذي قام بدوره بتخصيص ذلك المبلغ لدعم جهود تجمع "الإيغاد" من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في جنوب السودان وإنشاء آلية لمراقبة وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع².

- **الأزمة الصومالية:** تعهد الإتحاد الأوروبي بتقديم 212 مليون يورو مساعدات تنموية للصومال خلال الفترة من 2008 إلى 2013، في إطار ما سمي بالإستراتيجية المشتركة من أجل الصومال. وفي 23 أبريل 2009 استضاف الاتحاد الأوروبي في بروكسل مؤتمرا دوليا حول الصومال لحشد الدعم الدولي ماديا وسياسيا لمواجهة التحديات التي تواجه الصومال. كما تعهد الإتحاد الأوروبي بتقديم تمويل لتدريب حرس السواحل بمبلغ 43 مليون يورو لتدريب حوالي 500 فرد عبر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وذلك أمام السواحل الصومالية لحماية التجارة الدولية.

- **أزمة إفريقيا الوسطى:** إن المساعدات الأوروبية الموجهة إلى القوات الإفريقية في أفريقيا الوسطى (MISCA) تبلغ نحو 125 مليون يورو وذلك قبل انضواء تلك البعثة في إطار بعثة الأمم المتحدة

¹ زياني كلثوم، الإتحاد الإفريقي و تسوية النزاعات ، مرجع سابق، ص ص 149-150.

² مظاهر الاهتمام الأوروبي بالأزمات في إفريقيا، 20 ديسمبر 2014، على الرابط: www.lemaghreb.tn تاريخ الإطلاع (2015/03/22)

(MINUSCA). كما يعد الاتحاد الأوروبي أكبر مانح للمساعدات الإنسانية في أفريقيا الوسطى التي يعتبر نصف تعداد سكانها البالغ 4.6 مليون نسمة في حاجة ماسة إلى تلك المساعدات في ظل نزوح نحو 410 آلاف نسمة عن ديارهم في داخل البلاد ولجوء نحو 425 ألف لاجئ إلى دول الجوار (الكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو والكونغو الديمقراطية).

وفيما يتعلق بالمساعدات المخصصة لاحتواء التداخات الإقليمية للأزمة السياسية في إفريقيا الوسطى، فقد خصص الاتحاد الأوروبي مساعدات بقيمة 10 مليون يورو لتوفير الاحتياجات الإنسانية للاجئين في المناطق الحدودية لكل من تشاد والكاميرون والكونغو الديمقراطية¹.

إن الدعم الأوروبي لأفريقيا ومشروعات الاتحاد الأوروبي الإنسانية في البلدان الإفريقية، يهدف أساسا إلى ضمان استمرار تدفق النفط والموارد الطبيعية الأخرى، والتحكم في الهجرة غير الشرعية، ومكافحة التطرف المتزايد في كثير من أنحاء إفريقيا. إذ تتركز الاستراتيجية الأوروبية الجديدة تجاه أفريقيا على جانبين مهمين هما: الأمن والاقتصاد. من الواضح تماما انخراط الأوروبيين إلى حد كبير في مسائل التدريب العسكري والإمداد بالمعدات كما حدث في شمال مالي ومناطق الساحل والصحراء، وذلك راجع إلى المخاوف الأوروبية من تحديات الإرهاب والقرصنة البحرية والجريمة المنظمة وشبكات الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات والأسلحة، وانعكاسات ذلك كله على الأمن الأوروبي، أما فيما يتعلق بالتجارة، فإن الاتحاد الأوروبي يحاول جاهدا الضغط على الدول الإفريقية من أجل التوقيع على اتفاقيات شراكة اقتصادية جديدة. وتواجه المفاوضات مع أفريقيا صعوبات جمة بسبب أن هذه الاتفاقيات لا تتماشى مع توجهات منظمة التجارة العالمية من جهة، فضلا عن عدم مراعاتها للأولويات التنموية الإفريقية من جهة أخرى².

¹ Commission européenne, partenariat UE-Afrique pour la paix et la sécurité, Mars 2009, disponible sur: www.europa.eu.int (2015/03/24)

² حمدي عبد الرحمان، أوروبا وأفريقيا وجهها لوجه: نحو شراكة أم هيمنة جديدة؟ معهد العربية للدراسات، أبريل 2014، على الرابط: www.studies.alarabiya.net تاريخ الإطلاع (2015/04/06)

المطلب الثالث: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي بالأمم المتحدة

تتطور علاقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ونظيره التابع للإتحاد الإفريقي على نحو متزايد في سياق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة لبلوغ إقرار السلام وتحقيق الاستقرار في القارة الإفريقية. وفي إطار تنظيم العلاقات بين مجلس السلم والأمن الإفريقي والأمم المتحدة، نصت المادة 17 من بروتوكول تأسيس المجلس على ما يلي:

1. يتعاون ويعمل مجلس السلم والأمن على نحو وثيق مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يتولى المسؤولية الرئيسية لصون السلام والأمن الدوليين ويتعاون ويعمل مجلس السلم والأمن أيضاً على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى تعزيزاً للسلم والأمن والاستقرار في أفريقيا.
2. يتم اللجوء - عند الاقتضاء - إلى الأمم المتحدة لتوفير ما يلزم من الدعم المالي واللوجستي والعسكري تعزيزاً لأنشطة الاتحاد الإفريقي في مجال تعزيز وصون الأمن والسلام.
3. والاستقرار في أفريقيا وذلك عملاً بأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بدور المنظمات الإقليمية في حفظ السلام والأمن الدوليين.
4. يقوم كل من مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية بالتفاعل الوثيق والمستمر مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والأعضاء الأفريقيين فيه وكذلك مع الأمين العام للأمم المتحدة بما في ذلك عقد الاجتماعات الدورية وإجراء المشاورات المنتظمة حول مسائل الأمن والسلام والاستقرار في أفريقيا¹.

بالتالي يتبين لنا من خلال ما جاء في هذه المادة، أهمية علاقة الأمم المتحدة بمجلس السلم والأمن الإفريقي في مجال السلم والأمن في إفريقيا والدعم المالي واللوجستي الذي يقدمه للمجلس التابع للإتحاد الإفريقي وذلك قصد الإنقاذ من النزاعات في إفريقيا والعمل على الحفاظ على السلام والأمن الدوليين الذي يعتبر الهدف الأسمى للأمم المتحدة. إذ يتعاون مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي بشكل وثيق في المسائل المتصلة بالسلم والأمن.

¹ المادة 17 من البروتوكول التأسيسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي. أنظر الملحق رقم 01.

يعقد أعضاء مجلس الأمن اجتماعا تشاوريا سنويا ويزورون مقرها مرة كل سنتين، وتوفر هذه الاجتماعات التشاورية التي تعقد بالتناوب فرصة هامة لزيادة تحديد العلاقة الإستراتيجية وتعزيزها.

منذ سنة 2007 تركزت المناقشات على الدعم العام الذي تقدمه الأمم المتحدة للبرنامج العشري لبناء القدرات والذي يسعى إلى إيلاء الاهتمام للاحتياجات الخاصة لإفريقيا ويغطي الإطار جميع جوانب المساعدات الحالية والمستقبلية التي تقدمها الأمم المتحدة للمجلس وتعزيز القدرة على التنبؤ والإستدامة والمرونة في تمويل قدرات مجلس السلم والأمن الإفريقي في مجال السلم والأمن، حيث تم التوقيع على هذا البرنامج سنة 2006 بين الأمين العام السابق للأمم المتحدة ورئيس مفوضية السابق للإتحاد الإفريقي¹.

كما جاء في إطار التعاون بين كل من مجلس السلم والأمن الإفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إنشاء قوات حفظ سلام هجينة تضم كلا من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ونظيرتها التابعة للإتحاد الإفريقي.

تتميز هذه القوات بتضاعف عدد أفرادها والذي يقدر بـ 26000 جندي يضمون حوالي 20000 عسكري و6000 شرطي وارتفاع قدرتها الآلية والكفاحية، كما أنها تلقى دعما كبيرا من قبل الأمم المتحدة في المجال المالي. بالإضافة إلى مراقبة مدى تنفيذ كافة أطراف النزاع للاتفاق حول وقف إطلاق النار، يمكنها أيضا استخدام القوة لأجل ضمان سلامة العاملين في الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وكذا من يعملون في المساعدة الإنسانية الدولية.

تضم قوات حفظ السلام الهجينة أفرادا من الدول الإفريقية إضافة إلى أفراد ينتمون إلى دول آسيوية، وقد تولت أول مهمة لها في 31 ديسمبر 2007 وذلك في السودان وبالذات في إقليم دارفور². لم تتوقف الأمم المتحدة عن التدخل لحل مختلف الصراعات والنزاعات العنيفة في إفريقيا فتدخلاتها كانت أحيانا مكللة بالنجاح إذ انتهى بالاستقرار والسلام، وأحيانا أخرى تتسم بالفشل حيث عرفت الاستمرارية أو التجدد خاصة بالنسبة للحروب الأهلية إذ شهدنا كوارثا في الصومال ورواندا مثلما شهدنا أيضا نجاحات كما هو الحال في الموزمبيق، أنغولا ونامبيا.

¹ سعدي هارون، ، مرجع سابق، ص109.

² زياني كلثوم، الإتحاد الإفريقي و تسوية النزاعات، مرجع سابق، ص147.

كما كانت هناك حالات أين تجددت عمليات حفظ السلام مثل حالة الكونغو الديمقراطية، وهناك نزاعات أخرى استمرت إلى اليوم منذ التسعينات مثل حالة الصحراء الغربية وحالة قوة حفظ السلام في إثيوبيا وإريتريا¹.

أما النزاعات التي بدأت منذ بداية القرن 21 فهي حالات ليبيريا وسيراليون، الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، بروندي، السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى، فزادت ميزانياتها السنوية عن 3.5 مليار دولار².

لقد حظيت القارة الإفريقية طيلة سنوات عديدة بنصيب وافر من عمليات حفظ السلام التي أنشأتها الأمم المتحدة منذ 1948 حتى 2010، فمن إجمالي 63 عملية سلام متنوعة أنشأتها المنظمة خلال تلك المدة، كان نصيب القارة منها 27 عملية، وهو ما يمثل 43 بالمئة من تلك العمليات، وبالتالي تعد المنطقة الأولى للتدخل في العالم.

هذا الطلب الإفريقي المكثف على عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة قد زاد نتيجة لعدة عوامل هي:

- تقادم الآثار الكارثية للصراعات الداخلية، وامتدادها إلى المحيط الإقليمي.
- افتقار أغلب الدول والتنظيمات الإقليمية الأفريقية إلى القدرات المادية والبشرية اللازمة لبناء السلم.
- تخوف الأفارقة من التدخل العسكري من جانب الدول الكبرى في الصراعات الأفريقية.

تجدر الإشارة في هذه النقطة، أن التدخلات التي تقوم بها الأمم المتحدة تحت غطاء الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ما هي في الحقيقة إلا استجابة لرغبات وتنفيذا لإستراتيجيات القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تهيمن بشكل كبير على مجلس الأمن الدولي الذي يهيمن بدوره على منظومة الأمم المتحدة كلها، الأمر الذي يعطي الفرصة للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من

¹ أعيان فاروق، الأمم المتحدة و بناء السلام في إفريقيا، مرجع سابق، ص72.

² محمد منير زهران، "الأمم المتحدة وتطور مفهوم بناء السلام"، السياسة الدولية، العدد 169، جويلية 2007، ص46.

ذوي العضوية الدائمة في المجلس للهيمنة على عمليات السلام التي تقوم بها المنظمة ولعل ما يحدث في دارفور خير شاهد على ذلك¹.

المطلب الرابع: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي بالولايات المتحدة الأمريكية

تسعى الولايات المتحدة من خلال علاقتها بالإتحاد الإفريقي عموماً ومجلس السلم والأمن الإفريقي خصوصاً إلى تحسين قدرة القارة على التعامل مع المشكلات الأمنية المؤثرة على الأمن العالمي بصفة عامة وعلى الأمن الأمريكي بصفة خاصة وأهمها الإرهاب. كما تسعى إلى دعم الحلول السلمية للنزاعات المسلحة في القارة في مناطق البحيرات العظمى والقرن الإفريقي ومنطقة الساحل الإفريقي وجنوب السودان بشكل يحقق مصالحها.

تدعم الولايات المتحدة بقوة عمل أكثر من 67 ألف فرد من قوات حفظ السلام الإفريقية الذين يعملون مع مجلس السلم والأمن الإفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أفريقيا المكلفون بمهمة حماية المدنيين، ومنع العنف، وتعزيز الأمن والاستقرار في العديد من النزاعات الأكثر تعقيداً في أفريقيا.

لقد التزمت الولايات المتحدة، ومنذ العام 2009، بتقديم ما يقرب من 892 مليون دولار لتطوير قدرات حفظ السلام الإفريقية. وقد قامت الولايات المتحدة بتدريب وتجهيز أكثر من ربع مليون فرد من القوات العسكرية وقوات الشرطة الإفريقية للخدمة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

أوضحت البلدان الإفريقية أن الاستجابة السريعة للأزمات تترجع على صدارة برنامجها للسلام والأمن. ولدعم هذه الأولوية، أعلنت الولايات المتحدة خلال قمة الزعماء الأميركية الإفريقية عن شراكة الاستجابة السريعة لعمليات حفظ السلام الإفريقية المعروفة اختصاراً بـ (A-Pre) ، والتي تشمل استثمارات جديدة قدرها 110 مليون دولار سنوياً لمدة تتراوح بين 03 إلى 05 سنوات لبناء قدرات

¹ دور الأمم المتحدة والمؤسسات الإفريقية في تحقيق السلم و الأمن في الإفريقي، 08 جويلية 2014، على الرابط :

www.elsyasi.com تاريخ الإطلاع (2015/04/01)

الجيش الإفريقية لنشر قوات حفظ السلام بسرعة بهدف الاستجابة لمقتضيات النزاعات الناشئة، وهو مفهوم يحمل في طياته إمكانات قوية لإنقاذ الأرواح.

سوف تتخبط الولايات المتحدة في شراكة مع مجموعة أولية من ستة بلدان - السنغال وغانا وإثيوبيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا - لتطوير برنامج للقدرة على الاستجابة السريعة، من خلال بناء قدرات محسنة في مجالات مثل التدريب العسكري، وصيانة وإصلاح المعدات، ودعم المؤسسات، والتبادل العملي مع قوات حفظ السلام الأخرى الموجودة في إفريقيا. في إطار هذا البرنامج، ستلتزم الدول الإفريقية الشريكة بالحفاظ على استعداد القوات والمعدات لتكون جاهزة للنشر بسرعة، والإبلاغ عن التزامها نشر هذه القوات كجزء من مهام الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي للاستجابة للآزمات الناشئة.

منذ عام 2005، ومن خلال برنامج المساعدة والتدريب على عمليات الطوارئ في إفريقيا (ACOTA)، والذي يتم تمويله أساسًا عن طريق برنامج مبادرة عمليات السلام العالمية (GPOI)، قامت الولايات المتحدة بتدريب أكثر من 248 ألف فرد من قوات حفظ السلام من 25 دولة شريكة في جميع أنحاء القارة قبل نشرهم إلى عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن الإفريقي. كما أنفقت الولايات المتحدة أكثر من 241 مليون دولار في أنشطة تابعة لبرنامج المساعدة والتدريب على عمليات الطوارئ في أفريقيا منذ العام 2009 وحده.

بالإضافة لذلك، ومن خلال تمويل برنامج مبادرة عمليات السلام العالمية (GPOI)، أجزت القيادة الأميركية في إفريقيا تدريبات متخصصة على عمليات حفظ السلام للاتحاد الإفريقي و22 بلدا إفريقيا شريكًا منذ العام 2005 بهدف بناء جيوش مؤهلة ومحترفة من قوات حفظ السلام. قدمت الولايات المتحدة أيضًا التدريب والمعدات لأكثر من 1100 فردًا من قوات الشرطة الإفريقية قبل نشرهم في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في دارفور، بجنوب السودان، ومالي، وذلك من خلال برنامج دعم الشرطة الدولية في عمليات حفظ السلام (IPPOS)، ما يؤكد الدور الحاسم للمدنيين في عمليات حفظ السلام.

إن الولايات المتحدة تقدّر الدور القيادي المتواصل والإرادة السياسية المتنامية لمجلس السلم التابع للاتحاد الإفريقي لتنظيم الاستجابات اتجاه النزاعات الأفريقية والتعامل معها، كما أن الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز قدرات مؤسسات الاتحاد الإفريقي لإطلاق ودعم عمليات حفظ السلام، فضلًا

عن زيادة مستوى التبادل العملياتي بين دول الاتحاد الإفريقي خلال نشر قوات حفظ السلام. منذ العام 2005، عينت الولايات المتحدة مستشارًا للسلم والأمن في مقر الاتحاد الإفريقي، وقدمت المساعدة لقسم عمليات دعم السلام التابع للاتحاد الإفريقي، ووفرت التدريب على إدارة الموارد والقيادة والسيطرة في شؤون الدفاع.

وتدعم وزارة الدفاع مناورات التدريب العديدة التي تسعى إلى زيادة مستوى التبادل العملياتي بين الشركاء في العمليات المعقدة، وتعزيز قدرة القوة الإفريقية الجاهزة للتخطيط، وأيضًا نشر، وتوظيف، وصيانة، وإعادة نشر القوات إلى مناطق النزاعات. وتلتزم الولايات المتحدة بتقديم ما يقرب من 70 مليون دولار خلال العام المقبل في صورة معدات لازمة لنشر قوات حفظ السلام الإفريقية، بما فيها تلك المقدمة إلى قوات الاتحاد الإفريقي في الصومال وجمهورية إفريقيا الوسطى، والتي ستوفر لقوات حفظ السلام أدوات محسنة لازمة لتنفيذ مهامها.

ما زالت الولايات المتحدة تدفع قدما بمبادرات هدفها تعزيز قدرات حفظ السلام للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وذلك من خلال السعي لزيادة عدد وتعزيز طاقات وفعالية ما تساهم به الدول من جنود وأفراد شرطة يعملون ميدانيا لتدعيم السلم والأمن في أفريقيا.

والولايات المتحدة هي أكبر مساهم مالي في العالم على الإطلاق لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، في السنة المالية 2013 قدمت الولايات المتحدة أكثر من 1.7 بليون دولار، أكبر حصة وجهت إلى عمليات حفظ السلام الأممية في إفريقيا وبذلك بلغ مجموع المساهمات الموجهة لهذه الأخيرة بـ 09 بلايين دولار منذ 2009¹.

ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية ماليًا في:

- جمهورية إفريقيا الوسطى: تعمل بعثة الدعم الدولي لدى جمهورية إفريقيا الوسطى ("ميسكا") التي يقودها الاتحاد الإفريقي، إلى جانب قوات فرنسية تعمل معها منعا لوقوع أحداث عنف إثني إضافية ولاستعادة الاستقرار وحماية المدنيين. وقد تعهدت الولايات المتحدة بتوفير 100 مليون دولار دعماً لهذه القوات. كما طلب الرئيس اعتماد مبلغ يصل إلى 100 مليون دولار لمساندة هذه القوات وطلب

¹ بيان حقائق حول الدعم الأمريكي لعمليات حفظ السلام في أفريقيا، أوت 2014، على الرابط: www.iipdigital.usembassy.gov تاريخ الإطلاع (2015/04/10)

تخصيص 428 مليون دولار في السنة المالية 2015، كمساهمات متوقعة مترتبة على الولايات المتحدة خلال السنتين الماليتين 2014 و 2015 لبعثة الاستقرار المتكاملة المتعددة الجوانب (والتي تعرف باختصار بـ"مينوسكا").

- **جمهورية ساحل العاج (كوت ديفوار):** المساهمات المستحقة على الولايات المتحدة من أجل عملية الأمم المتحدة في ساحل العاج ("يونوسي") منذ 2009 تجاوزت 885 مليون دولار منذ 2009. كما قدمت الولايات المتحدة دعماً كبيراً لازدهار ساحل العاج في فترة ما بعد الصراع ومن ضمن ذلك تدعيم الأمن الحدودي وحماية المدنيين والاستقرار في أعقاب أزمة الانتخابات الرئاسية في 2011.

- **جمهورية الكونغو الديمقراطية:** منذ 2009 قدمت الولايات المتحدة ما يزيد على 2.1 بليون دولار من المساهمات المستحقة لبعثة إشاعة الاستقرار الأممية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو) للمساعدة في حماية المدنيين ومساندة حكومة الكونغو في تدعيم السلام. وتمول الولايات المتحدة منصب مستشار لمساعدة موظفي القضاء العسكري الكونغولي الملحقين بخلايا دعم الادعاء المساند من "مونوسكو" للتحقيق في جرائم خطيرة. كما يعمل ثلاثة عسكريين أميركيين حالياً لدى مونوسكو.

- **ليبيريا:** قدمت الولايات المتحدة ما يزيد عن 879 مليون دولار كمساهمات مترتبة عليها منذ 2009 لبعثة الأمم المتحدة لدى ليبيريا (يونميل) وهو ما أتاح لليبيريا أن توفر قدرًا كبيرًا من الأمن خلال الفترة الانتقالية ما بعد الحرب والتي تخللتها الانتخابات في 2011 وإعادة بناء القوات المسلحة الليبيرية.

- **مالي:** بهدف معالجة حالة عدم الاستقرار في مالي، وفرت الولايات المتحدة أكثر من 115 مليون دولار كمساهمات مستحقة عليها لبعثة الاستقرار المتكاملة المتعددة الجوانب في مالي (مينوسما). وقدمت واشنطن دعماً للنقل الجوي وتعهدت بتقديم 173 مليوناً للدعم اللوجستي والتدريب والمعدات البالغة الأهمية مثل العربات والاتصالات لجنود حفظ السلام الأفارقة الذين نشرتهم مينوسما والبعثة السابقة عليها بعثة الدعم الدولية في مالي (أفيسما) التي يقودها الاتحاد الإفريقي.

- **الصومال:** بهدف مساعدة الصومال على مكافحة الإرهاب ودعم جهود الحكومة الفدرالية لإشاعة الأمن والاستقرار، تعهدت الولايات المتحدة بتقديم أكثر من 512 مليون دولار كدعم لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميسوم) لبناء القدرات والطاقات للتصدي لتنظيم الشباب في الصومال وإتاحة المجال لحدوث تقدم سياسي. ويشمل ذلك تدريبات تسبق نشر القوات وتوفير عتاد عسكري،

ومستشارين على الأرض. إضافة إلى ذلك، قدمت الولايات المتحدة مساهمات تزيد على 455 مليون دولار لمكتب الأمم المتحدة لدعم أمسيوم والمعروف بـ"ينسوا" مما أدى إلى تدعيم قوات الاتحاد الأفريقي.

- جنوب السودان: المساهمات المستحقة على الولايات المتحدة لبعثة الأمم المتحدة لدى جنوب السودان (يونميس) منذ إنشائها في 2011 بلغت 635 مليون دولار ودعم مساعي يونميس لحماية المدنيين وتسهيل إيصال مساعدات إنسانية. يعمل خمسة عسكريين حاليا في يونميس.

- السودان-دارفور/أبييه: منذ العام 2009 وفرت الولايات المتحدة قرابة 2.4 بليون دولار كمساهمات مستحقة عليها لعملية الأمم المتحدة-مجلس السلم والأمن الإفريقي المشتركة في دارفور (يوناميد) وأكثر من 182 مليوناً من المساهمات المستحقة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في إقليم أبييه (يونيسفا).

كما أن الدعم الأمريكي لهذه العمليات عزز حماية المدنيين و سهل المساعدات الإنسانية و أشاع حقوق الإنسان وسيادة القانون¹.

إن الاهتمام المتزايد والملفت للانتباه للولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الإفريقية خاصة في السنوات الأخيرة ليس راجع فقط لاعتبارات أمنية، فالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه أي منطقة في العالم لا بد أن تكون نابعة أولاً من مصالحها وأهدافها الكونية من جهة، وأهمية المنطقة المعنية بتلك السياسة من جهة ثانية. ونظراً لأن إفريقيا تحتل موقعاً مهماً في الاستراتيجية التي رسمتها الإدارة الأمريكية للتحكم في عالم المستقبل، لما تملكه القارة من ثروات طبيعية ومواد أولية، لاسيما البترول، العنصر الحيوي المحرك للاقتصاد العالمي، تحولت إفريقيا إلى قاعدة استراتيجية خلفية مهمتها تأمين الإمدادات البترولية للولايات المتحدة، لتقليص الاعتماد على الشرق الأوسط الذي أصبح معرضاً لتطورات لا يستطيع صناع القرار التنبؤ بمداهها أو بنتائجها².

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية تحت غطاء مكافحة الإرهاب في إفريقيا، بإنشاء قاعدة عسكرية خاصة بإفريقيا و التي أطلق عليها إسم "الأفريكوم" AFRICOM. ففي خضم تنافس القوى الكبرى

¹ Axel Augé, **les soldats de paix en Afrique subsaharienne**, Guerres mondiales et conflits contemporains ,n°229 ,pp.43-53.

² نجلاء مرعي، النفط والدماغ.. الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2012، ص74.

على موارد القارة الإفريقية توصلت أمريكا إلى أن الحصول على مناطق ارتكاز عسكرية لن يكون أفضل من إيجاد قواعد عسكرية أو محطات تسهيل لوجيستية لقواتها المنتشرة على امتداد العالم، وذلك لتأمين مصالحها، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على منابع النفط في القارة التي تحتوي على احتياطات هامة، والتي تدخل في إطار التنافس الأمريكي الصيني على القارة الأفريقية، إذ يتوقع أن تصل الواردات من نفط خليج غينيا 25 بالمائة مستقبلا، فحسب إعلان جورج بوش " أن النفط في إفريقيا يشكل مصلحة قومية إستراتيجية لأمريكا". فكل هذا كان دافعا أساسيا لتأسيس قيادة عسكرية خاصة بالقارة و التي بدأ نشاطها رسميا في 1 أكتوبر 2008¹.

¹ Sophie Claret, **le soutien de l'AFRICOM** , diplomatie :géopolitique de l'Afrique de l'ouest,série 12, juin-juillet 2010,p 76.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد أن قمنا بالتطرق إلى أهم الخطوات التي مر بها إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، وإلقاء الضوء على تكوينه، آلياته، سلطاته ومهامه، مع الإشارة إلى أهم مبادئ عمله وأهدافه، يتضح لنا أن إنشاء هذا المجلس كان بمثابة إنجاز إفريقي جديد يجسد النقلة الإيديولوجية الإفريقية الحديثة التي أراد الإفريقيون تبنيها في مجال السلم والأمن بعد فشل منظمة الوحدة الإفريقية وآلياتها الأمنية في إيجاد حلول لمختلف النزاعات والحروب التي مست معظم أقاليم القارة.

فتولى مجلس السلم والأمن الإفريقي مهمة الإهتمام بالنزاعات سواء كانت داخلية أو خارجية، وكان شعار المجلس إيجاد حلول إفريقية لمشاكل إفريقية، وذلك قصد إيجاد رؤية شاملة مشتركة للمنظومة الأمنية الإفريقية وتجسيد فكرة الأمن الجماعي من خلال إعطاء أهمية أكبر لمسألة السلم الجهوي في جهود بعض المنظمات الفرعية والتعاون معها لمواجهة النزاعات. إلا أن بعض المشاكل التي تعاني منها هذه الأخيرة ومعظم الدول الإفريقية لاسيما مشكل التمويل أبقّت مجلس السلم والأمن الإفريقي عاجزا عن تحقيق والوصول إلى أهدافه مضطرا إلى الإستنجاد بالمساعدات الخارجية للدول والمنظمات الغربية خاصة المادية منها، الشيء الذي جعل المجلس عاجزا عن التحرك أو التدخل في أي دولة إفريقية دون مساعدات غربية وهذا ما سوف نبينه من خلال الفصل الثالث.

منذ الإعلان عن إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي في جويلية 2002، أصبح هذا الأخير الجهاز المنوط به تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية، فمنذ ذلك الحين أخذ الجهاز الأمني الإفريقي يلعب دور الوقائي من النزاعات بإخماد نيران الحرب وخفض حدة آثارها في أماكن النزاع في إفريقيا حيث قام بالتدخل في عدد من الدول الإفريقية التي عرفت النزاعات واللا استقرار وإرساء دعائم الأمن والسلام في مختلف أرجاء القارة.

تعد عمليات حفظ السلام في إطار التدخل العسكري من أجل تسوية النزاعات من أهم النقاط التي أدرجها الإتحاد الإفريقي في البروتوكول التأسيسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي، حيث نصت المادة 17 عن التعاون مع القوات الأممية لحفظ السلام ومختلف المنظمات الدولية الأخرى قصد مساعدة المجلس، ففي هذه الحالة أصبح الأخذ بالمساعدات الأجنبية خيارا لا بديل له، إذ أصبحت المنظمة والعديد من الدول الأخرى من الممولين الأوائل للمجلس وعملياته العسكرية.

فمن خلال هذا الفصل سوف نعرض الحالات التي وضعناها محل الدراسة والمتمثلة في النزاع في دارفور والنزاع في مالي قصد توضيح ظروف التدخل وإمكانيات المجلس ومعوقات دوره مع تقديم قراءة تقييمية لهذا الدور.

المبحث الأول: تحركات مجلس الأمن والسلم الإفريقي في أزمة دارفور

يعتبر النزاع المسلح بدارفور نموذجا للصراعات المسلحة الغير دولية التي عهدتها القارة الإفريقية، إلا أن طبيعة الأطراف المتورطة فيه ونوعية المطالب، فضلا عن المنحى الخطير الذي أخذته والتوقيت الذي تفجرت فيه ميزها عن الكثير من النزاعات المسلحة غير الدولية التقليدية.

إن مشكلة دارفور مشكلة قديمة متجددة، حيث تصاعدت الأحداث في دارفور تدريجيا من السوء إلى الأسوء منذ فيفري 2003 وأصبحت الشغل الشاغل للمجتمع الدولي عموما ومجلس السلم والأمن الإفريقي خصوصا، والذي أخذ يراقب عن القرب هذا النزاع قصد التوصل إلى الحل النهائي لهذا النزاع الذي أصبح يهدد الأمن الإقليمي بشكل ملفت للإنتباه لدرجة أنه حضي بتغطية إعلامية واسعة لم يكن في مخيلة السودانيين عامة ولا أهالي دارفور على وجه الخصوص.

المطلب الأول: الإرهاصات الأولى لأزمة دارفور

تعتبر ظاهرة النزاعات في دارفور قديمة، ويؤرخ لها بقيام سلطنة الفور الثانية عام 1605م والتي أسسها السلطان سليمان سلونقا، وقامت أصلاً على العصبية القبلية، وقد تجلت هذه العصبية في فرع قبيلة الكيرا الذي قام ببسط سلطانه على معظم القبائل وخاصة البعيدة عن مراكز السلطة، وفي عهد السلطان علي دينار أيضاً (1899-1916م) كانت هنالك حروب قبلية ولم تتوقف حتى في أخريات أيامه، وظلت الحروب في دارفور مستمرة منذ الحكم التركي في عهد سلاطين باشا ثم في عهد الخليفة عبد الله التعايشي إبان الثورة المهديّة، التي حاولت فيها إخضاع قبائل الفور والمسالييت والرزيقات والهبانية والتعايشة وبنو هلبة والزغاوة والميدوب.



خريطة رقم 01: موقع إقليم دارفور¹

أحكمت حكومة العهد الثنائي (1916-1956) قبضتها على إقليم دارفور واستعملت نظام الإدارة الأهلية لإخضاع القبائل وإجبارها على الصلح، وتمكنت بذلك من السيطرة على الأمن والاستقرار واحتواء المشاكل آنذاك، لكن ما إن جاءت الإدارة الوطنية بعد الاستقلال حتى ظهرت في المجتمع بوادر تملل قبلي ما انفجرت من حين لآخر".

كانت النزاعات تنتشر في إقليم دارفور من حين لآخر منذ فترات بعيدة بسبب النزاع على الموارد الطبيعية الأرض وبسبب النزوح والخلافات القبلية والنهب المسلح أو بسبب سياسات الحكومات المركزية وضعف التنمية، وبسبب التغيرات السياسية والإدارية مع ضعف الكوادر غير المدربة في الإدارة برزت مجموعة نزاعات وصراعات أبرزها:

1- الصراع بين الرزيقات والمعاليا 1968.

2- الصراع بين بني هلبة والزيادية والمعاليا 1970.

3- لصراع بين بني هلبة والرزيقات الشمالية 1976.

أما أهم الصراعات التي وقعت ما بين عام 1976-1980 فتمثلت في الآتي:

- الصراع بين الرزيقات والداجو.

- الصراع بين الرزيقات والفور.

- الصراع بين الرزيقات والبرقو.

كذلك شهدت الفترة من عام (1980م- 1998م) حوالي 22 صراعاً في دارفور، شاركت فيها

غالبية القبائل وإن كانت قبيلتا الزغاوة والمسالييت الأكثر انخراطاً في هذه الصراعات¹.

وقد أخذت الحروب في دارفور أشكالاً عدة منها ما يتعلق بالغارات التي يشنها الفرسان فيما بينهم كسباً للمال ومنها ما يتعلق بالاقتتال حول المراعي، وبعد الاستقلال تنامت حركات الاحتجاج في بعض المناطق الطرفية كنتيجة حتمية لسياسات الاستعمار والوعود التي وعد بها قيادات الأحزاب في ذلك الوقت لكسب أصوات الناخبين، ففي ذلك الوقت ظهر في دارفور جبهة نهضة دارفور، وجاء تكوين هذه الجبهة إثر استئثار الأحزاب التقليدية خاصة حزب الأمة بالدوائر الجغرافية².

¹ علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، الخرطوم، شركة مطابع العملة السودانية، 2010، ص45.

² المرجع نفسه، ص48.

وهكذا تعددت أسباب وعوامل نشوب الصراعات في دارفور منذ القدم. ويمكن عموماً إيعاز النزاعات في هذا الإقليم إلى:

1. **الصراع حول الموارد الطبيعية:** فالصراع الحقيقي بدأ عام 1983 بين الرعاة والمزارعين والتنافس حول الموارد الشحيحة والأرض الصالحة للزراعة، وكنتيجة لموجات الجفاف والتصحر التي ضربت منطقة الساحل الأفريقي منذ أواخر الستينيات والتحولت البيئية التي نتجت عنها انحصار نطاق المراعي والموارد المائية والتربة الخصبة، وحماية للحقوق المشتركة بين المزارعين والرعاة، اتفق أهل دارفور على فتح مراحيل ومسارات أصبحت الآن سبباً للصراعات القبلية وذلك لكثرة أعداد الإبل والماشية التي تمر عبر المرحال ليستحيل معها ضبط هذه الحركة خاصة مع التوسع الزراعي، فضلاً عن بعض الأخطاء الإدارية وعدم متابعة السلطات المحلية المراحيل الموسمية. كما أن محاولة بعض القرويين غلق المسارات أو الطرق التي تؤدي إلى مشارب المياه تسبب في صراعات دموية بين المزارعين والرعاة، وفي أحيان كثيرة، ولنتيجة للضغوط الاقتصادية، يلجأ بعض المواطنين إلى حجز موارد المياه والآبار، وذلك بتسويرها بأشواك والبدء في بيعها بالصفحة، ولأن الرعاة يعتبرون الماء ملكاً مشاعاً فهم لا يترددون البتة في إزالة الأشواك. كما يقوم بعض المزارعين في محاولة منهم لإبعاد الرعاة عن مناطقهم وتجنب الصراع بحرق المراعي والعلف الطبيعي ولمسافات شاسعة، ما يؤدي لصراعات دموية⁴. ويظهر هذا الصراع بصورة واضحة بين قبائل الزغاوة والرزيقات الشمالية (المهريّة والجلول والعريقات) في العام 1969م بمنطقة الجنيك التابعة لمحافظة كتم، وفي عام 1994م بنفس المنطقة، وكذلك النزاع بين الزيدانية والميدوب ضد الكبابيش والكواهلة في منطقة شمال الفاشر منذ عام 1932م وتكررت في الأعوام 1957، 1964، 1982، 1997، وجميعها نزاعات حول مصادر المياه والرعي¹.

2. الصراع حول الأرض

من الصراعات الموجودة في دارفور أيضاً الصراع حول الأرض أو (الحواكير)، كان سبباً آخر ومهدداً لذلك النزاع والصراع الراهن في دارفور، والحواكير هي أرض زراعية أو سكنية أو رعية يهبها سلطان من سلاطين الفور لشخص أو جماعة أو قبيلة أو عشيرة بمرسوم سلطاني يحدد حدودها على الطبيعة ملكاً لها يتوارثها من بعده ورثته، فأصبحت الحاكرة لا تقي لسد حاجتهم، وكذلك مطالبة بعض

¹ عماد أحمد سيد أحمد، أمركة أفريقيا: دارفور فقاعة على ثقب إبرة، الخرطوم، دار سوار للطباعة والنشر، يناير 2005، ص52.

القبائل إلغاء نظام الحواكير وديار القبائل وبالتالي التعامل بالقيم والمفاهيم الجديدة بدلاً من الاحتكام إلى التراث والعرف¹.

3. النزوح

تحدث ظاهرة النزوح نتيجة لعوامل كثيرة منها السياسية، حيث تجبر الأوضاع السياسية والأمنية بأن تتحرك بعض المجموعات من السكان إلى مناطق أخرى طلباً للأمن. كما أجبرت الظروف الطبيعية التي تعرض لها سكان دارفور في الخمسة عشر سنة الماضية الكثير من السكان على التحرك من الشمال إلى أواسط وجنوب دارفور وخاصة المدن مثل نيالا، وبنفس القدر نزحت مجموعات كبيرة من الرعاة إلى المناطق الجنوبية مما شكل ضغطاً على المجموعات المستقرة. ويشكل سكان الحواضر اليوم حوالي ثلث سكان دارفور أي (33%) مما يمثل تعديلاً واختلالاً في نظام السكن الحضري في الإقليم والذي لم يكن يتجاوز تعداده خلال سنوات ما بعد الاستقلال (5%). ويعود السبب إلى النزوح الناتج عن الحرب والاختلال الأمني الذي أفضى لتفريغ الريف لصالح الحواضر، الأمر الذي يشكل قلب مشكلة دارفور حالياً.

كما تعرضت المنطقة لظروف طبيعية قاسية وهو ما انعكس على أجزاء واسعة من السودان، وخاصة منطقة دارفور التي تضررت كثيراً في الأعوام 1952، 1969، 1973، 1984، وهذه الظروف كانت نتيجة لأسباب طبيعية تمثلت في قلة الأمطار وسوء الاستغلال البشري للموارد الطبيعية التي نجمت عن الرعي الجائر وقطع الأشجار وإزالة الغابات وانخفاض المياه الجوفية².

كل هذه العوامل انعكست سلباً على حياة الإنسان والحيوان والنبات على حد سواء، وفي هذه الظروف لم يجد السكان سوى النزوح والهجرة إلى حيث الماء والكأ والضروريات الأخرى لتوفير أساسيات الحياة، وكان هذا سبباً في خلق التوترات بين النازحين والمستقرين³.

¹ المرجع السابق، ص142.

² علي أحمد حقار، مرجع سابق، ص153.

³ وكالة الأنباء الكويتية، الخرطوم أطلقت من إجراءات جديدة لتسهيل العمل الإنساني بدارفور، العدد (169)، 27 أبريل 2005م.

4. صراع قبلي (عرب وزرقة)

بصفة عامة، فإن جملة الصراعات في الإقليم قد تحولت إلى صراعات قبلية، وأصبحت هنالك اتهامات متبادلة بين القبائل، فقد كانت حروب مجموعة القبائل العربية بولايات دارفور الثلاث في بادئ الأمر استجابة منها لدواعي الكوارث الطبيعية في هجراتها الأولى منذ العام 1980 ونتيجة لمشاكل الزراعة والمراعي والمسارات، غير أنهم وبعد هذا التاريخ أصبحت لهم استراتيجيات سياسية تنفذ بتكتيك مرحلي، فمن جانبها، تجزم القبائل العربية في منطقة الجنيحة بولاية غرب دارفور أن أفراد قبيلة المساليت يسعون جاهدين للقضاء على العناصر العربية المستقرة منذ قديم الزمان بحجة تحرير أرض المساليت. ويزعم كثير من أهل دارفور، بالأخص القبائل العربية، أن الزغاوة يسعون جاهدين لخلق دولة تحت مسمى "دولة الزغاوة الكبرى" التي تمتد من تشاد إلى أواسط غرب السودان بمساعدة من تشاد، وعقدت العديد من مؤتمرات الصلح لكنها فشلت¹.

5. النهب المسلح

تطور الصراع من صراع موارد وحياء إلى صراع نهب مسلح وتطور الأمر في الحالات الفردية إلى نهب القبائل ودخل في دائرة العمل والعمل المضاد وغالباً ما يصاحبه قتل الأفراد، مما جعل المنطقة في صراع مسلح دائم. والجدير بالذكر أن بداية نشاط النهب المسلح كان في عام 1979 بقيادة مجموعة من الذين تلقوا تدريباً في الخارج بعد فشل حركة يوليو 1976 المسلحة ضد نظام نميري، كما أن الحكومة المركزية أسهمت في إذكاء هذه الظاهرة بضخ السلاح إلى دارفور من خلال تسليحها لبعض القبائل بهدف منع تغلغل متمرد حركة تحرير السودان التي كان زعيمها (قرنق) ولحماية السكان من النهب الذي يتعرضون له من وقت لآخر. وفي منتصف عام 1984 شهدت دارفور ارتفاعاً ملحوظاً في حوادث النهب المسلح نتيجة لامتداد موجات الجفاف والتصحر التي ضربت المنطقة².

"ساعد انتشار السلاح على النهب المسلح، نسبة لنزوح بعض القوات التشادية عندما استولى الرئيس السابق حسين هبيري على الحكم عام 1982م، فتسربت كميات كبيرة من الأسلحة إلى أيدي المواطنين". كما ساعد انتشار السلاح على النهب المسلح، نتيجة لنزوح بعض القوات التشادية عندما

¹ عماد أحمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص156.

² عماد عواد، "أزمة دارفور: تعدد الأبعاد وتنوع الإشكاليات، المستقبل العربي، العدد 312، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص57.

استولى الرئيس السابق حسين هبيري على الحكم عام 1982م، فتسربت كميات كبيرة من الأسلحة إلى أيدي المواطنين عن طريق البيع أو الهبة أو الرهن¹.

6. غياب التنمية

إن ولايات دارفور، رغم كثافة سكانها وكبر رقعتها الجغرافية ووفرة تنوع مواردها الطبيعية الواعدة، ما زالت تعتبر من أكثر مناطق السودان تخلفاً، ففي هذا الشأن يعتقد المهتمون بقضايا دارفور أنها لم تتل حظها من التنمية إبان العهود الماضية خاصة ما قبل مايو 1969 لسببين رئيسيين أولهما أن أغلب الذين كانوا يمثلون دارفور في البرلمانات الأولى ممن عرفوا في الساحة السياسية بـ "النواب المصدرين" الذين لم يتكبد أغلبهم مشقة زيارة دوائريهم الجغرافية التي فازوا بها إلا مرة واحدة، ما يعني عدم إلمامهم بالمشكلات الحقيقية لدوائريهم للمطالبة بها والدفاع عنها. ثانيهما، أن الأحزاب الكبرى التي كانت تشكل الحكومات في الماضي كانت تضمن الفوز في دوائر بعينها عبر كل البرلمانات لذلك سميت بـ "الدوائر المغلقة" آنذاك، وفي سبيل استقطاب أكبر عدد من النواب يمكنها من تشكيل الحكومة القادمة كانت حكومات الأحزاب تميل إلى توجيه خدمات التنمية لمناطق أخرى بعيدة عن هذه الدوائر المضمونة للحزب طمعاً في كسب أصوات الناخبين في أماكن أخرى، وهذا ما حرم معظم مناطق دارفور من حظها من التنمية ومن نصيبها العادل من قسمة الثروة، كما أنه في فترة الحكم الثنائي شهدت بعض المناطق شيئاً من التقدم الاقتصادي بينما لم تحظ المناطق الأخرى به².

أما في فترة حكومة مايو، رغم تبشيرها بمحاربة العطش ومحاولات "الطيب المرضي" - حاكم إقليم دارفور آنذاك - تجميل الولاية وإنارة بعض المدن في أعياذ الثورة، ولكن لم يكن حظ دارفور من التنمية متكافئاً مع الكثافة السكانية وإمكاناتها الزاخرة.

وفي فترة الحكم الإقليمي رغم كبر الميزانيات والاعتمادات المالية التي تم التصديق بها لإقليم دارفور عند وضع الميزانيات، إلا أن ما نفذ منها عملياً في نهاية العام لا يساوي إلا النذر اليسير من الميزانيات المصدقة على الورق، وحتى هذه النسبة الضئيلة كانت تصرف على المرتبات والجهود الأمنية وتأمين الجبهة الفردية مما أصاب المنطقة بالركود الاقتصادي وانعدام التنمية³.

¹ عماد عواد، مرجع سابق، ص58.

² تيم لينوك، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة، ترجمة الفاتح التحابي، محمد علي، بدون دار نشر، 1990م، ص59.

³ مصطفى التجاني، أسباب الصراعات القبلية في دارفور وأسباب فشل مؤتمرات الصلح، بدون دار نشر، 1990م، ص97.

وحتى قيام ثورة الإنقاذ، رغم الجهود التي بذلت لانعقاد مؤتمرات الصلح القبلي لتأمين قدر من الاستقرار لانطلاق المجتمع نحو التنمية، إلا أنها لم تفلح في إيقاف نزيف الدم، واستمر توجيه الأموال وجلب الموارد لاستتباب الأمن، مما حال دون إقامة مشاريع ملموسة. كما أن غياب البنيات الأساسية، كالطرق ووسائل الاتصال في الماضي، حال دون ربط أجزاء الولايات الدارفورية الثلاث ببعضها البعض، كذلك نقشي الأمية والتخلف وشح موارد المياه والتنافس عليها شكل بؤرة الحروب المتكررة في دارفور¹.

7. دور الحكومات المتعاقبة في تعقيد المشكلة

يجمع الكثيرون على أن الحكومات المتعاقبة في الخرطوم لعبت دوراً أساسياً في تفجير أزمة دارفور، فبعد الاستقلال انفكأت الأحزاب التي شكلت قيادة الحكم على الصراعات الحزبية بين "الأمة" و"الاتحاد الديمقراطي" كأوعية سياسية، وطائفتي "الختمية" و"الأنصار" كطوائف دينية، وأطراف أخرى من البلاد شهدت هي الأخرى قيام تنظيمات احتجاج سياسي على واقع الحال، مثل اتحاد عام جبال النوبة في إقليم كردفان الذي رفع لواء التمثيل السياسي لأبناء المنطقة في البرلمان ومناهضة مصادرة الأحزاب السياسية لحقوق الأقاليم في ترشيح قيادات تلك الأحزاب في المحافظات الغائبة، كما نهض تنظيم آخر في الأنقسنا تحت مسمى "اتحاد الفونج". وانتهت الحقبة الديمقراطية الأولى بانقلاب الفريق عبود في أكتوبر 1964، وإثر تفاقم الحرب في جنوب السودان وانسداد قنوات الحل السلمي ثارت في الخرطوم القوى السياسية ممثلة في حركة الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي والنقابات لتعود الحقبة التعددية مرة أخرى، وهنا تنامت حركة الاحتجاج السياسي لدى جبهة نهضة دارفور، وقد احتكر عبد الله خليل بك حق الترشيح في دائرة أم كدادة بمدينة الفاشر وانحصرت مطالب جبهة نهضة دارفور في الآتي:

أ. تمثيل دارفور بنواب من المنطقة.

ب. التزام النواب بتحقيق التنمية في المنطقة.

ت. نشر التعليم وتوفير خدمات الصحة العلاجية.

ث. إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية.

ج. الولاء مقدم لدارفور على ما عدا ذلك من اعتبارات.

¹ المرجع السابق، ص 103.

وفي تلك الفترة برز (إبراهيم دريج) كقيادي سياسي شاب في منطقة جبل مرة ودعا لاعتبار جبهة نهضة دارفور حزباً سياسياً ينضوي تحت سقفه كل الإقليم، واتخاذ موقف موحد من الأحزاب السياسية التقليدية، ووجدت هذه الدعوة مناهضة من قبل بعض قيادات الجبهة باعتبار الجبهة وعاءً مطلبياً يحقق أهدافه العليا من خلال تنفيذ قياداته ورموزه في الأحزاب السياسية¹، والسعي لتحقيق أهداف الجبهة من خلال تلك الأحزاب، بيد أن حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي انتابتهما مخاوف من بروز جبهة نهضة دارفور وتصادم المطالب التي رفعتها وانتهجت سياسة الاحتواء، ومن جراء الخلافات التي نشبت في أوساط الجبهة ضعف وجودها على أرض الواقع، وذلك بعد رفض معظم رموز الإدارة المحلية من القبائل العربية الانضمام لها.

وبحلول عام 1968، نشأ في مدينة نيالا تنظيم سري باسم حركة "سوني" التي قوامها المتقاعدون من القوات النظامية ووجدت الحركة دعماً من الحزب الشيوعي وانحصر تكوين الحركة وسط مجموعة قبائل الفور والمساليب والتتجر، وتمت ملاحقة قيادات تلك الحركة باعتبارها تنظيمياً شبه عسكري يتخذ السرية منحىً في تعاطيه للشأن العام، وأصدر التنظيم السري بياناً في يناير 1969م جاء فيه (محافظات دارفور يقل حظها في التنمية بسبب سيطرة فئة الجلابة على الحياة الاقتصادية واستغلالهم لأهلنا البسطاء وتسخيرهم في الزراعة والعمالة الرخيصة مما جعل دارفور غير قادرة على المساهمة في تنمية قدرتها)، وتعتبر حركة تنظيم (سوني) أول حركة تدعو صراحة لحمل السلاح على غرار أنانيا بجنوب السودان وتأثرت هذه الحركة بأدبيات مقاومة المستعمر والاشتراكية الأفريقية²، ولكن معظم قيادات حركة (سوني) التحقت في وقت لاحق ببعض الأحزاب السياسية خاصة الشيوعي بينما بقي جزء منها 10 مستقلاً بأطروحاته حتى انقلاب مايو في مايو 1969م، وصعد جعفر نميري للحكم، في حقبة مايو طرحت قضية الحكم في أضابير مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي وتم وضع دستور 1973م الذي أقر نظام الحكم اللامركزي في البلاد وتوسع الحكم النيابي، وفي حقبة المواجهة بين مايو والأحزاب السياسية ممثلة في الجبهة الوطنية، حلت الإدارة الأهلية بدعوى أنها آلية تقيد الإرادة الشعبية، إلا أن الأسباب الحقيقية لهذا الحل تمثلت في أن تلك الإدارات ظلت تمثل الثقل الجماهيري للأحزاب الطائفية المعارضة خاصة حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي إذا ظل زعماء القبائل يحظون بالاحترام .

¹ منى طه أيوب، الدوافع السياسية للصراع في دارفور، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الملف الدوري، نوفمبر/ ديسمبر 2003، ص14.

² شمو إبراهيم شمو، دارفور تقاطعات الثقافة والسياسة، مجلة كرامة، العدد الأول، اتحاد الكتاب السودانيين، سبتمبر 2007، ص47.

وكان غياب الإدارة الأهلية مدخلاً لبروز ظاهرة عدم الاستقرار والانفلات الأمني، وفي هذه الأثناء تم تجنيد عدد كبير من أبناء ولايات دارفور في جيش المعارضة خاصة أتباع جيش حزب الأمة، وعندما فشلت حركة يوليو 1976م كان عدد كبير من جنود الحركة المسلحة قد هرب من أم درمان إلى مناطق دارفور الشمالية دون عمل أو مهنة، وكان عدد العسكريين الذين تدربوا في ليبيا وكانوا ضمن الحركة المسلحة حوالي (700) جندي وتمثل تلك المجموعات أولى بروز نشأة عصابات النهب المسلح والسرقات المنظمة بدارفور، حيث يمثل الهجوم على سوق كودو في يناير 1979م بداية نشاط مجموعات النهب المسلح التي كانت تهدد طريق القوافل التجارية بين ليبيا والسودان¹.

السياسات غير المدروسة أدت إلى أن تنفرد دارفور بظاهرة الاضطراب الأمني ممثلة في حوادث النهب المسلح والصراع القبلي. وعندما تسلم الصادق المهدي رئاسة الوزراء عقب انتخابات عام 1986م وساد شعور وسط القبائل العربية المستوطنة والمهاجرة بدارفور بأن الحكومة المركزية السودانية صارت أقرب إليهم، زاد ذلك من نفورهم من الحكومة الإقليمية التي كان على رأسها أحد أبناء الإقليم من القبائل غير العربية ليتبنوا موقفاً عنصرياً أكثر تطرفاً، ولذلك سعوا نحو التأثير العروبي في عام 1987م إلى تحالف عربي عريض يشمل كل القبائل العربية بدارفور أطلقوا عليه اسم (التجمع العربي) ضم (27) قبيلة عربية رغم خلافاتها وحروبها فيما بينها أكثر ما كان غيرها من سكان الإقليم، وقد أصدروا بياناً عرف ببيان التجمع العربي أعلنوا فيه (أن نسبة العرب بين سكان دارفور تبلغ 40% ولذلك يجب أن ينالوا حقوقاً موازية في السلطة والثروة وطالبوا كذلك بتغيير اسم الإقليم (دارفور) لأنه حسب رأيهم ينضوي على مضامين عنصرية، علاوة على ذلك قامت حكومة الصادق المهدي إبان فترة الديمقراطية الثالثة، وفي محاولة لوقف تقدم قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة (جون قرنق) نحو دارفور بتسليح القبائل ذات الأصول العربية ليست في دارفور وحدها بل وفي كردفان أيضاً، وقد جاءت هذه الخطوة بنتائج وخيمة أدت إلى تفجير معارك ضارية بين القبائل العربية الدارفورية وقبيلة الدينكا الجنوبية.

لقد فشل حزب الأمة إبان نفوذه السياسي وهو في سدة الحكم في السودان في إدارة أزمة دارفور حيث كان له 34 نائباً برلمانياً في هذا الإقليم، ورغم ذلك فشل عملياً في تقديم خدمات محسوسة².

¹ علي أحمد حقار، مرجع سابق، ص 65.

² منى طه أيوب، مرجع سابق، ص 15.

في حقبة الإنقاذ، تم تطبيق النظام الفيدرالي في السودان 1991، بموجب المرسوم الدستوري الرابع، وفي عام 1993 أُلغي المرسوم الرابع وأصدر المرسوم الدستوري العاشر الذي أعاد تقسيم الولايات التسع إلى (26) ولاية كان نصيب دارفور ثلاث ولايات.

كان يتوقع من الفيدرالية أن تحدث مشاركة سياسية واسعة، لكن تطبيقها بهذا الشكل لم يؤد إلى نقل السلطة إلى أطراف البلاد المختلفة، إنما أوجد مركزيات إقليمية خلقت صراعاً حول اختيار العواصم وإنشاء ولايات على أساس عرقي كمطلب أبناء الفور بإنشاء ولاية وسط دارفور وعاصمتها زالنجي، الأمر الذي يعني تعزيز سلطتهم، إضافة إلى ذلك فإن الاختيار للوظائف الدستورية لا يقوم على الكفاءة بل على القبلية الأمر الذي أذكى الروح القبلية وأدى إلى الالتفاف حولها لأنها أصبحت السلم الذي يرتقي منه إلى أعلى المناصب في الولاية.

كل هذه السياسات غير المدروسة أدت إلى أن تنفرد دارفور بظاهرة الاضطراب الأمني ممثلة في حوادث النهب المسلح والصراع القبلي، الأمر الذي جعل كل أنشطة الدولة المركزية والولائية تنحصر وتتمحور في استتباب الأمن. إضافة إلى أن مسؤولية مكافحة الحروب القبلية ومهددات أمن المواطن تركت لحكومات الولايات التي تفتقر للأجهزة المختصة والاعتمادات المالية ومعينات العمل الأخرى الأكثر جدوى.

نتيجة لهذا الوضع، تكون الحكومات المركزية المتعاقبة قد طرحت مسؤوليتها جانباً وألقت بها على حكومات الولايات وأجهزتها الأخرى بالمحافظات والمحليات، ورغم أن أموالاً طائلة قد أنفقتها حكومات الولاية في سبيل توفير الأمن لمواطنيها، إلا أنه لم يحدث تقدم في مكافحة تلك الظواهر بل إن الوضع الأمني ظل في تدهور إلى الأسوأ باستمرار. كما أن فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع عدم وجود أهداف وبرامج سياسية واضحة لدى المركز لاستيعاب هذا الجزء من الوطن جعل محاولات إيجاد حلول لهذه النزاعات أمراً مشلولاً وحصر الحلول في مجالس الديات والتعويضات، فإن مسألة الحلول لا تعدو أن تكون مناورات سياسية حول اقتسام الثروة والسلطة السياسية في الإقليم تبعاً لأبعاد جهوية، الأمر الذي عجل من بروز حركات تمرد مسلحة كحركة "داوود بولاد" 1991 وغيرها من الحركات الأخرى، وهي تنادي جميعاً في أجنحتها وتندثر بقسمة عادلة للموارد بين مكونات دارفور من ناحية، وبين

دارفور والمركز من ناحية أخرى، ما أخرج القضية إلى دائرة أكبر متعددة الأبعاد ودخل فيها البعد السياسي وتمرد على السلطة المركزية¹.

كل هذه العوامل والمعضلات مجتمعة أدت إلى خلق حالة من التوتر والصراع بين المجموعات القبلية المختلفة في الإقليم، كما أن مناخ التنافس والنزاع في دارفور جعل الإقليم سوقاً رائجة لتجارة الأسلحة وانتشار ثقافة الحرب.

فقد شهد عام 2000 تصعيداً خطيراً في مظاهر النزاع بين الفور والعرب في جبل مرة من خلال مقتل أحد القيادات العربية حيث جاء رد فعل قبيلته عنيفاً وقاموا بحرق قرية القائل ثم وقع الصراع دام بين القبيلتين. وفي سنة 2002، وقعت مواجهات طاحنة بين الفور وثلاثة من القبائل العربية نجمت عنها خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. وفي ديسمبر 2002، أي في السنة نفسها، تعرضت ولأول مرة قوات الشرطة والأمن الموجودة في جبل مرة إلى هجوم راح ضحيته تسعة عشر فرداً من أفراد الشرطة والأمن واستولى المهاجمون على أسلحتهم. ويعتبر هذا الهجوم بداية مرحلة جديدة في النزاع المسلح بدارفور².

حيث أصبح الدارفوريون الأفارقة يحملون الحكومة السودانية المسؤولية عن تردي الأوضاع المعيشية في الإقليم ويتهمونها بعدم تطبيقها للخطط التنموية وانتهاجها لسياسة التفضيل تجاه الأبناء القبائل العربية على حسابهم، لهذا السبب تنامت النعرة العرقية في أوساط الدارفوريين الأفارقة، وظهرت حركات عرقية عديدة كـ"حركة تحرير السودان" و"حركة العدل والمساواة" و"الجنجويد" الذي يمثل التنظيم الأبرز في صفوف أبناء القبائل الدارفورية، وقد لجأت هذه الحركات الدارفورية الإفريقية إلى العمل المسلح في سبيل إنجاز أهدافها و برامجها³.

¹ مصطفى التجاني، مرجع سابق، ص 97.

² هاني رسلان، أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار الفاعلة، القاهرة، مركز الإهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، العدد (157)، 2005، ص 95

³ المرجع نفسه، ص 102.

المطلب الثاني: جهود مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاع في دارفور

تعد أزمة دارفور من أخطر الأزمات التي واجهت مجلس السلم والأمن الإفريقي فور إنشائه، وتعد أيضا واحدة من أشد الأزمات التي تواجه الدولة السودانية، ولا تتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من عدم الاستقرار الداخلي وإنما تتعدى ذلك إلى تهديد الدولة ذاتها، إما بسبب استمرار النزاع في أرجاء الإقليم المختلفة، أو من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة والمشاركة فيه والداعمة له، وتلك التي تزوج للنزاعات والميول الانفصالية بهدف تقنين السلامة الإقليمية للدولة.

بعد فشل الحكومة السودانية في تطويق الأزمة وإستمرار تدني الأوضاع الإنسانية في دارفور، طلبت السلطات السودانية تدخل مجلس السلم والأمن الإفريقي بأمر من الإتحاد الإفريقي قصد حل المشكلة التي خرجت عن سيطرة الدولة. إستخدم مجلس السلم والأمن الإفريقي وسائل سلمية بدءا بالمفاوضات والوساطة والمساوي الحميذة، إلى جانب الوجود على الأرض للمراقبة والإشراف.

وسعى إلى تقريب وجهات النظر بين الحكومة والمجموعات المسلحة، وعقد العديد من المفاوضات في كل من "اديس ابابا" و"ابوجا"¹.

إذ وصلت كل من الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة برعاية الوساطة التشادية إلى عقد اتفاقية انجamina الذي تضمنت وقف إطلاق النار مع إطلاق سراح الأسرى، وتسهيل الإمدادات الإنسانية مع إلزام الحكومة بالسيطرة على الميليشيات المسلحة. وقد أوكل لمجلس السلم والأمن الإفريقي مهمة إنشاء لجنة مراقبة وقف إطلاق النار وتوفير التمويل اللازم، فتم نشر بعثة المجلس التابع للإتحاد الإفريقي في جوان 2004 وكان قوامها 60 مراقبا غير مسلح وقوة حماية تعدادها 300 جندي مهمتهم مراقبة إلتزام الأطراف الإتفاقية².

إلا أن تعدد مراقبي الإتحاد الإفريقي لم يكن كافيا، كما أن سوء توزيعهم على الميدان لم يسمح بأداء المهام الموكلة إليهم على أكمل وجه وهو ما أدى بمؤتمر الإتحاد الإفريقي إلى اتخاذ قرار يقضي برفع عدد المراقبين إلى 80 وذلك خلال دورته العادية الثالثة التي عقدت بأديس أبابا من 06 إلى 08

¹ زكي البحيري ، مشكلة دارفور:أصول الأزمة -وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية ، القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب،2008، ص 87.

²هاني أرسلان ، الإتحاد الإفريقي و أزمة دارفور، بحث مقدم إلى ندوة الإتحاد الإفريقي خمس سنوات بعد قمة سرت،كلية الحقوق الإقتصاد و العلوم السياسية، مصر،جامعة القاهرة،2005، ص 87.

جويلية 2004، إلا أن هذا القرار لم يأت بالنتائج المرجوة وبسبب إفتقاد مجلس السلم والأمن الإفريقي للدعم اللوجستي وقلة الإمكانيات وأجهزة الاتصال¹.

ونتيجة للضغط السياسي والإعلامي، قرر المجلس تشكيل قوة حفظ السلام في الإقليم وإرسالها سميت بقوة "amis 02" قوامها 3320 وذلك في أكتوبر 2004، حيث كانت أهم أهداف هذه القوة التأكد من التزام أطراف الصراع كافة باتفاقية انجamina لوقف إطلاق النار وغيرها من الاتفاقيات في هذا الشأن وبناء الثقة والمساهمة في خلق بيئة آمنة في الإقليم لتأمين مواد الإغاثة، بالإضافة إلى حماية المدنيين المهددين في هذا الصراع، إذ تجدر الإشارة إلى أن قوة "Amis" قدموا أساسا من: جنوب إفريقيا، غانا، رواندا، زامبيا، السنغال، غامبيا ونيجيريا².

كما قدم مجلس السلم والأمن الإفريقي دعوة الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى للمشاركة في تمويل عملية انتشار القوات مسبقا بتنظيم زيارات ميدانية لوفد مشترك من الاتحاد الإفريقي وممثلين للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لزيارة دارفور لمعاينة الأوضاع قبل نشر قوات المراقبة.

وبتاريخ 28 أبريل 2005، وفي اجتماع لمجلس السلم والأمن الإفريقي، قرر المجلس توسيع القوات ليلبلغ قوامها 6171 عسكريا، 1560 من الشرطة المدنية، وبعد هذا التوسع لبعثة "Amis" مرت الأوضاع في دارفور بمرحلة من هدوء نسبي سيطرت فيه قوات حفظ السلام على الوضع نسبيا، إلا أن الأوضاع تدهورت مرة أخرى منذ أوت 2005 حيث تعرضت بعثة حفظ السلام الإفريقية إلى اعتداءات وإصابات والتي قامت بها كل من حركة تحرير السودان، قوات الحكومة السودانية والجنجويد³.

لكن بالرغم من المحاولات والعمل الدؤوب الذي قام به الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له على جميع المستويات، سواءً عن طريق المفاوضات أو أثناء تواجد قواته على الأراضي السودانية، وبالرغم من مساعدات الدول الإفريقية الطوعية والمساعدات الأخرى الدولية، إلا أنه لم يستطع مجلس السلم والأمن الإفريقي السيطرة الكاملة على الأوضاع وتسوية النزاع في دارفور، الشيء الذي أدى

¹ بدر حسن شافعي، أزمة دارفور بين الأفارقة و التدويل ، السياسة الدولية ، مصر ، العدد 164، أبريل 2006، ص181.

² Paul D. Williams, **Renforcer la protection des civils dans les opérations de maintien de la paix**, centre d'études stratégiques de l'Afrique, septembre 2010, p 19.

³ مجدي جلال ، دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تعزيز السلم و الأمن و الإستقرار في إفريقيا، أفاق إفريقية ، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد السادس، العدد 20، ربيع 2006، ص20.

إلى إنهاء مهمة بعثة "Amis" في 31 ديسمبر 2006، على الرغم من صمودها ومحاولتها التحكم في النزاع طوال فترة ما بين 2004 إلى 2006 والذي يشهد عليه المجتمع الدولي ككل¹.

تعود الأسباب الأساسية لانسحاب القوات الإفريقية من إقليم دارفور حسب دراسة أجريت في 2006 من قبل أكاديمية السلام الدولية إلى:

- لم يتوفر ما يكفي من الدعم اللوجستي والقدرة على إدارة اللوجيستيات.
- سجلت مشاكل في تكوين القوات وإدارة شؤون الموظفين.
- كان هنالك اعتماد شبه تام على الشركاء الخارجيين في تمويل البعثة، واعتماد زائد على المشورة التقنية المقدمة من الشركاء ترافقت بعوائق وتأخيرات وملايسات سياسية.
- لم يتوفر التخطيط الكافي خلال المراحل الأولى من البعثة.
- لم تتوفر الأدوات والخبرات لتسيير العلاقات بين البعثة ومجموعة من الأطراف الفاعلة الخارجية من بينها المجتمعات المحلية، حكومة السودان، الشركاء والوكالات الخارجية.
- تراجع قدرات البلدان حيث لم تعد قادرة على تجديد معداتها الدفاعية أدى ذلك إلى تعاضم إجماعها عن نشر أصولها العسكرية في بعثات حفظ السلام الإفريقية².

لقد بينت حالة دارفور أن عمليات حفظ السلام مشروع معقد ومتعب بصورة خاصة لمجلس السلم والأمن الإفريقي ويتطلب دعماً مالياً، فتجربة دارفور كانت أول عملية للمجلس في العمليات الواسعة النطاق وهي توفر فرصة لمساعدة مجلس السلم على بلوغ المستوى الضروري اللازم في تطور الموارد التقنية بما في ذلك الموارد المتصلة بالتخطيط العسكري، ولهذا ظلت حالات انعدام الأمن متواصلة في الإقليم³.

¹ هاني أرسلان ، الإتحاد الإفريقي و أزمة دارفور، مرجع سابق ، ص 100.

² مجدي جلال ، مرجع سابق ، ص 21.

³ جمال ضلع، الصراع في دارفور، في محمود أبو العينين (محرراً)، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006،

2007، القاهرة ، مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الرابع، يوليو 2007 ، ص 15 .

المطلب الثالث: تنامي دور الأطراف الغربية وتراجع الدور الإفريقي في النزاع في دارفور

لقد عرفت الأحداث في دارفور تصاعدا كبيرا وذلك في مدة زمنية قصيرة نتيجة رفض الأطراف المتنازعة الوصول إلى حل جدي ونهائي واستمرار الانتهاكات والتعدي على حقوق الإنسان أدى ذلك إلى وصول النزاع إلى المستوى الدولي خاصة عبر وسائل الإعلام، فلم يعد النزاع في دارفور يخص السودان وحده بل أصبح له تداعيات على المستوى الإقليمي والدولي.

لقد تزايد الاهتمام الدولي بالنزاع في دارفور بشكل ملفت للانتباه، فلا شك أن الثروات الطبيعية في إقليم دارفور تشكل مطمعا للقوى الدولية وخاصة الثروة النفطية، إذ أثبتت أبحاث جيولوجية أجريت بجامعة برلين في بداية التسعينات من القرن العشرين أن أرض إقليم دارفور تحمل في باطنها واحدة من أفضل المناطق البكر في العالم المحملة بالبترول المرتفع الجودة، وتعد المنافسة على الثروات من أهم أسباب إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الفواعل الغربية بالأزمة السودانية في دارفور¹.

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن اهتمامها الزائد بالسودان كان منذ التسعينات القرن العشرين، فتحول السياسة الأمريكية وميلها إلى ممارسة أصناف من الضغوطات على الخرطوم من خلال النزاع في دارفور مرتبط بمجموعة من الأهداف المرتبطة بمصالح الأمريكية أساسا، فالسودان مهم جدا للولايات المتحدة الأمريكية نظرا لموقعه الجيوبوليتيكي ومحاذاته لسبعة دول². ولقد تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالسودان، بعد أن تمكن السودان من استخراج نفطه وتصديره رغم الحروب الأهلية وعدم استقراره ومقاطعة أمريكا له وفرض عقوبات عليه. فالولايات المتحدة الأمريكية لم تتقبل حقيقة النفط السوداني الحالي الذي تستغله الشركات الصينية الآسيوية الأخرى، ويبدو أن استباق الصين لأمريكا في استخراج نفط السودان وتصديره قد أثار حفيظتها وأجج صراعا خفيا بينها³.

فأمريكا بتدخلها في إقليم دارفور إنما تسعى للسيطرة على نفطه ونقله عن طريق أنبوب تشاد عبر المحيط الأطلسي إلى ساحلها الشرقي وكذلك الإستيلاء على ما بالإقليم من يورانيوم ونحاس وسلب نفوذ فرنسا في مستعمراتها السابقة.

¹ محمد السيد، إفريقيا و الأطماع الغربية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، مصر، 2009، ص91.

² عماد سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص81.

³ François Lafargue, **demain la guerre du feu, Etats-Unis et Chine à la conquête de l'énergie**, ellipses, Paris, France, p 106.

تباينت الرؤى حول الأسباب التدخل الأمريكي في دارفور و برزت عدة آراء منها:

1. يرى البعض أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتصفية حكومة الخرطوم، التي صنفت نفسها على أنها حكومة إسلامية و ذلك بسبب توجهات الإنقاذ الإسلامية و دعمها للإرهاب الدولي.
 2. يرى البعض الآخر أن الإدارة الأمريكية تتدخل في دارفور من أجل إيجاد موطئ قدم لها في ثروات دارفور الكثيرة المتمثلة في البترول واليورانيوم، وهي تفعل ذلك في إطار سياستها الرامية إلى التدخل في إفريقيا على حساب النفوذ الفرنسي من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية ووضع يدها على البترول التشادي، وذلك بعد أن ضمنت ثروات الجنوب بتوقيع اتفاق نيفاشا.
 3. يذهب آخرون إلى أن الولايات المتحدة تدخلت لدواعي إنسانية بحتة، إذ تحركت الإدارة الأمريكية بسبب ضغوط الرأي العام العالمي والأمريكي اتجاه المآسي الإنسانية في دارفور.
- حتى وإن تباينت وتعددت أسباب التدخل واتخاذها لعدة أغوية (إنسانية، أمنية...) فإنها ستبقى حبيسة مفاهيم المصلحة والموارد وهي المحاور الأساسية التي تقرنا لفهم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الأزمة في دارفور¹.

ثانيا: فرنسا

يمكن أن نرجع اهتمام فرنسا بالأحداث في دارفور إلى تقاطع دارفور مع مجموعة الدول الفرنكفونية وهي: التشاد وإفريقيا الوسطى حيث كانت فرنسا تحتل دولتي التشاد وإفريقيا الوسطى المجاورتين لإقليم دارفور محل النزاع، والأمر يهمها بالطبع لأن لها مصالح اقتصادية في تشاد، بالإضافة إلى أن البعض يرى أن السودان يمثل تقاطعا للنفوذ الأنجلوسكسوني والفرنكفوني وهذا يعكس التنافس الخفي بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية للتواجد والسيطرة على موارد هذه المنطقة. والواقع أن الموقف الفرنسي انطلق، من ظروف تدفق اللاجئين إلى تشاد، ومن تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل المباشر، مما يشير إلى احتمالية تغيير الوضع الإقليمي في دارفور وما حولها، وهو أمر ذو صلة بفرنسا ومجموعة الدول الفرنكفونية المرتبطة بها، لذا تدخلت فرنسا في مشكلة دارفور لحماية مصالحها، ولإبعاد الولايات المتحدة عن مجالها الحيوي وأخذ نصيب مناسب من ثروة دارفور والسودان البترولية الكبيرة².

¹ مكسيم لوفافير، السياسة الخارجية الأمريكية، تر: حسين حيدر، دار العويدات للنشر و الطباعة، بيروت، لبنان، 2006، ص76.

² عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى 2009، ص109.

وحسب المعطيات يمكن إعتبار السودان شريكا مهما لفرنسا سياسيا واقتصاديا، فالسودان الشريك الثاني لفرنسا اقتصاديا في شرق إفريقيا، كما تعتبر فرنسا المستثمر الخامس في السودان بعد الدول الآسيوية، لذلك يمكن فهم الموقف الفرنسي من أحداث إقليم دارفور، بأنه سوف يأتي مع الحكومة حيث الضامن الأمين لمصالحها وشريكها الاقتصادي المهم. لذلك ينطلق الموقف الفرنسي من ضرورة مساعدة السودان، ورفضت باريس اللجوء إلى القوة أو العقوبات في بداية الأمر، ودعت إلى توفير دعم إضافي للأمم المتحدة ومدها بوسائل مادية ومالية جديدة¹.

إلا أن حكومة "ساركوزي" سابقا أدركت أنه من الصعب الاستمرار على هذه الوتيرة خاصة بعد نجاح السياسة الصينية في المنطقة، إذ غيرت فرنسا موقفها ورأت أن مصالحها في التحالف مع أمريكا، ولذلك عندما نشطت الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل الدولي كشفت فرنسا عن إمكانية إرسال قوات ضمن القوات الدولية، وذلك لتمكنها من الإشراف على مصالحها في المنطقة، وبعد قرار العمليات المختلطة التي لا يضم تشكيلها قوات غربية، سعت فرنسا لإصدار قرار يحول قواتها في تشاد إلى قوات أممية ذات طابع أوروبي حتى تشكل حماية لمصالحها في تشاد، بعد مشاركة الصين وماليزيا ودول عربية وإفريقية في تشكيل القوات الهجينة².

ثالثا: بريطانيا

يمكن إرجاع اهتمام بريطانيا بقضية دارفور بوجه عام إلى العلاقة التاريخية التي جمعت بين الطرفين "تابع ومتبوع"، بمعنى آخر إن بريطانيا تعتبر السودان منطقة نفوذ بالنسبة لها وينبغي أن تلعب دورا فيها.

انطلق الموقف البريطاني قبل أن يعمل على التصعيد والضغط على السودان، حيث التقاء المصالح الأمريكية والبريطانية من دعوة الحكومة السودانية إلى العمل الحثيث والحاسم من أجل تجنب تدهور الأوضاع في إقليم دارفور. ولم تقف عند هذا الحد، بل عملت بريطانيا على تدفق المساعدات الإنسانية كمحاولة للتخفيف من وطأة الأحداث، فقد خصصت الحكومة البريطانية في البداية بشكل عاجل

¹ François Géré, **pourquoi les guerres ?un siècle de géopolitique**,courrier international et Larousse,Montréal,Canada, 2003,p84.

² William Zartman, **Ripe for resolution:conflict an intervention in Africa**,oxford university press,2009,p84.

25 مليون جنيه إسترليني، ثم بلغت تلك المساعدات التي خصصتها نحو 62.5 مليون جنيه إسترليني منذ سبتمبر 2003، وهو ما يمثل أول الجهود الدولية في تنظيم المساعدات الإنسانية إلى الإقليم المنكوب¹.

ولقد اتضح التحول في الموقف البريطاني حينما هددت الحكومة البريطانية بفرض عقوبات على الخرطوم في حال امتناعها عن إيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان دارفور بالإضافة إلى مطالبتها بنزع أسلحة الميليشيات المسلحة في الإقليم، مما يوضح التناغم الذي حدث في موقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأحداث التي يمر بها إقليم دارفور. ويكاد يكون الاختلاف الوحيد بين موقف كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في أنها لم تصف ما يجري على الأقاليم بأنه إبادة جماعية أو تطهير عرقي².

يمكن الاستنتاج مما سبق أن الدول الأوروبية عامة وفرنسا إلى جانب الدول غير الأوروبية كالولايات المتحدة الأمريكية تمارس السياسة نفسها لكن بخلفيات مختلفة تماماً.

لقد وصلت درجة إهتمام الفواعل الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي وغيرها إلى درجة الضغط على الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن الإفريقي تحت مسمى أن ما يحدث في دارفور عملية إبادة شاملة، وأن مجلس السلم والأمن الإفريقي لم يستطع السيطرة على الأوضاع في الإقليم، رغم ما بذله من جهد في هذا الشأن. وفي ظل ذلك، عقدت محادثات في بروكسل يوم 09 مارس 2006، جمعت الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي³.

ونتيجة للضغوطات الدولية والأوضاع المتدهورة في دارفور، عقد مجلس السلم والأمن الإفريقي اجتماعه رقم 46 في 10 مارس 2006، وقرر الآتي:

1. الموافقة على نقل مهمة قوة "AMIS" لحفظ السلام في الإقليم إلى الأمم المتحدة على أن يكون ذلك في إطار المشاركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.
2. بذل كل الجهود من أجل تسوية الأزمة بين السودان وتشاد وذلك لما تتضمنه هذه التسوية بين البلدين من أثر مباشر في تسوية النزاع في دارفور.

¹ عبده مختار موسى ، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق ص112.

² أحمد خميس كامل، دارفور بين الضغوط الخارجية و الإستجابة الداخلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009، المجلد 44، ص 20.

³ المرجع السابق، ص26.

3. مد فترة عمل قوة "AMIS" لحفظ السلام في الإقليم إلى نهاية سبتمبر 2006.

وفي هذا الإطار، كان مجلس الأمن الدولي قد قرر بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبموجب قراره 1769 المؤرخ في 31 جويلية 2007، أن يأذن لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور بأن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة في مناطق انتشار قواتها وذلك لمدة ابتدائية قدرت بـ 12 شهرا بقوام يضم أعضاء بعثة الإتحاد الإفريقي في السودان وتجهيزات الأمم المتحدة، إضافة إلى 19555 فرد عسكري و3772 ضابط شرطة. وقد تم هذا فعلا عند تشكيل البعثة المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور والمعروفة باختصار "UNAMID" التي تسلمت مهامها في 31 ديسمبر 2007 والتي تعتبر أكبر قوات سلام في تاريخ الأمم المتحدة حيث يصل تعدادها إلى حوالي 26 ألف جندي¹.

لقد بذلت الحكومة السودانية جهودا كبيرة لكي تستمر قوات مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاع في دارفور في الإطار الإقليمي، وذلك لتجنب نقل المهمة للقوات الأممية التي تخشاها الحكومة السودانية لكونها تحمل أجندة خفية وأنها خطرة على المجتمع السوداني معتبرة إياها استعمارا جديدا².

وبعد ضغوطات دولية مختلفة، قبلت الحكومة السودانية بنشر القوات الهجينة المشتركة بين كل من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي. وقد قاومت الحكومة السودانية بشدة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1706 في أغسطس من 2006 القاضي بتحويل قوات الاتحاد الإفريقي في دارفور إلى قوات أممية ورفضته، إلى حين استبداله بقرار آخر (القرار 1769 يقضي بنشر ما عُرف بـ"القوات الهجينة" المُسمّاة "UNAMID"، أو البعثة الأممية الإفريقية في دارفور) في بعثة اعتبرت الولاية عليها مشاركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، وتشكيل القوات فيها إفريقي بالكامل، إلا إذا استدعت الضرورة جلب خبرات أجنبية بموافقة الأطراف المعنية، وبعد ممانعة طويلة واشتراطات كثيرة، قبلت الحكومة بنشر تلك القوات³.

¹ محمود وهيب السيد و آخرون، السودان على مفترق الطرق (بعد الحرب .. قبل السلام)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 2008، ص 119.

² أحمد خميس كامل، دارفور بين الضغوط الخارجية و الإستجابة الداخلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009، المجلد 44، ص 20

³ زيدان زياني، التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدولة العاجزة: دراسة حالة دارفور، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2008-2009، ص 66.

بعد سنوات عدة، واجهت البعثة الأممية صعوبات كثيرة على رأسها اختطاف سياراتها وموظفيها، وظلت تحتاج إلى الحماية، بغض النظر عن حماية الآخرين من نازحين ولاجئين طاردتهم قوات الحركات المسلحة في ربوع إقليم دارفور. ورغم الميزانيات الضخمة التي تصرفها البعثة في العام، التي قُدرت بـ(1.7) مليار دولار أمريكي في السنة المالية (2011-2012) إلا أنها ظلت عاجزة عن حماية قواتها، ناهيك عن إنفاذ المهمة التي دخلت إلى دارفور من أجلها، وهي حفظ الأمن¹.

¹ محمود وهيب سيد وآخرون، مرجع سابق، ص 121.

المبحث الثاني: تعامل مجلس السلم والأمن الإفريقي مع النزاع في الساحل: نموذج المالي

يعدّ عدم الاستقرار وحركات التمرد في الشمال سمةً دائمةً من سمات الوضع المالي. في حين تميزت الأوضاع السياسية بالصراع على السلطة على وقع الانقلابات والأنظمة الديكتاتورية مع اضطرابات اجتماعية ووضع اقتصادي هش، إذ تعد مالي من بين أفقر عشرين دولة في العالم. وظلّت الخريطة الاقتصادية والاجتماعية لمالي على مرّ عقود الاستقلال ترسم خطّ فصل افتراضي بين جزأين متميزين الشيء الذي جعل الأمن يغيب عن هذا البلد الإفريقي.

المطلب الأول: مدخل تاريخي للأزمة المالية

لقد لعبت جغرافية مالي دورا كبيرا في وجود الصراع، فرغم مساحتها الكبيرة، التي تبلغ 1.24 مليون كم² إلا أن نهر النيجر يفصل بين شمال مالي، المعروف بالأزواد عن جنوبها. ورغم أن هذا الإقليم يمثل ثلثي مساحة الدولة تقريبا، (822 ألف كم²) إلا أن عدد السكان به يبلغ مليون ونصف مليون نسمة تقريبا من أبناء قبائل الطوارق الذين يمتنون مهنة الرعي. في حين يتركز باقي السكان، الذين يقاربون 13 مليونا في باقي الإقليم الذي يقارب الثلث ومعظمهم من المزارعين. وقد تركزت معظم الخدمات التنموية في الجزء الجنوبي، بينما تقلصت في شمال البلاد وهذا ما يفاقم المشكلة ويعقدها¹.

أدت الجغرافيا إلى نشأة وضعين مختلفين في البلاد؛ ففي الشمال إقليم صحراوي يسكنه قلة السكان يعملون بالرعي، والجزء الأكبر منهم يتوطنون في الجنوب ويعملون بالزراعة نتيجة وجود مياه الأمطار ويفصل بينهما مانع طبيعي هو نهر النيجر، ما أدى إلى توجهات انفصالية بين الإقليمين، خاصة من قبائل الطوارق الشمالية التي أحست بتهميشها².

وقد ظهرت مشكلة الطوارق منذ عام 1958 حينما أرسلت في ماي 1958 رسالة إلى جينرال شارل ديغول الزعيم الفرنسي، إذ طالبه 300 من شيوخ الطوارق بعدم ضمهم إلى دولة مالي، ولكن لم تستجب فرنسا لهذا الطلب. ومما يدعم النزعة الانفصالية توزع قبائل الطوارق بين دول النيجر ومالي وبوركينا فاسو وليبيا والجزائر، وعدد قليل منهم في الصحراء الغربية وهذا يدعم التوجه بتحقيق حلم إنشاء دولة للطوارق تمتد شرقا من الحدود المصرية وغربا حتى أقصى غرب القارة³.

¹ إيدابير أحمد، "التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012، ص103.

² محمد السويدي، بدو التوارق بين الثبات والتغيير، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 42.

³ عبد العزيز يحي، إفريقيا الإسلامية من مطلع القرن 16 إلى القرن 20، الجزائر، دار هومة للطبع والنشر، 2001، ص19.

لذا خاض الطوارق عدة ثورات، بدأت منذ عام 1963، إذ طالب طوارق الأزواد بالإنفصال، ولكن النظام الصارم للرئيس الأسبق موديبو كيتا أجهض هذه المطالب، وانضم كثير من شباب الطوارق إبان نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا إلى الميليشيات التي قاتلت في التشاد وفي جنوب لبنان، وبعد عودتهم إلى بلادهم في بداية التسعينات وحصولهم على خبرة القتال بالإضافة إلى السلاح والتدريب، بدأ الصدام بينهم وبين الجيش المالي لتحقيق حلم الطوارق في الانفصال بإقليم أزواد¹.

وانتهت محاولات التمرد الطوارقية في القرن الماضي وفي العشرية الأولى من القرن الحالي باتفاقيات سلام بين المتمردين الطوارق والحكومة المالية. وشهدت الفترة التي تلت آخر اتفاقية من هذا النوع في عام 2009 استقراراً نسبياً، حتى اندلاع تمرد جديد في جانفي 2012².

ويختلف هذا التمرد عما سبقه في عدة وجوه أهمها:

أولاً: إن هذا التمرد هو محصلة تحالف بين حركات طوارقية وطنية ومجموعات إسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة (مالية، ونيجيرية، وموريتانية، وجزائرية) نشطت في مناطق الطوارق واستطاعت استمالة بعض المجموعات الطوارقية إلى برنامجها، واستفادت من مخزون السلاح الذي وصل من كتائب طوارقية كانت من ضمن كتائب نظام القذافي قبل سقوطه. ولم يكن هذا التحالف وليد لحظة التمرد في 2012، فلقد نسجت المجموعات الإسلامية المسلحة والحركات الطوارقية الانفصالية علاقات اعتماد متبادل اقتصادية وأمنية ومنفعية خلال السنوات القليلة الماضية. وقد ساهم تحول طراً على بعض قيادات التمرد الطوارقي وعناصره في تسهيل التحالف، إذ أصبحت جماعة "أنصار الدين" الطوارقية السلفية الجهادية إحدى أبرز الحركات المؤثرة في مناطق الطوارق³.

ثانياً: إن جميع اتفاقات السلام التي عُقدت بين الحكومة المركزية والحركات الطوارقية إلى ما قبل هذا التمرد، وكانت برعاية دول مجاورة وعلى رأسها الجزائر، قد استنفدت إمكانيات استمرارها لأنها لم تكن ضمن إطار عملية سياسية كاملة في مالي، ولم تنعكس إيجابياً على سكان شمال مالي. وخلال السنوات الأربع الماضية، لم تطرح أي مبادرات لاتفاقات بين طرفي الأزمة⁴.

¹ أنور بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، أوراق كارنيجي، أكتوبر 2012 على الرابط : www.CarnegieEndowment.org تاريخ الإطلاع (06/05/2015)

² إيدابير أحمد، مرجع سابق، ص 115 .

³ إبراهيم الحاج ولد ، أزمة شمال المالي.. انفجار الداخل و تداعيات الإقليم، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص04.

⁴ إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، مرجع سابق، ص106.

بل لم يكن هنالك تنبّه أو اهتمام من وسطاء اتفاقية سلام 2009 لمتابعة تطبيقها. ولذا، فإنّ محاولات الوساطة السلمية التي تجددت خلال عام 2012، سواء تلك التي قامت بها الجزائر أو تلك التي رعتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، جاءت متأخرة لأنّ الوضع على الأرض قد تغيّر لفائدة حركة التمرد، إضافةً إلى أنّ العناصر الفاعلة في حركة التمرد الجديدة كانت مختلفة عن الفاعلين في حركات التمرد السابقة، فالحركات الإسلاميّة المتطرّفة وكذلك الجناح السلفي للمتمردين الطوارق (جماعة أنصار الدين) أصبحت أطرافاً فاعلة في التمرد، وقيادة هذا التمرد غير معنيّة أو مهتمّة بما يمكن أن تقدّمه هذه التسوية لها أو لسكان شمال مالي. كما أنّ جهد دول الجوار للوصول إلى اتفاق تسوية لم يكن مجدياً على الإطلاق، إذ كان المستهدفون منها والمدعوون للحوار هم الحركات الوطنية الطوارقية التي لا تملك أن تغيّر شيئاً على أرض الواقع بعد أن طردت من شمال مالي حين أصبح الإقليم تحت سيطرة الحركات الإسلاميّة المتطرّفة¹.

ثالثاً: جرت حركة التمرد هذه في وقتٍ كانت فيه الحكومات الماليّة في أضعف حالتها، ففي مارس 2012 خرجت تظاهرات مندّدة بالحكومة شارك فيها عناصر من الجيش. وفي 22 مارس أطاح انقلابٌ عسكري بالرئيس أمادو توماني توري. وأصبحت السمة الرئيسة للوضع في العاصمة الماليّة باماكو هي صراع على السلطة في ظلّ توازن قوى هشّ بين النخب السياسية المدنيّة والانقلابيين العسكريين الذين أمسكوا بزمام السلطة.

ويذكر في هذا السياق أن لا خلاف جوهرى بين هذين التيارات بشأن آلية التعامل مع الأزمة والموقف المؤيد للتدخل الفرنسي والاعتماد عليه².

¹ إبراهيم الحاج ولد ، مرجع سابق، ص 108.

² مادي إبراهيم ، الأزمة السياسية في مالي ، مجلة آفاق إفريقية ، مجلد 10 ، ع 36 ، 2012 ، ص 109.



خريطة رقم 2: مناطق الصراع في مالي و من يسيطر عليها¹

جاء التدخل العسكري المباشر لفرنسا في أعقاب إعلان حالة الطوارئ في مالي وبناءً على طلب رسمي من الحكومة المالية؛ الأمر الذي ساهم في أن تبرر فرنسا تدخلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليس انتقاصاً من سيادتها، وبهدف طرد المجموعات الإسلامية المتطرفة، أي أن حرب فرنسا أصبحت تقع ضمن "الحرب على الإرهاب" التي أصبحت تعبيراً هلامياً وغير محدد لكنه مبرر ومقبول على الصعيد الدولي في ظلّ استهداف حركات في بلدان عدّة، وبغضّ النظر عمّا تعنيه من اختراق لسيادة تلك البلدان، بل من دون أن تثير أسئلة أو أزمات في منظومة العلاقات الدولية².

بعيداً عمّا تروّجه فرنسا من أسباب لتدخلها العسكري، هنالك مجموعة من العوامل تفسّر مجتمعةً هذا التدخل الفرنسي في الشأن المالي بصفةٍ عامّة، على رأس هذه العوامل أنّ فرنسا لم تكن على الإطلاق بلداً غائباً عن المشهد السياسي في منطقة غرب أفريقيا بصفةٍ عامّة وعن المشهد السياسي في

¹ المصدر: www.studies.aljazeera.net

² Bencherif ,Adib, **Le Nord Du Mali, Entre Risques De Balkanisation Et Talibanisation**, Auxiliaire De Recherche Au Programme Paix Et Sécurité Internationales , 2012,P 17.

مالي بصفةٍ خاصّة. فعلى صعيد مالي، كانت فرنسا لاجباً أساسياً وطوال العقود الماضية في دعم أنظمة سياسية هنالك أحياناً، وفي دعم معارضيها في أحيانٍ أخرى¹.

وغنيّ عن القول إنّ فرنسا تنظر إلى منطقة غرب أفريقيا كمنطقة نفوذٍ جيوسياسي تمارس التأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان أو مع حركاتٍ سياسية محدّدة فيها، وذلك في إطار ما اصطلح البعض على تسميته سياسة "فرنسا- أفريقيا" *Françafrique*. فتدخّل فرنسا العسكري في مالي ليس أوّل تدخّل لها في أفريقيا، فمنذ عام 1960 تدخّلت أكثر من أربعين مرّة في نزاعاتٍ أفريقية وأزماتٍ داخلية في بلدانٍ أفريقية كانت مستعمرات لها. وتشير مراجعة سريعة لمسوّغات تدخّلات فرنسا العسكرية إلى أنّه لا يمكن إجمال هذه المسوّغات في إطارٍ واحد، فأحياناً كانت تتدخّل لفائدة أنظمةٍ سلطويةٍ أو ديكتاتورية، وأحياناً أخرى لفائدة تحولاتٍ ديمقراطية، ومزّت لمساندة جانبٍ سياسي على حساب آخر. وكانت مصالح فرنسا دائماً الدافع الثابت لتدخّلاتها العسكرية في أفريقيا بمسوّغات متغيّرة².

تمثّل مصالح فرنسا الاقتصادية في منطقة الغرب الأفريقي عاملاً تفسيرياً آخرَ لإستراتيجيتها في هذا الإقليم وكذلك في تعاملها الأخير مع أزمة مالي. وبالرغم من محدودية مصالحها الاقتصادية المباشرة في مالي بحكم محدودية استثماراتها فيها مقارنةً مع بلدانٍ أخرى، إلا أنّ مالي قطعة مهمّة في إطار إقليمٍ تنشط فيه فرنسا اقتصادياً. وعليه، فإنّ تهديد استقرارها يهدّد مصالح فرنسا الاقتصادية في بلدانٍ مجاورة مثل: النيجر، والسنغال، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار. ولما لي أهميةً بالغة بالنسبة إلى فرنسا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مناجم اليورانيوم النيجرية التي توفّر احتياجات المحطّات الفرنسية النووية التي تقع مباشرةً على حدود النيجر مع مالي³.

كما يجب أن يُفهم التدخّل في مالي في سياق سياسة هجومية في أفريقيا تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة في إطار تنافسها مع الدول الكبرى على النفوذ هناك؛ فالنفوذ الفرنسي كان عرضةً لخطر الانحسار خلال سنوات إدارة "بوش" 2000-2008 التي انتهجت سياسة تدخّلية أميركية واسعة المدى ومتعدّدة الأهداف في إفريقيا منها السعي لتتويع مصادر الطاقة للاقتصاد الأميركي، وحماية خطوط نقل

¹ L' *Afrique de l'ouest*, revue le monde, édition 2013, p.166.

² Bernard Adam, *Mali de l'intervention militaire française à la reconstruction de l'Etat*, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP), Rapport 2013.

³ أميرة محمد عبد الحليم، "التدخّل الدولي في مالي الأسباب والفرص"، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، على الرابط www.acpss.ahram.org.eg تاريخ الإطلاع (2015/05/10)

الطاقة التي تمرّ عبر الممرّات البحرية المجاورة لقارة أفريقيا (قناة السويس، خليج عدن، ورأس الرجاء الصالح)، ولتعزيز نفوذها السياسي والعسكري.

وتعدّدت الوسائل الأميركية لتنفيذ هذه السياسة، فبعضها كان من خلال مساعدات اقتصادية أو تنسيق أمني، وبعضها كان من خلال مشاريع إقامة قواعد عسكرية¹.

وقد تعاملت فرنسا مع هذه السياسة الأميركية بمزيجٍ من مواقفٍ دفاعيةٍ وتسليم بالأمر الواقع وسياسة الانتظار، ثمّ عادت لتستغلّ التغيير الذي جاءت به سياسة إدارة أوباما الأقلّ توسعيةً في أفريقيا والأقرب للانكماشية، وتبنّت سياسة هجومية ذات طبيعة عسكرية من أجل تثبيت نفوذها ومراكز قوتها في القارة. ويتخذ هذا التنافس الأمني أهمية قصوى في ضوء حقيقة أنّ التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ اقتصادياً راح يحسّم وبصورةٍ جلية لفائدة الصين التي أصبحت منذ عام 2009 الشريك التجاري الأكبر لأفريقيا².

وإذا كان التدخّل في مالي نموذجاً، فإنّ هذه السياسة الفرنسية لا يعترضها أيّ نقدٍ أو معارضة من الشارع أو النخب الفرنسية. فالمتتبع لتصريحات السياسيين الفرنسيين وتعليقات الصحافة الفرنسية يستنتج أنّ هذه السياسة التدخلية في أفريقيا تكاد تحظى بالإجماع. إلا أن قيام فرنسا فعليا بعملية عسكرية في مالي لمواجهة الجماعات المسلحة التي سيطرت على الشمال، عرفت نتائج وتداعيات سلبية، سواء على الداخل المالي أو الإقليم، منها زيادة وتيرة خطف الأجانب، خاصة الفرنسيين في إقليم غرب إفريقيا، والتدهور الإنساني في مالي، نتيجة لتزايد أعداد النازحين واللاجئين إلى دول الجوار³.

المطلب الثاني: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في النزاع في مالي

طرحت الأزمة في مالي ولازالت تطرح جدلا كبيرا حول دور مجلس السلم والأمن الإفريقي، حيث كان تأخر دور المجلس في التدخل لوضع حد لتطورات الأزمة بطيئا بالمقارنة مع الإستعداد التام والمتأهب للقوات الفرنسية. هذا من جهة و من جهة أخرى الدعم التام للموقف الفرنسي الذي يتعارض مع مبدأ المجلس والمتمثل في إيجاد حلول إفريقية لمشاكل إفريقية خاصة وأن التدخل الفرنسي جاء بناءً على طلب الرئيس المالي تراوري و هي أول خطوة لإضعاف من دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي.

¹ عبد الرحمن حمدي، "إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، 2013، ص100.

² محمد راشد صابون، التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، القاهرة، دار النهضة العربية، 2011، ص89.

³ مصطفى رزق، أبعاد تداعيات التدخل الفرنسي في مالي، على الرابط: www.aljazeera.net تاريخ الإطلاع (2015/05/11)

ومع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 في 20 ديسمبر 2012 بالموافقة على التدخل العسكري في مالي لمواجهة الجماعات المسلحة في الشمال، انتقلت الأنظار إلى القوات الإفريقية وتحديدا قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي كان من المزمع توليها العملية العسكرية في شمال مالي بقوات قوامها 3300 جندي وفقا لقرار الأمم المتحدة من ناحية، وكتقليد اتبعته الدول الإفريقية منذ سنوات بكونها تعتمد بصورة أساسية في مواجهتها للصراعات الداخلية أو الإقليمية على قوات المنظمات الإقليمية الفرعية إن كان لهذه المنظمات آليات أمنية يمكن استخدامها في هذه الحالات من ناحية أخرى¹.

فعقد وزراء الدفاع والخارجية في دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الإكواس اجتماعا في أبيدجان بعد صدور قرار الأمم المتحدة حول التدخل في مالي وذلك لدراسة نشر قوات في مالي. وقد سبق هذا الاجتماع زيارة رئيس مجموعة الإيكواس الرئيس الكوتدفواري الحسن واثارا الذي التقى نظيره النيجيري غودلن جوناثان والبييني توماي بوني يابي رئيس الإتحاد الإفريقي للتباحث حول تنسيق المواقف حول القضية المالية².

وقد أكد رئيس مفوضية المجموعة كادري ديسيرييه ويذا روكو أن دول غرب إفريقيا تريد مزيدا من التفاهم السياسي والعسكري مع باماكو قبل أي خطوة في الأمم المتحدة وقد فضل زعماء دول مجموعة الإيكواس تأجيل التدخل العسكري في شمال مالي وهو القرار الذي يتوافق مع الموقف الجزائري الذي يرجح الحل السلمي قبل العسكري. أمام هذا التماطل جاء التدخل الفرنسي ليصاحبه الدعم الإفريقي من خلال القمة العادية 20 للإتحاد الإفريقي بخصوص التدخل العسكري في مالي .

وفي القمة التي إنعقدت في أديس أبابا في 29 جانفي 2013 برئاسة رئيس الوزراء الإثيوبي هيلا مريم ديسالكن وقد خصص المؤتمر لجمع الدعم لبعثة الدعم الدولي لمالي (AMISMA) تحت القيادة الإفريقية وقوات الجيش والأمن الماليين، كما دعا مجلس السلم والأمن الإفريقي بعدها لتعبئة الموارد لدعم الجهود المشتركة لكل من قوات الجيش والأمن الماليين وقوات دول غرب إفريقيا الإيكواس³.

¹ "الإيكواس تبحث عن إمكانية التدخل في مالي"، على الرابط: www.akhebar.info تاريخ الإطلاع (2015/05/12)

² أحمد ولد سيدي، بهدف دراسة نشر قوات شمال مالي: وزراء خارجية دول الإيكواس يجتمعون في أبيدجان، على الرابط: www.Numedianews.com تاريخ الإطلاع (2015/05/09)

³ "Les forces Africaines du Nord du Mali", sur: www.Le figaro.fr (2015/05/14)

ومن جهة أخرى، أصدر مجلس السلم والأمن الدولي القرار 2071 القاضي بإنشاء صندوق إنساني لدعم قوات الجيش والأمن الماليين، وبعدها في 20 ديسمبر أصدر قراره رقم 2085 القاضي بإنشاء (AFISMA) البعثة الدولية لدعم مالي بقيادة إفريقية، كما زاد عدد القوات ليصل الآن لحدود 8000 جندي ساهمت تشاد بـ2250 جندي ومجموعة غرب إفريقيا 3300 جندي، إضافة إلى احتياطي 500 جندي وقد قدرت المساهمات الدولية بـ 455.33 مليون دولار إضافة إلى المساعدات العينية المتمثلة في التدريب والدعم اللوجستي بالأسلحة والوقود¹.

قدمت المساهمات الرئيسية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (96 مليون دولار) إضافة لمبلغ 08 ملايين دولار تم تقديمها سابقا، اليابان (120 مليون) إضافة للمعونات الإنسانية، الاتحاد الأوروبي (50 مليون)، ألمانيا (20 مليون)، وعلى غير العادة قدمت مملكة البحرين 10 مليون دولار وقدمت الدول الإفريقية تقريبا 23 مليون دولار؛ جنوب إفريقيا (10 مليون)، إثيوبيا (05 مليون)، نيجيريا (05 مليون) وغانا (03 مليون). وتعهدت عدة دول إفريقية بزيادة مساهمتها بالقوات العسكرية بما فيها نيجيريا، غانا، التشاد، النيجر، بنين، بروندي، السنغال، ساحل العاج، ليبيريا، توغو، بوركينا فاسو والسيراليون، إضافة للتبرعات النقدية والعسكري. كما تعهدت غينيا الاستوائية بتوفير الوقود لكل من قوات "الأفيسما" وقوات الجيش والأمن الماليين، بينما اقتصرت المساهمة الصينية على مليون دولار فقط، وتراوحت المساهمات المتواضعة لكل من هولندا، أستراليا، الدنمرك، لوكسمبورغ، سويسرا، السويد، فنلندا، إثيوبيا، نيجيريا، غانا، ساحل العاج، بنين، السنغال، غينيا، تشاد، سيراليون، وغامبيا، غينيا الاستوائية، الجابون، المغرب ما بين 1,2 مليون إلى 09 مليون دولار لكل منهم².

ومن أجل ضمان فعاليتها، أسندت لأفيسما المهام الأساسية التالية:

1. تدمير القوات العسكرية وعرقلة طرق الإمداد الرئيسية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد وحركة أنصار الدين ثم تحرير المناطق التي مازالت تحت سيطرة هذه الجماعات إضافة إلى تأمين وضمان استقرار المناطق المحررة والمؤسسات الحكومية المنتخبة.
2. توفير الدعم لإعادة إنشاء قوات الأمن والجيش الماليين تحت سيطرة سلطة مدنية.

¹ د. فريدوم أونوها، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، على الرابط: www.studies.aljazeera.net/reports تاريخ الإطلاع (2015/05/14)

² مهاري تادلي مارو، "بعثة الدعم الدولي لمالي.. التدخل العسكري أولا والعمل السياسي ثانيا"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:

3. خلق بيئة مواتية لعملية سياسية طويلة المدى¹.

أما فيما يخص التعاون العملي بين مجلس السلم الإفريقي ومجلس الأمن الدولي فقد قال السيد هارفي لاتسوس قائد قوات حفظ السلام الأممية في 20 مارس 2013 بأن الأمم المتحدة ستنتشر قوة لحفظ السلام في الوقت المناسب. وهذه البعثة أنشئت بموجب القرار الأممي رقم 2100 لتقوم بدعم السلطات الإنتقالية في مالي من أجل تحقيق الاستقرار في البلد وتنفيذ خارطة الطريق الإنتقالية مع إيلاء عناية خاصة لمراكز السكان الرئيسية وخطوط الاتصال، حماية المدنيين، رصد المدنيين، رصد حقوق الانسان، تهيئة الظروف من أجل توفير المساعدة الإنسانية وعودة المشردين وسط سلطة الدولة والتحصير لانتخابات حرة، شاملة وسلمية².

بدأت مهمة قوات حفظ الاستقرار التابعة للأمم المتحدة في مالي مهامها رسميا في 01 جويلية 2013، خلال مراسم في باماكو حضرها مسؤول عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هيرفيه لادسوس، تولت هذه القوة الجديدة المسؤولية من قوات الاتحاد الإفريقي التي انضمت عناصرها الستة آلاف إلى قوة الأمم المتحدة قبل بضعة أسابيع على موعد الانتخابات الرئاسية وذلك بسبب التحديات التي واجهتها مهمة "الأفيسما" في تحقيق التوازن بين الأهداف المختلفة للجهات الفاعلة في الأزمة المالية والساعية لإعادة بناء الدولة، وفي تحقيق السلام، وفي المشاركة السياسية الشاملة في العملية الإنتقالية، وفي إجراءات مواجهة الجماعات المتطرفة العنيفة، إضافة لتحقيق مصالح الأطراف الإقليمية والدولية المشاركة في الحملة وهذه الأهداف في مجملها ليست متوافقة بالضرورة³.

المطلب الثالث: إخفاقات مجلس السلم والأمن الإفريقي في النزاع في مالي

أثبت التدخل الفرنسي في الأزمة المالية مرة أخرى عدم جاهزية القارة الإفريقية ومجموعة غرب إفريقيا لتحمل المسؤولية فيما يخص تنفيذ القرارات التي تهدف لإيجاد حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية. يشكل ضعف القادة الأفارقة في الاستجابة بشكل فعال للأزمة المالية تعارضا مع روح وأهداف الوحدة الإفريقية. وكما حصل في الأزمة الليبية أدى فشل الأفارقة في إيجاد حلول لمشاكلهم إلى تدخل

¹ Mali : le déploiement de la force africaine se met en place, sur: www.rfi.fr (2015/05/12)

² United Nations Stabilization Mission in Mali, sur: www.un.org (2015/05/16)

³ قوات حفظ السلام الأممية تبدأ مهمتها في مالي، على الرابط: www.almasir.net/news تاريخ الإطلاع (2015/05/10)

قوى خارجية لحل الأزمة. كان هذا محصلة للعجز الإفريقي، ففي ما يقارب الثماني سنوات، ظلت قوات مجلس السلم والأمن الإفريقي تقوم بالمناورات والتدريبات¹.

ففي الأزمة المالية جاءت لتتدخل فقط كقوة إسناد للقوات الفرنسية؛ مما يدل على الضعف الذي يعانيه المجلس ومجموعة غرب إفريقيا في ردم الهوة بين أنظمة الإنذار المبكر الخاصة به والاستجابة لها وكذلك عدم التوافق بين قراراتهم السياسية البطيئة والقدرة على الانتشار السريع لتطبيق هذه القرارات. يمكن لغياب القيادة السياسية الإفريقية الصلبة وكذا غياب القدرة على الانتشار السريع أن يؤخر إيجاد حل للأزمة المالية، فقد تم تأجيل انتشار قوات الاحتياط الإفريقية عدة مرات مما يدفعنا للتساؤل عن جدوى إنشاء قوات احتياط إن لم يكن بالإمكان نشرها في الوقت المناسب، وهل ستكون قوات الاحتياط لمجلس السلم والأمن الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا مستعدة يوماً للانتشار والتدخل في أي أزمة إفريقية؟²

وتتمثل مظاهر الفشل الأخرى في أداء مجلس السلم والأمن الإفريقي في الموقف المتحاذل في الوقوف بشكل موحد ضد منفعدي انقلاب في مارس 2012 في مالي وتدخلهم السافر وتخويفهم وحتى اعتدائهم الجسدي على مسؤولي الفترة الانتقالية في البلد.

وبينما عبر مجلس السلم والأمن الإفريقي عن رفضه "للتغيير غير الدستوري للحكومة في مالي والاستيلاء على السلطة بالقوة" فقد فشل في إدانة ومعاقبة المسؤولين عن هذه الأفعال ومحاسبتهم. وفي أبريل 2012 طالب مجلس السلم بوضع حد للتدخل غير المقبول للطغمة العسكرية ومسانديهم من المدنيين في تسيير المرحلة الانتقالية، وطالب بالحل الكلي للجنة الوطنية لإنقاذ الديمقراطية وإعادة الدولة، كما دعا المجلس لمعاقبة الأفراد المتورطين في التدخل وفي فرض إرادتهم على الحكومة الانتقالية³.

وقد قام المجلس برفض الانقلاب في كل من مالي وغينيا بيساو لكن مواقفه كانت أشد حزماً ضد منفعدي الانقلاب في غينيا بيساو منها ضد منفعدي الانقلاب في مالي، واقترح المجلس أيضاً عقوبات إضافية ضد كل من الانقلابيين وداعميهم من المدنيين والعسكريين؛ ومن بينها حظر السفر وتجميد الأموال وغير ذلك من التدابير التي يحث عليها ميثاق الديمقراطية والانتخابات والحكامة الخاص بالاتحاد الإفريقي.

¹ lexis Arieff & Kelly Johnson, **Crisis In Mali**, Congressional Research Service, August 16, 2012, at: www.crs.gov (2015/05/07)

² مهاري تادلي مارو ، مرجع سابق.

³ عبد الله ممدو باه، «آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي»، مركز الجزيرة للدراسات ، أوت 2013 ، ص 09.

ويؤكد مجلس الأمن والسلم الإفريقي تمسكه بتطبيق المادة 92 من ميثاق الاتحاد التي تنص على أن كل المتورطين في تغيير غير دستوري سيكونون عرضة للملاحقة القضائية¹.

وكان الاتحاد الإفريقي أكثر صرامة وحزما ووضوحا في إدانته للانقلاب في غينيا بيساو لذا قرر إظهار الحزم بما يناسب خطورة الأفعال التي يرتكبها الانقلابيين ومن يساندتهم وما ترتب على ذلك من آثار على غينيا والمنطقة. على عكس ذلك و ضد مبادئ القانون الأساسي للاتحاد الإفريقي والقوانين ذات الصلة، قامت مجموعة "الإيكواس" بإعطاء الحصانة لمنفذي الانقلاب في مالي وقد كانت القوى الداعمة للانقلاب العسكري، الذي تزعمه الكابتن أمادو سونغو، تفضل تقديم الدعم العسكري للقوات المالية بدل أي تدخل عسكري أجنبي، ومن المرجح أيضا أن هذه القوى تفضل التدخل العسكري الفرنسي أكثر من تدخل قوات حفظ السلام التابعة لمجموعة الإيكواس "وهذا مظهر من مظاهر الفشل التي طبعت تصرفات مجموعة "الإيكواس" وهو ما كان له تأثير سلبي على البلد ودول الإقليم².

المبحث الثالث: تحديات مجلس السلم والأمن الإفريقي لاستقرار القارة الإفريقية

يعرف اليوم مجلس السلم والأمن الإفريقي بعد أكثر من عشرة سنوات من تأسيسه جملة من التحديات التي تمثل اليوم عائقا لتحقيق الأهداف المبرمجة في ميثاق تأسيسه ولتحويل الطموحات والآمال الكبرى التي أحاطت بإنشائه، لاسيما تلك المتعلقة بتسوية النزاعات إلى واقع ملموس. تظهر هذه التحديات في مستويات مختلفة إنطلاقا من الواقع السياسي والاقتصادي للدول، ثم إلى البيئة الإقليمية إلى المتغيرات الدولية.

المطلب الأول: التحديات الداخلية

1. غياب الإرادة السياسية وانقسام الرؤى والمواقف:

إن عدم توفر الإرادة السياسية لدى العديد من الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف الكبرى لمجلس السلم و الأمن الإفريقي، جعل إقرار العديد من الإتفاقيات والمشاريع في مجالات الدفاع والأمن صعبا تطبيقها في الواقع، الأمر الذي يؤدي إلى بقاء العديد من المعاهدات، الإتفاقيات والمشاريع الإفريقية بعيدة عن الدخول حيز التنفيذ، سواء تلك المتعلقة بإنشاء قوة التدخل السريع الإفريقية، مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى عدم التوقيع على عدة إتفاقيات ومعاهدات مهمة متعلقة بالديمقراطية، الحكم الراشد

¹ السيد ولد أباه، "حرب شمال مالي: الخلفيات والأفاق"، أعلام حرة (جريدة إلكترونية)، 12 ديسمبر 2013.

² شافعي، بدر حسن. «إشكالية التدخل العسكري لتدخل الإيكواس بشمال مالي». السياسة الدولية: العدد 190، نوفمبر 2013.

والإنتخابات، وهو ما قيد حركة مجلس السلم والأمن الإفريقي في مكافحة الانقلابات العسكرية بسبب رفض العديد من رؤساء الدول الإفريقية القيام بتغييرات جذرية على المستوى السياسي للبقاء على رأس السلطة¹.

تعكس هذه الظاهرة الانقسامات العديدة التي تعاني منها الدول الإفريقية وغياب روح التضامن والثقة المتبادلة بينها. كما ساهمت العديد من الفوارق والانقسامات القديمة التي لطالما أسهمت في تعقيد عملية تسوية النزاعات وإدارة الشؤون الأمنية في القارة خاصة الانقسامات بين العرب والأفارقة، الأفارقة السود والأفارقة البيض، المسلمين والمسيحيين... وقد بدا تأثير هذه الفوارق واضحا في النزاع في دارفور أين كانت هناك تعارضات كثيرة بين دول إفريقيا جنوب الصحراء والدول العربية، حيث قدمت هذه الأخيرة دعما لا مشروط للحكومة السودانية².

2. ضعف القدرات التمويلية:

يمثل ضعف التمويل أكبر عقبة أمام تفعيل دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل مشكلات القارة، ويفرض عليه التبعية للمنظمات والقوى الدولية التي تحركها المصالح الخاصة، وعجزه عن لعب دور فعال في عمليات حفظ السلام في القارة، وضعف فاعلية العديد من مؤسساته القائمة، وعدم الاتفاق على صيغة لتنظيم العلاقة بين الاتحاد والتنظيمات الإقليمية الفرعية.

إن الخطط الطموحة لمجلس السلم والأمن الإفريقي تحتاج إلى قدرات تمويلية تفوق قدرات الدول الإفريقية، فعمليات حفظ السلام و رعاية مفاوضات تسوية النزاعات تحتاج إلى قدرات كافية لتنفيذ مثل هذه الأنشطة الشيء الذي لا يتوفر لدى معظم دول القارة. وبالرغم من أن قمة دربان لعام 2002 أعلنت أن العقد القادم سيكون مخصصا لبناء القدرات الإفريقية في كافة المجالات، إلا أن القدر الذي تحقق من هذا الهدف يبدو محدودا للغاية، ولم يترك انعكاسا ملموسا على أداء مجلس السلم والأمن الإفريقي أو الدول الإفريقية في مجالات الدفاع والأمن وتسوية النزاعات³.

¹ Delphine Lecoutre, *op.cit*, p.02.

² Delphine Lecoutre , **vers un gouvernement de l'union africaine : gradualisme et statu quo vs immédiatisme**, politique étrangère, 2008/3, pp.629-639.

³ Esmanjaud Romain et Franke Benedikt, **qui s'est approprié la gestion de la paix et de la sécurité en Afrique**, Revue internationale et stratégique, n75, automne 2014, p 36-45.

ومما يزيد من مشكلة نقص القدرات الإفريقية هو سوء إستخدام الموارد المتاحة، إما بسبب شيوع الفساد أو لتبني أولويات خاطئة وغير دقيقة، بالإضافة إلى الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها الدول الإفريقية على المستوى الإقتصادي، مما ينبغي على المجلس دراسة إمكانية إيجاد مصادر عديدة لميزانيته على اعتبار إقتصار موارد المجلس على دول الأعضاء لن يكفي لتحقيق طموحاته، لذا أصبح التمويل الخارجي أكثر من ضروري، وهذا الواقع يخلق إشكاليات كبيرة بالنظر إلى الشعار الشعبي الإفريقي المرفوع: حلول إفريقية لمشاكل إفريقية¹.

3. تعدد الصراعات والحروب:

تموج القارة الإفريقية بصراعات مسلحة، فمن بين النزاعات الثماني الأكثر قتلا ودمارا في العالم الآن، تدور سبعة منها في إفريقيا أين تنتشر أغلبية قوات السلام التابعة للأمم المتحدة، وقد بدأ مجلس السلم و الأمن الإفريقي عاجزا على الاضطلاع بأمن سكان القارة ، الذين تركوا تحت رحمة المبادرات الفرنسية - الأمريكية.

بغض النظر عن النزاعات الحدودية التي لم تعد تشهدها اليوم، تعاني إفريقيا من نزاعات أخرى أكثر خطورة وأكثر تعقيدا الشيء الذي صعب من مهمة المجلس للتعامل معها كالنزاعات العرقية والسياسية العنيفة نتيجة التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلت مكبوتة لفترة طويلة في ظل نظم الحكم التسلطية، ولاسيما إذا كانت جماعة عرقية معينة سيطرت على الحكم².

وفضلا عن النزاعات العرقية والسياسية هناك ظاهرة جديدة ظهرت في إفريقيا والتي أصبحت اليوم الأكثر تهديدا لأمن وسلامة الدول الإفريقية مجتمعة والمتمثلة في ظاهرة الإرهاب الذي يعتبر أحد أشكال العنف المتوطن في إفريقيا ويستخدم بكثافة شديدة في الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي تعاني منها القارة بشدة. هذا بالنسبة للإرهاب المحلي، أما بالنسبة للإرهاب الدولي فهو إرهاب عابر للحدود وأبرز نماذج هذا الشكل هو ذلك الذي يقف وراءه تنظيم القاعدة³.

¹ Ibid, p.50.

² حمدي عبد الرحمن حسن، "المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، العدد 196، 2007، ص59.

³ أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الدولي في إفريقيا: بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 183 ، أبريل 2008، ص05.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

بالرغم من كل الأهداف التي قام مجلس السلم والأمن الإفريقي بتسويتها منذ تأسيسه من أجل حل وتسوية مختلف النزاعات التي تعرفها القارة، حتى تبقى الحلول إفريقية دون تدخل أي طرف خارجي في مشاكل البيت الإفريقي، إلا أن الأطراف الغربية لازالت هي من يحدد مقتضيات إرساء الأمن في القارة وذلك عبر اختيار الحالات التي تستفيد من دعمها المالي بشكل يجعلها قادرة على التأثير على مختلف القضايا التي يتعامل معها كل من مجلس السلم والأمن الإفريقي التابع للإتحاد الإفريقي أو التجمعات الجهوية¹.

تحوز الأطراف الخارجية وفي مقدمتها الدول الغربية نفوذا كبيرا في مراكز صنع القرار على مستوى المنظمات الإفريقية سواء الإقليمية أو الفرعية وذلك بالنظر إلى الدور الذي تلعبه هذه الدول في مجلس الأمن من جهة، وحالة التبعية التي يعيشها الأفارقة من جهة أخرى، خاصة إذا تعلق الأمر بإرسال بعثات حفظ السلام وما يتطلبه من دعم عسكري، لوجيستي ومالي من المجموعة الدولية، وهو ما يجعل الدول المانحة هي من يحدد الحالات التي يمكن أن يتم التدخل فيها من طرف مجلس السلم والأمن الإفريقي، كما تحدد تشكيل القوات، مهامها ومدة العمليات².

ولقد أثبتت تجربة الإتحاد الإفريقي أن اللجوء إلى الحلول الإفريقية لطالما تم بصفة اختيارية وذلك في حالة إذا كانت النزاعات لا تحوز على اهتمام الأطراف الخارجية لعدم وجود مصالح كبيرة لهم في التدخل لتسويتها، أو النزاعات التي يكون للأطراف الخارجية فيها مصالح، ولكن التدخل العسكري فيها على درجة كبيرة من الخطورة وقد يستغرق وقتا طويلا، مثل حالة دارفور، بالإضافة إلى النزاعات التي تلتقي فيها مصالح الأطراف الإفريقية مع الأطراف الخارجية³.

المطلب الثالث: تقييم أداء مجلس السلم والأمن الإفريقي

إذا أردنا تقييم دور مجلس السلم والأمن الإفريقي طيلة أكثر من عشرة سنوات، فلقد تسببت التحديات السالفة الذكر بشكل كبير في إفشال دور مجلس السلم والأمن الإفريقي التابع للإتحاد الإفريقي في تسوية أغلب النزاعات القائمة في دارفور وفي مالي كما سبقنا وأن أشرنا إليها في المباحث السابقة. ففي تجربة التدخل في دارفور، والتي تعتبر تجربة بالغة الأهمية لكونها التجربة الأولى من نوعها التي

¹ Romain Esmanjoud et Benedikt Franke , **Qui s'est approprié la gestion de la paix de la sécurité en Afrique**, op.cit, p.42.

² Delphine Lecoutre, **Op.cit**, p 10.

³ حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص 77.

يتولى مجلس السلم والأمن الإفريقي التعامل معها بشكل متكامل، سواءً في مجال رعاية مفاوضات التسوية أو في مجال تنفيذ عملية التدخل العسكري في إقليم دارفور. ومع أن مجلس السلم والأمن الإفريقي حقق نجاحاً جزئياً في رعاية مفاوضات السلام عبر إقرار اتفاق أبوجا للسلام في دارفور، إلا أنه أخفق في إدارة عملية التدخل في دارفور بصورة كارثية حيث واجه مشكلات لوجيستية وعملياتية منذ البداية تمثلت في العجز عن نقل وإيصال القوات الإفريقية على دارفور والاعتماد على وحدات النقل الجوي التابعة لحلف شمال الأطلسي لنقل تلك القوات.

يعود إخفاق تجربة التدخل الإفريقي في دارفور، إلى حد كبير، ليس فقط إلى غموض التفويض الممنوح لقوة التدخل الإفريقية أو نقص عدد القوات والتمويل، لكن الأهم من ذلك يتمثل في افتقار مجلس السلم والأمن الإفريقي لخبرات كافية في مجال إدارة عمليات التدخل في النزاعات الداخلية، مما كان من شأنه أن وقوع العديد من حالات الفساد والإهدار في التعامل مع الموارد المالية المحدودة المخصصة للبعثة، علاوة على الافتقار إلى كوادر مؤهلة و ذات خبرة لإدارة عملية التدخل في دارفور الأمر الذي أدى إلى شيوخ قناعة واسعة بشأن ضرورة نقل ولاية عمل التدخل الدولي في دارفور من مجلس السلم والأمن الإفريقي إلى الأمم المتحدة، وهو ما لم يتجسد في ظل رفض الحكومة السودانية استقبال أي قوات حفظ السلام على أرضها إن لم تكن إفريقية، مما فتح الباب واسعاً أمام إرسال البعثة المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور¹.

أما في الحالة المالية، كانت إستجابة مجلس السلم والأمن الإفريقي لهذا النزاع جد بطيئة، إذ بدأت الجهود الفعلية للمجلس منذ وقوع الانقلاب، إذ رفض هذا الأخير الاعتراف بالإنقلاب، وخلال إجتماع إستثنائي قرر تعليق مشاركة المالي في أنشطة المجلس، كما قرر إرسال بعثة مشتركة مع الإيكواس إلى باماكو للضغط على قادة الانقلاب.

لقد عرف تدخل القوات الإفريقية تحت قيادة الإيكواس ومجلس السلم والأمن الإفريقي حالة من الفشل وذلك بسبب غياب إستراتيجية موحدة للدول الإفريقية خاصة دول غرب إفريقيا للمقاومة ضد الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى الموارد والإمكانات المادية والفنية اللازمة للقضاء على الإرهاب، كما أن افتقاد كل من مجلس السلم ومنظمة الإيكواس الخبرات الأمنية القادرة على جمع المعلومات وتحليلها والقيام بخطوات تنفيذية على أرض الواقع وغيرها من الأمور الإستراتيجية والمادية التي ساهمت في هذا

¹ هاني أرسلان، مرجع سابق، ص 117.

ال فشل الذي أدى إلى انتشار الخطر في الكثير من دول الإقليم لاسيما الجزائر¹. إذ تعتبر الأخيرة من الدول الأكثر تضررا بوجود اضطرابات في مالي، وحاولت الجزائر ألا تخضع للضغوطات الفرنسية والأمريكية للانخراط في الحرب في مالي، وتؤكد مثل كل مرة على الحل السلمي فقط في مواجهة هذه الجماعات وأن الحل العسكري سيؤدي إلى نتائج وخيمة. لذلك انخرطت الجزائر بعد التدخل الفرنسي في وساطة بين الطوارق والحكومة المالية الجديدة، وبعد 08 أشهر من المفاوضات بين حكومة مالي و"جماعات الشمال"^{*}، تم التوصل إلى توقيع اتفاق بالأحرف الأولى في الجزائر في 01 مارس 2015، ما اعتبر إنجازا كبيرا للدبلوماسية الجزائرية عزز مجلس السلم والأمن الإفريقي عن القيام به².

¹ Yves Alexandre Chouala , **Puissance resolution des conflits et sécurité collective a l'ère de l'union africaine** , annuaire français des relations internationales, volume VI, 2013, p.292.

* هذه الحركات هي الحركة العربية للأزواد، و"التنسيقية من أجل شعب الأزواد"، و"تنسيقية الحركات والجهات القومية للمقاومة"، و"الحركة الوطنية لتحرير الأزواد"، و"المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد"، و"الحركة العربية للأزواد"

² أطراف النزاع في مالي يوقعون الأحد في الجزائر اتفاق سلام، 2015/04/20، على الرابط: www.alquds.co.uk تاريخ الإطلاع (2015/05/15)

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الشق الميداني من عمل مجلس السلم والأمن الإفريقي حتى يتسنى لنا إثبات مدى فعالية دور هذا المجلس. فمن خلال كل من النزاع في دارفور والنزاع في مالي تبين لنا أن مجلس السلم التابع للإتحاد الإفريقي يواجه صعوبات وتحديات عديدة سواء كانت تحديات داخلية إفريقية أو أخرى خارجية غربية بالأساس تجعل دور هذا المجلس يؤول دائما إلى الفشل، ويتبين ذلك خاصة عند تدخل أطراف أخرى خارجية لحل مشاكل القارة لعدم قدرة المجلس على إتمام عملياته الشيء الذي يجعله دائما يلعب دور المكمل بدلا من الأساسي في النزاعات الإفريقية. إضافة إلى هذا، فإن مجلس السلم الإفريقي يعاني من ضغوطات كبيرة نتيجة تصادم أهدافه مع المصالح الغربية مما يجعله يخضع لرغبات هذه الدول كون أن هذه الأخيرة تمول بنسبة كبيرة كل من مجلس السلم والأمن الإفريقي والإتحاد الإفريقي ككل وبالتالي هذا يحد من استقلاليته وحرية في مجال تسوية النزاعات وتحقيق الأمن والاستقرار في كامل ربوع القارة الإفريقية.

خاتمة

منذ الإعلان عن إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي في قمة الإتحاد الإفريقي الأولى بدريان بجنوب إفريقيا في جويلية 2002، أصبح الجهاز المنوط به تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا بعدما عصفت بها عدة نزاعات اختلفت من حيث طبيعتها، أطرافها وأهدافها، وتنوعت أسبابها ما بين الممارسات القهرية لأنظمة الحكم الإفريقية، الحرمان الاقتصادي، التنافس على الموارد، المشروعية السياسية والاقتصادية، العولمة، التدخل الخارجي في شؤون دول القارة، فأدت إلى تخلف إفريقيا على جميع المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية.

تتسم النزاعات الإفريقية بالتنوع والتعقيد بالنظر إلى أسبابها، أطرافها والانعكاسات التي تتجم عنها، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي بما فيه الإقليمي والدولي، الأمر الذي جعل تسويتها أمرا معقدا لكونها عملية متعددة الجوانب من حيث الأساليب والإستراتيجيات. كل هذا أدى إلى أن الأسلوب المنتهج لتسوية نزاع معين قد لا يكون ملائما لتسوية نزاع آخر، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى من دراستنا التي تقتضي وجود علاقة بين طبيعة النزاع والطرق المنتهجة لتسويته. من هذا المنطلق تصبح الدراسة المتعمقة للنزاع من مختلف جوانبه أكثر من ضرورية بغرض انتهاج أسلوب التسوية الأنسب و الكفيل بوضع حد للنزاع مع ضمان أكبر قدر من الفعالية وبأقل تكاليف.

لقد تمّ إنشاء مجلس سلم وأمن الإفريقي بصفته جهاز قيادة سياسية وأنشئت معه مجموعة من اللجان كلجنة القيادة العسكرية التي كان هدفها الرئيسيّ تشكيل قوات لحفظ السلام تتفرع منها قوة الاحتياط الإفريقية (Force Africaine en Attente)، في المناطق الإفريقية الخمس الكبرى. ويُضاف إلى هذا جهازان آخران هما: منظومة قارية للإنذار المبكر تتولى التقييم الدائم والتحليل المستقبلي، وكذلك مجلس الحكماء الذي يضطلع بدور الوقاية النشيطة المبكرة قبل إندلاع النزاعات المسلحة. وبسبب تأخير تنفيذ تلك المشروعات، خاصة المتعلقة بالتنظيم العملياتي لقوة الاحتياط الإفريقية، أصبح مجلس السلم والأمن الإفريقي عاجزا عن التحرك بصفة سريعة عند نشوب النزاع إذ أن هذا الجهاز الضخم ما زال عاجزا عن العمل بكامل طاقته، مما وضعه أمام حتمية طلب العون من الأطراف الخارجية لاسيما الأمم المتحدة.

وبالرغم من وضع ثلاث خرائط طريق متتالية في أعوام 2006 و 2009 و 2011 إلا أنها لم تتمكن من تحديد الملامح الدقيقة لقوة الاحتياط الإفريقية، كما تم تأجيل التشكيل الفعلي لهذه القوات إلى غاية نهاية سنة 2015، هذا ما يفضي بنا إلى الحكم بصحة الفرضية الثانية التي تقضي بوجود

خاتمة

علاقة بين تأخر تأسيس القوة الإفريقية الجاهزة وفشل مجلس السلم والأمن الإفريقي في مختلف تدخلاته.

وخلال فترة وجوده القصيرة، اكتسب مجلس السلم والأمن الإفريقي مصداقية لا تتكرر تجلت في الاجتماعات السنوية التي يعقدها مع مجلس الأمن للأمم المتحدة، كما أنه صاغ علاقات متماثلة مع اللجنة السياسية والأمنية للإتحاد الأوروبي للتعاون معها في مجال السلم والأمن. إلا أن تجربة المجلس الميدانية في مجال حل وتسوية النزاعات اتسمت بالمحدودية وأسفرت عن وجود تفاوت كبير بين القدرات النظرية للمجلس والدور الفعلي الذي لعبه في تسوية النزاعات التي عرفتها القارة، إذ أثبتت إخفاقات بعثة مجلس السلم في السودان أن هذا الأخير يفتقر إلى ثقافة معمقة في ميدان حفظ السلام ونقص خبرة المجلس على أرض الميدان الشيء الذي يبرهن صحة الفرضية الثالثة.

بالإضافة إلى هذا هناك عدد من التحديات التي حالت دون تفعيل الدور الإفريقي في هذا المجال والتمثلة أساسا في غياب الإرادة السياسية وصعوبة الوصول إلى مواقف موحدة بشأن مختلف القضايا، غياب التنمية وضعف القدرات التمويلية مما أدى إلى الاستجداء بالقوى الكبرى في العالم بالإضافة إلى مختلف المنظمات الدولية ما يجعل المجلس اليوم يعاني من التبعية للخارج، فلا يمكنه التحرك والتدخل باستقلالية تامة في النزاعات الإفريقية إلا بإذن من الدول الخارجية والمنظمات الدولية خاصة بالنسبة للنزاعات التي تمس مصالح الدول الغربية، مثلما هو الحال في مالي وبنسبة أقل في دارفور، وهو ما يدعم صحة الفرضية الرابعة التي تشير إلى مختلف التحديات الداخلية والخارجية التي أفضلت من مهمة مجلس السلم والأمن الإفريقي وجعلته أداة طيعة في أيادي أجنبية.

إنه وبالنظر إلى ما سبق، تطرح تجربة مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في إفريقيا ضرورة:

- لعب بعض الدول الدور القيادي في بعض النزاعات وذلك بعد موافقة الدول المعنية وفي ظل إجماع داخلي بين أعضاء الإتحاد الإفريقي وذلك تقاديا للانقسامات الداخلية التي لطالما شكلت عائقا أمام تنفيذ قرارات مجلس السلم والأمن الإفريقي فيما يخص النزاعات.
- العمل على الحد من تبعية مجلس السلم والأمن الإفريقي لمختلف شركائه على غرار الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وكذا الدول العظمى الذين لطالما مارسوا ضغوطات وتأثيرات على مواقف المجلس عن طريق التقوية الفعلية للقدرات المالية والعسكرية للمجلس.

خاتمة

- لا بد أيضا من القيام بتحديد الإجراءات اللازمة ووضع الأجهزة المنوطة بالتدخل السريع في حالة نشوب نزاعات، على أن تضطلع هذه الأجهزة حتى في أوقات السلم بدراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية للبلدان الإفريقية من أجل الكشف عن الأسباب المحتملة لوقوع النزاعات، وهنا تبرز أهمية إنشاء جهاز إقليمي للإنذار المبكر.
- العمل على جاهزية وتقوية القوات الإفريقية والاستفادة من خبرات كل من القبعات البيض التابعة للإتحاد الإفريقي والقبعات الزرق التابعة للأمم المتحدة.
- تشجيع الدول الإفريقية على ضرورة بعث التنمية والنهوض باقتصاديات بلدانهم حتى يتسنى لهم بعث الأمن والاستقرار من جهة والمساهمة في الدعم المالي للمجلس من جهة أخرى، وذلك للتخلص من التبعية المالية للدول الكبرى.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

1. الكتب :

- 1.الجازولي كمال ، الحقيقة في دارفور ، مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان، القاهرة مصر، 2006.
2. جوزيف ناي، المنازعات الدولية مقدمة للنظريات والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين جمل ومجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية، 1997.
3. جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
4. حمدي عبد الرحمن، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، القاهرة، جامعة القاهرة، 2001.
5. زكي البحيري ، مشكلة دارفور:أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2008.
6. سليمان حامد الحاج ، دارفور وضع النقاط على الحروف ،الشركة العالمية للطباعة و النشر، الخرطوم السودان ،2005.
7. سمير حسنى ، أبعاد الصراع في دارفور الأزمة الأفق المستقبلي، مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى 2004.
8. شارل روسو، القانون الدولي العام، ترجمة: شكر الله خليفة وعبد المحسن سعد، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، 1987.
9. صابون، محمد راشد، التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، القاهرة :دار النهضة العربية، 2011.
10. عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992.
11. عبد العزيز يحي، إفريقيا الإسلامية من مطلع القرن 16 إلى القرن 20، الجزائر ،دار هومة للطبع و النشر،2001.

12. عبده مختار موسى ، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، الدوحة ،مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2009.
13. علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة، 2003 .
14. عماد أحمد سيد أحمد، أمركة أفريقيا: دارفور فقاغة على ثقب إبرة، الخرطوم، دار سوار للطباعة والنشر، يناير 2005م.
15. كمال حداد، النزاعات الدولية، بيروت، دار الوطنية للدراسات والنشر، 1997.
16. كمال حماد، النزاع المسلح و القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1997.
17. محمد أبو العينين، "الإتحاد الإفريقي وإمكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الإفريقية"، في: أبو العينين (محررا)، الإتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط1، 2001.
18. محمد السويدي، بدو التوارق بين الثبات و التغيير، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
19. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الإقترايات، والأدوات)، الجزائر، دار الكتاب، 1997 .
20. محمد عبد الغني هلال، المهارات في إدارة النزاعات، الطبعة الرابعة، القاهرة، مركز تطوير الأداء والتنمية 2004.
21. محمود أحمد عبد الغفار ، فض النزاعات في الفكر و الممارسات الغربية، الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر، 2004.
22. محمود وهيب السيد و آخرون ،السودان على مفترق الطرق (بعد الحرب .. قبل السلام)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 2008 .
23. مصطفى عثمان إسماعيل، قضايا إفريقيا المعاصرة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2008.
24. مكسيم لوفايفر ،السياسة الخارجية الأمريكية ، تر : حسين حيدر ، دار العويدات للنشر و الطباعة ،بيروت ، لبنان ، 2006.

25. نجلاء مرعي، النفط والدماء.. الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2012.

II. التقارير :

26. أميرة عبد الحليم، "الدور الإقليمي والموقف من الصراع في الصومال"، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، القاهرة: مركز البحوث الإفريقية ، 2010/2009.

27. جمال ضلع، الصراع في دارفور، في محمود أبو العينين (محرراً)، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2006- 2007 ، القاهرة ، مركز البحوث الإفريقية ، يوليو 2007.

28. عبد الله ممدو باه، «آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي»، مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2013.

III. المجالات و الدوريات :

29. خالدة دنون مرعي، "الأمم المتحدة وإدارة النزاع الدولي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 241، مارس 2009.

30. محمد صدام جبر، "المعلومات وأهميتها في إدارة النزاعات"، تونس، المجلة العربية للمعلومات، 1998.

31. أحمد حجاج، "الديمقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، يوليو 2002.

32. إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، 2001 .

33. خليل العناني، العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا، مجلة آفاق إفريقية، المجلد الثاني، العدد السادس، صيف 2001.

34. رانيا حسين، خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا، مجلة (السياسة الدولية) ، عدد أكتوبر 2004م.

35. أحمد إبراهيم محمود، "الأمن الإقليمي في إفريقيا: نظرة تقييمية"، السياسة الدولية، العدد 169، جويلية 2007.

36. محمد هيبه أخطيبة، دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في حل النزاعات و تسويتها في إفريقيا ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 27 ، العدد الثالث ، 2011 .
37. محمد منير زهران، "الأمم المتحدة وتطور مفهوم بناء السلام"، السياسة الدولية، العدد 169، جويلية 2007.
38. عماد عواد، أزمة دارفور: تعدد الأبعاد وتنوع الإشكاليات، المستقبل العربي، العدد (312)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م.
39. شمو إبراهيم شمو، دارفور تقاطعات الثقافة والسياسة، مجلة كرامة، اتحاد الكتاب السودانيين، العدد الأول، سبتمبر 2007م.
40. هاني رسلان، أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار الفاعلة، القاهرة، سلسلة دراسات استراتيجية صادرة عن مركز الإهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، العدد (157)، 2005.
41. بدر حسن شافعي، أزمة دارفور بين الأفارقة و التدويل ، السياسة الدولية ، مصر ، العدد 164، أبريل 2006.
42. مجدي جلال ، دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تعزيز السلم و الأمن و الإستقرار في إفريقية، آفاق إفريقية ، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات ،المجلد السادس، العدد 20، ربيع 2006.
43. أحمد خميس كامل، دارفور بين الضغوط الخارجية و الإستجابة الداخلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 177 ،المجلد 44 يوليو 2009.
44. مادي إبراهيم ، الأزمة السياسية في مالي ، مجلة آفاق إفريقية ، مجلد 10 ، العدد 36 ، 2012.
45. حمدي، عبد الرحمن، " إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا"،مجلة السياسة الدولية، 2013.
46. شافعي، بدر حسن. «إشكالية التدخل العسكري لتدخل الإيكواس بشمال مالي.» السياسة الدولية :العدد 190، نوفمبر 2013.
47. حمدي عبد الرحمن حسن ، المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام للنشر و الترجمة و التوزيع ، العدد 196 ، 2007.

48. أحمد إبراهيم محمود ، الإرهاب الدولي في إفريقيا : بين الأزمات الداخلية و تهديدات تنظيم القاعدة، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 183 ، أفريل 2008.
49. مليكة آيت عميرات، الإتحاد الإفريقي في مواجهة التحديات، مجلة الجيش، عدد516، جويلية 2006.
- IV. الرسائل العلمية الغير منشورة :
- أ.رسائل دكتوراه :
50. فخار هشام، ضمانات تنفيذ القانون الدولي الإنساني في إفريقيا، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 01، 2014/2015.
- ب. مذكرات ماجستير :
51. أعيان فاروق، الأمم المتحدة وبناء السلام في إفريقيا، مذكرة ماجستير في القانون الدبلوماسي، جامعة الجزائر 01، 2012/2013.
52. إيدابير أحمد ،التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي:دراسة حالة مالي،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2011/ 2012.
53. بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، الجزائر، جامعة الجزائر 03، 2010/ 2011.
54. بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988 مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسنطينة، جامعة الإخوة منتوري ، 2007/2008.
55. زياني كلثوم ، الإتحاد الإفريقي و تسوية النزاعات ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 3، 2011/2012.
56. زيدان زياني، التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدولة العاجزة: دراسة حالة دارفور، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية باتنة ، جامعة الحاج لخضر ، 2008/ 2009 .
57. سعدي هارون، بناء السلام في إفريقيا عن طريق المنظمات الدولية، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 01، كلية الحقوق، 2010/2011.

58. صابر سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا: دراسة تقييمية للإتحاد الإفريقي 2010.1999، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.
59. محمد ذيب، التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة، مذكرة ماجستير في القانون العام، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2011/2010.

V. الندوات :

60. هاني أرسلان ، الإتحاد الإفريقي و أزمة دارفور، بحث مقدم إلى ندوة الإتحاد الإفريقي خمس سنوات بعد قمة سرت،كلية الحقوق الإقتصاد و العلوم السياسية، مصر،جامعة القاهرة ،2005.

VI. جرائد

61. السيد ولد أباه، «حرب شمال مالي: الخلفيات والأفاق»، أقلام حرة (جريدة إلكترونية)، 12 ديسمبر 2013.

VII. مواقع إلكترونية :

62. حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية والسياسات في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد الأول، أكتوبر 2004، على الرابط: www.siironline.org
63. حركات الانفصال خطر يهدد إفريقيا"، على الرابط: www.daralhilal.com.eg
64. فريدوم سي أونوها وجيرالد إي إزريم الحناشي، غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود على الرابط: www.studies.aljazeera.net/reports
65. التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء، على الرابط : www.ar.saharatimes.com
66. فيليب ليماري "إفريقيا ومصاعب الحفاظ على الأمن"، السياسة الدولية، 2015، على الرابط: www.digital.ahram.org.eg
67. "مجلس السلم والأمن الإفريقي يدعو إلى تفعيل القمة الجاهزة بحلول 2015"، على الرابط : www.albawabhnews.com

68. سماح سيد، دور مجلس الأمن والسلم الإفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار، أفاق افريقية، عدد20، ربيع 2006، على الرابط : www.sis.gov.eg
69. الاجتماع الخامس للجنة كوميسا، لوزاكا (زامبيا)، على الرابط : www.comesa.int
70. القمة الرابعة والعشرين للاتحاد الإفريقي: ايكواس تعرب عن تقديرها لدعم وتعاون الإتحاد الإفريقي، أدبس أبابا، 2015، على الرابط : www.summits.au.int
71. "تجمع التنمية لدول الجنوب الإفريقي سادك"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الثامن، نوفمبر 2013، على الرابط : www.sis.gov.eg
72. طارق شيخ، "التجمعات الإفريقية.. مقومات النجاح ومعوقات التكامل"، مجلة السياسة الدولية، جويلية 2007، على الرابط : www.digital.ahram.org.eg
73. مظاهر الاهتمام الأوروبي بالأزمات في إفريقيا، على الرابط : www.lemaghreb.tn
74. حمدي عبد الرحمان، أوروبا وأفريقيا وجها لوجه: نحو شراكة أم هيمنة جديدة؟ معهد العربية للدراسات، أبريل 2014، على الرابط : www.studies.alarabiya.net
75. "دور الأمم المتحدة والمؤسسات الإفريقية في تحقيق السلم و الأمن في الإفريقي"، 08 جويلية 2014، الرابط : www.elsyasi.com
76. بيان حقائق حول الدعم الأميركي لعمليات حفظ السلام في أفريقيا ، على الرابط : www.iipdigital.usembassy.gov
77. أميرة محمد عبد الحليم، التدخل الدولي في مالي الأسباب و الفرص، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، مصر، 2012 على الرابط : www.acpss.ahram.org.eg
78. مصطفى رزق، أبعاد و تداعيات التدخل الفرنسي في مالي ،على الرابط : www.aljazeera.net
79. الإيكواس تبحث عن إمكانية التدخل في مالي ، على الرابط : www.akhebar.info
80. أحمد ولد سيدي ، بهدف دراسة نشر قوات شمال مالي : وزراء خارجية دول الإيكواس يجتمعون في أبيدجان ،على الرابط : [www. Numedianews.com](http://www.Numedianews.com)
81. د. فريدم أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة،

على الرابط: www.studies.aljazeera.net/reports

82. مهاري تادلي مارو، بعثة الدعم الدولي لمالي.. التدخل العسكري أولا والعمل السياسي ثانيا،

مركز الجزيرة للدراسات ، 4 مارس 2013 ، على الرابط :

www.studies.aljazeera.net/reports

83. قوات حفظ السلام الأممية تبدأ مهمتها في مالي ، على الرابط: www.almasir.net/news

84. أطراف النزاع في مالي يوقعون الأحد في الجزائر اتفاق سلام ، على الرابط:

www.alquds.co.uk

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

1. باللغة الفرنسية :

1. Document officiel :

85. Union Africaine, **feuille de route pour la mise en place de la force africaine en attente, Addis ABEBA , 22 –23 Mars 2005**

2. Livres :

86. David Ruzié, Droit international public, 14 ème ed, paris, 1999, p164.

87. François Géré, **pourquoi les guerres ?un siècle de**

géopolitiqu,courrier international et Larousse,Montréal,Canada, 2003

88. François Lafargue, **demain la guerre du feu, Etats–Unis et Chine à la conquête de l'énergie** ,ellipses, Paris, France, 2006.

89. Pierre –Marie Dupuy, Droit international public, 04eme édition, paris, 1999.

90. R.Vanegeim, Ni pardon ni talion : La question de l'impunité dans les crimes contres l'humanité, Paris, la découverte, 2009, p.98.

3. Revues :

87. Tilly Charles, «**Décrire, mesurer et expliquer le conflit**», Revue internationale de politique comparée, Vol 17, N°2, 2010.
91. Michel Katz, «**La dimension humanitaire**», Géopolitique Africaine, n°07-08, Octobre 2002
92. Axel Augé, 'les soldats de paix en Afrique subsaharienne', Guerres mondiales et conflits contemporains, n° 229,2008.
93. L'Afrique de l'ouest , revue le monde, édition 2013.
94. Delphine Lecoutre, **Les enjeux du conseil de paix et de sécurité de l'union Africaine**, Afrique contemporaine, Eté 2009.
95. Delphine Lecoutre , **vers un gouvernement de l'union africaine : gradualisme et statu quo vs immédiatisme**, politique étrangère,2008.
96. Esmanjaud Romain et Franke Benedikt, **qui s'est approprié la gestion de la paix et de la sécurité en Afrique**, Revue internationale et stratégique, n75, automne 2014.
97. Sophie Clairet, **le soutien de l'AFRICOM** , diplomatie :géopolitique de l'Afrique de l'ouest,série 12, juin-juillet 2010.

4. Rapport :

98. Paul D.Williams, **Renforcer la protection des civils dans les opérations de maintien de la paix** , centre d'études stratégiques de l'Afrique, septembre 2010.
99. Paul D.Williams, **Renforcer la protection des civils dans les opérations de maintien de la paix** , centre d'études stratégiques de l'Afrique, septembre 2010.

100. Bernard Adam, **Mali de l'intervention militaire française à la reconstruction de l'Etat**, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP), Rapport du GRIP 2013.

4.Sites internet :

101. **Commission européenne, partenariat UE–Afrique pour la paix et la sécurité**, Mars 2009, disponible sur: www.europa.eu.int

102. Bencherif ,Adib, **Le Nord Du Mali, Entre Risques De Balkanisation Et Talibanisation**, Auxiliaire De Recherche Au Programme Paix Et Sécurité Internationales,2012,disponible sur :
www.hei.ulaval.ca/publications/mise_au_point

103. **Les forces Africaines du Nord du Mali** , sur le site : [www.Le figaro.fr](http://www.Lefigaro.fr)

104. Mali : le déploiement de la force africaine se met en place, 13 janvier 2013 sur le site : www.rfi.fr

105. Yves Alexandre Chouala , **Puissance resolution des conflits et sécurité collective a l'ère de l'union africaine** disponible sur :
www.diplomatie.gouv.fr

II . باللغة الإنجليزية

1. Official documents :

106. The African Union (AU) , **Constitutive Act of the African Union**, Lome, 11 July 2000.

107. The African Union, **Report of the Chairperson of the Commission on the Common African Defense and Security Policy**, Addis Ababa,February 2004.

2. Books :

108. Dirk Van Den Boom, **“ECOWAS: How Regional Integration Works in West Africa?”**, International Institute for Journalism, Berlin, 2010>

109. William Zartman, **Ripe for resolution: conflict an intervention in Africa**, oxford university press, 2009.

3. Reviews :

110. Dani Nabudere, **Africa's First World War. Mineral Wealth, conflicts and war in the Great Lakes Region**, AAPS Occasional Paper Series, vol 08, n°01, 2004.

4. Meetings :

111. African Union, **Plan of action of the african union high-level inter-governmental meeting on the prevention and combating of terrorism in Africa**, Algeria, 11-12 Septembre 2002.

5. Internet links :

112. Kwesi and BAH, **ECOWAS and conflict prevention in west Africa: confronting the triple threats**, Center of international cooperation, NY university, Available at: www.cic.nyu.edu

113. Kidist Mulugeta, **"The Role of Regional and International Organizations in Resolving the Somali Conflict: The Case of IGAD"**, Friedrich Ebert, Addis Ababa. December 2009, at : www.fes-ethiopia.org

114. : **United Nations Stabilization Mission in Mali**, at : www.un.org

115. lexis Arieff ,Kelly Johnson ,**Crisis In Mali** ,Congressional Research Service ,August 16 2012 : www.crs.gov

116. **United Nations Development Program (UNDP), The eight millenium development goals**" in: www.africa2015.org/poverty_hiv_aids.htm

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر و تقدير
إهداء
ملخص
خطة الدراسة
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: ماهية النزاعات و طبيعتها في إفريقيا.....	8.....
المبحث الأول: مفهوم النزاع و طرق تسويته.....	10.....
المطلب الأول: تعريف النزاع وعلاقته بمصطلح الصراع والحرب.....	10.....
المطلب الثاني: تصنيفات النزاعات.....	14.....
المطلب الثالث: طرق حل و تسوية النزاعات.....	17.....
المبحث الثاني: طبيعة النزاعات في إفريقيا.....	23.....
المطلب الأول: : النزاعات السياسية و الاقتصادية.....	23.....
المطلب الثاني: النزاعات الحدودية.....	25.....
المطلب الثالث: النزاعات الاثنية و العرقية.....	26.....
المبحث الثالث: الإتحاد الإفريقي في مواجهة تداعيات نزاعات القارة.....	28.....
المطلب الأول: هشاشة الأنظمة السياسية	29.....
المطلب الثاني: انقسام الدول و ظهور وحدات سياسية جديدة.....	30.....
المطلب الثالث: إنتشار ظاهرة الفقر و الأمراض ظهور الجريمة المنظمة.....	31.....

فهرس المحتويات

المطلب الرابع: الإتحاد الإفريقي ودوره في حل و تسوية النزاعات.....	35
الفصل الثاني: مجلس السلم والأمن الإفريقي: البنية، الوظائف والفعاليات.....	42
المبحث الأول: : نشأة مجلس السلم و الأمن الإفريقي و مقاصده.....	44
المطلب الأول: فكرة تأسيس مجلس السلم و الأمن الإفريقي.....	44
المطلب الثاني: تشكيل مجلس السلم و الأمن الإفريقي ومهامه.....	46
المطلب الثالث: أهداف و مبادئ مجلس السلم و الأمن الإفريقي.....	50
المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للمجلس السلم و الأمن الإفريقي.....	51
المطلب الأول: اللجان المفوضية وهيئة الحكماء.....	51
المطلب الثاني: نظام الإنذار القاري المبكر.....	53
المطلب الثالث: القوة الإفريقية الجاهزة.....	54
المطلب الرابع : صندوق السلم.....	58
المبحث الثالث: علاقة مجلس السلم و الأمن الإفريقي بالمنظمات الدولية و القوى العظمى.....	59
المطلب الأول: علاقة المجلس مع الآليات الامنية الافريقية الأخرى.....	59
المطلب الثاني: علاقة المجلس مع الإتحاد الأوروبي	65
المطلب الثالث: علاقة المجلس مع منظمة الامم المتحدة.....	68
المطلب الرابع : علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية.....	71
الفصل الثالث : نماذج عن دور المجلس السلم في حل و تسوية النزاعات في القارة الإفريقية و التحديات التي يواجهها.....	79

فهرس المحتويات

المبحث الأول: تحركات مجلس الامن و السلم الإفريقي في أزمة دارفور.....	81
المطلب الأول: : الإرهاصات الأولى لأزمة دارفور.....	81
المطلب الثاني: جهود مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تسوية الأزمة في دارفور.....	91
المطلب الثالث: : تنامي دور الفواعل الغربية و تراجع الدور الإفريقي في النزاع في دارفور.....	94
المبحث الثاني: تعامل مجلس السلم والأمن الإفريقي مع النزاعات في الساحل: نموذج المالي.....	100
المطلب الأول: مدخل تاريخي للأزمة المالية.....	100
المطلب الثاني: دور مجلس السلم و الامن الافريقي في النزاع في مالي.....	106
المطلب الثالث: : إخفاقات مجلس السلم و الأمن الإفريقي في الازمة المالية.....	103
المبحث الثالث: تحديات مجلس السلم و الأمن الإفريقي لاستقرار القارة الافريقية	111
المطلب الأول: التحديات الداخلية.....	111
المطلب الثاني:التحديات الخارجية.....	113
المطلب الثالث: تقييم أداء مجلس السلم و الأمن الإفريقي.....	114
الخاتمة	119
الملاحق	122
قائمة المراجع	150
فهرس المحتويات	162

فهرس المحتويات

خطة الدراسة

مقدمه

الفصل الأول:

ماهية النزاعات الإفريقية وطبيعتها

الفصل الثاني:

مجلس السلم والأمن الإفريقي:

فكرته، تكوينه ونشاطاته

الفصل الثالث:

نماذج عن دور مجلس السلم والأمن
الإفريقي في حل وتسوية النزاعات في
القارة الإفريقية والتحديات التي يواجهها

خاتمه

قائمة الملاحق

قائمة المراجع

الفهم الرسا